الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

"دراسة تطبيقية للمنظمات الخيرية"

The Role Of NGOs In Poverty Reduction During The Israeli Siege On The Gaza Strip

"Analytical Study In Charitable NGOs"

إعداد الطالب

عبد الرحيم محمد عبد الكريم شهاب

الرقم الجامعي

120070439

إشراف الدكتور

وسيم إسماعيل الهابيل

الأستاذ المساعد بقسم إدارة الأعمال

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة

1434هـ، 2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

(قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ)

صدق الله العظيم

(الأنعام - 162، 163)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال فترة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد على ستة أعوام، وقد أجريب الدراسة التطبيقية على المنظمات الخيرية في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة لجمع البيانات اللازمة من مصادرها المختلفة لتحقيق تلك الأهداف، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة والاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات. حيث تكوّن مجتمع الدراسة من الإدارة العليا "رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، المدير التنفيذي ومدير المشاريع" للمنظمات الأهلية الخيرية في قطاع غزة والبالغ عددها (392) منظمة، وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية عددها (213) فرداً يعملون في (63) منظمة تم اختيارها وفق معايير محددة أهمها أن يكون لديها خطة استراتيجية لمحاربة الفقر، وأن يكون لديها برامج منتظمة للتقليل من معدلات الفقر، وتراعي تمثيل كافة المناطق في قطاع غزة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذا دلالة إحصائية بين الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة وكل من المتغيرات المستقلة (الإدارة الكفوءة، نوعية البرامج والمشاريع المنفذة، القدرة التمويلية، الشراكة بين المنظمات الأهلية بالحكومة، والعلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية). كما تبين أن غالبية المنظمات الأهلية تلعب دوراً في مكافحة الفقر عبر تقديمها خدماتها للفقراء والأيتام، وتبين أن استعمال التكنولوجيا يساعد المنظمات الأهلية في عملية تحديث بيانات الفقراء، ويحقق توزيعاً عادلاً بين الفقراء على مستوى المناطق، وتبين أن المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات الأهلية تهدف إلى جني الأرباح وتعزيز مقدرتها المالية، كما تبين عدم كفاية الموارد المالية لدى المنظمات الأهلية لتنفيذ برامجها التي تحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ربط المنظمات الأهلية بقاعدة بيانات إلكترونية مركزية ومتطورة توثق تفاصيل الفئات المستهدفة وترصد أهم حاجات الفقراء، والعمل على تبني استراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة وتعمل على الحد من معدلات الفقر، مع الحفاظ على برامج الحماية الاجتماعية للفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع، والاهتمام بتنويع مصادر التمويل لدى المنظمات الأهلية، إضافة إلى ضرورة تفعيل التنسيق والشراكة ما بين المنظمات الأهلية والقطاع الحكومي.

Abstract

This study aimed at identifying the role of NGOs in reducing poverty rates during the Israeli siege on Gaza, that was imposed since six years. To achieve this objective the researcher designed a questionnaire with purpose of collecting the necessary data. Analytical descriptive methodology is the framework of the study. Questionnaire is used as a main tool for data collection. The study population consists of higher management "the chairman and the board of directors, executive managers and the project managers" of the (392) NGOs in Gaza. The questionnaire was filled out by a stratified random sample of (213) individuals, working in (63) NGOs, chosen pursuant to specific criteria, the most important of which is that the NGOs should have a strategic plan to fight poverty in addition to regular programs to reduce poverty rates and to observe the representation of all areas of the Gaza Strip.

The study demonstrated that there is a statistical significant relationship between poverty reduction rates in the Gaza Strip and the independent variables (competent management, the variety of programs and projects executed, the financial capacity, NGOs' partnership with government and the external relations of the NGOs). Most NGOs, the study shows, play role in poverty fighting by introducing different services to the poor and orphans. Technology is a main means that is of great help to NGOs specially in beneficiaries data update so as to secure a just distribution of support throughout different areas of the Gaza Strip. Development projects run by NGOs aim at achieving profit, the study concluded; however NGOs financial resources are insufficient, which undermine NGOs ability of poverty reduction programs.

Study recommended the need of having the NGOs linked together by a central electronic data base system that documents all the details of the targeted people; adopting developmental strategies that contribute to providing real job opportunities and build self –sufficient individuals and that involves sustainable development which helps reduce poverty; maintaining programs of social protection of the poor; looking for a wider variety of financial sources; stressing the importance of partnership between Gaza NGOs and the governmental sector.

الإهداء

إلى الشجرة التي لم تذبل رغم عطائها الكبير وجهدها الوفير..... إلى أمي الحنون

إلى العين التي سقت إذ رعت، فغرست إذ أورقت فأثمرت..... إلى أبي الرؤوم

إلى الزوجة الوفية جهاد، وإلى قرة العين الأبناء هبه، ورزان، ومحمد، وعبد الرحمن

إلى أخواتي وإخوتي، زملائي وأحبتي، أهلي وجيراني، وإلى من علمني حرفاً وقرّأني

إلى من عبَدوا لنا طريق المساجد، وشحذوا هممنا نحو المعالي... مربينا الأفاضل

إلى من قدموا أرواحهم وعطروا بدمائهم الزكية تراب الوطن لنحيا ويحيا فينا الوطن

إلى أساطير العصر، ملاحم البطولة والفداء أسرانا القابعين خلف قضبان الاحتلال

إلى أبطال معارك حجارة السجيل، والفرقان وأيام الغضب

إلى كل فرد يحمل في بطاقته اسم فلسطين

إلى المنظمات الأهلية

إلى الفقراء

أهدي إلى كل هؤلاء هذا الجهد المتواضع،،،

الباحث

عبد الرحيم محمد شهاب

شكر وتقدير

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين، وبعد،

انطلاقاً من قول المصطفى صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، واعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل، لا يسعني وأنا أنهي هذا البحث إلا أن أتوجه بخالص العرفان والامتنان إلى الدكتور الفاضل/ وسيم إسماعيل الهابيل الذي تفضل بقبوله الإشراف على الرسالة، وأشكره على جهده وتوجيهه الذي كان له الأثر الطيب في إخراج هذه الرسالة في صورتها النهائية، والشكر موصول لجميع الأساتذة الأفاضل في كلية التجارة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالدكتور/ سامي أبو الروس، والأستاذ الدكتور/ معين رجب على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وعلى ما قدموه من ملاحظات وتوجيهات قامت بإثراء البحث. كما وأشكر المُحكمين للاستبانة لما أضافوه إليها من قيمة ساعدت على إخراجها بالشكل السليم، فجزاهم الله خيراً، ووفقهم وسدد خطاهم.

كما وأشكر الأستاذ القدير/ عبد العزيز البطش لجهوده وتوجيهاته القيمة في إثراء البحث لغوياً ولما أبداه من تدقيق وتنقيح، كما وأشكر كل من ساندني خلال فترة إعداد هذا البحث وأخص بالذكر إدارة الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا والعاملين فيها، فلهم مني كل الحب والاحترام، وجزاهم الله عنا جميعاً خير الجزاء، ووفقهم إلى ما يحبه ويرضاه.

والله ولي التوفيق

الباحث

عبد الرحيم محمد شهاب

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	آية قرآنية	ب
2	ملخص الدراسة باللغة العربية	ج
3	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	د
4	الإهداء	هـ
5	شكر وتقدير	و
6	قائمة المحتويات	ز
7	قائمة الجداول	ك
8	قائمة الأشكال	م
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1.1	المقدمة	2
1.2	مشكلة الدراسة	4
1.3	أهداف الدارسة	4
1.4	أهمية الدراسة	5
1.5	متغيرات الدراسة	6
1.6	فرضيات الدراسة	6
1.7	حدود الدراسة	7
1.8	مصطلحات الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة **المبحث الأول: المنظمات الأهلية في قطاع غزة**		
2.1.1	مقدمة	11
2.1.2	المنظمات الأهلية في قطاع غزة بين النشأة والتطور	12
2.1.2.1	مفهوم المنظمات الأهلية	12
2.1.2.2	التطور التاريخي للمنظمات الأهلية	13
2.1.2.3	دوافع عمل المنظمات الأهلية	16
2.1.2.4	العوامل التي أدت إلى تزايد المنظمات الأهلية	17
2.1.2.5	تصنيف المنظمات الأهلية وتعدادها	17
2.1.2.6	مصادر تمويل العمل الأهلي	19

2.1.3	العلاقة التشابكية للمنظمات الأهلية في قطاع غزة	21
2.1.3.1	التعاون بين المنظمات الأهلية	21
2.1.3.2	الشراكة بين القطاع الأهلي والسلطة الفلسطينية	22
2.1.3.3	العلاقة بين المنظمات الأهلية والجهات الخارجية الممولة	24
2.1.4	تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمنظمات الأهلية	24
2.1.4.1	تحليل البيئة الداخلية	24
2.1.4.2	تحليل البيئة الخارجية	26
المبحث الثاني: دور الحصار في تفاقم ظاهرة الفقر		
2.2.1	مقدمة	33
2.2.2	معالم الفقر في قطاع غزة	34
2.2.2.1	مفهوم الفقر	34
2.2.2.2	السياق التاريخي لمشكلة الفقر في فلسطين	35
2.2.2.3	أنواع الفقر	37
2.2.2.4	أسباب الفقر	38
2.2.2.5	الآثار الناجمة عن الفقر	40
2.2.2.6	ملامح الفقر في الأراضي الفلسطينية	42
2.2.2.7	أثر المساعدات على نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية	43
2.2.3	الحصار وأثره في تزايد ظاهرة الفقر	44
2.2.3.1	ملامح الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة	44
2.2.3.2	الآثار الناجمة عن الحصار على قطاع غزة	45
المبحث الثالث: دور المنظمات الأهلية في محاربة ظاهرة الفقر		
2.3.1	مقدمة	49
2.3.2	دور المنظمات الأهلية في محاربة ظاهرة الفقر في قطاع غزة	49
2.3.2.1	دور المنظمات الأهلية في تخفيف آثار الحصار	49
2.3.2.2	دور المنظمات الأهلية في التنمية	50
2.3.3	نماذج رائدة من واقع تجارب المنظمات الأهلية في قطاع غزة	52
2.3.3.1	جمعية المجمع الإسلامي	53
2.3.3.2	الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا	57
2.3.3.3	جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي	61

2.3.3.4	استراتيجيات مقترحة للتغلب على ظاهرة الفقر في قطاع غزة	64
الفصل الثالث: الدراسات السابقة		
3.1	مقدمة	72
3.2	الدراسات المحلية	72
3.3	الدراسات العربية	79
3.4	الدراسات الأجنبية	84
3.5	التعقيب على الدراسات السابقة	89
الفصل الرابع: منهجية الدراسة		
4.1	مقدمة	93
4.2	أسلوب الدراسة	93
4.3	مجتمع وعينة الدراسة	94
4.4	أداة الدراسة	95
4.5	صدق الاستبانة	96
4.6	ثبات الاستبيان	103
4.7	المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	104
الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات		
5.1	مقدمة	107
5.2	الأدوات الإحصائية المستخدمة	107
5.3	الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات العامة	107
5.3.1	توزيع عينة الدراسة حسب وظيفة معبئ الاستبيان	108
5.3.2	توزيع عينة الدراسة حسب مجال عمل المؤسسة	109
5.3.3	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات خبرة المؤسسة	110
5.3.4	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة المستهدفة	111
5.3.5	توزيع عينة الدراسة حسب إجمالي تمويل المؤسسة في الستة سنوات الماضية للمجال الإغاثي	112
5.3.6	توزيع عينة الدراسة حسب إجمالي تمويل المؤسسة في الستة سنوات الماضية للمجال التنموي	113
5.4	اختبار فرضيات الدراسة	114
5.4.1	الفرضية الأولى	114

5.4.2	الفرضية الثانية	118
5.4.3	الفرضية الثالثة	122
5.4.4	الفرضية الرابعة	126
5.4.5	الفرضية الخامسة	129
5.4.6	الفرضية السادسة	133
الفصل السادس: النتائج والتوصيات		
6.1	مقدمة	138
6.2	نتائج الدراسة	138
6.3	توصيات الدراسة	140
المراجع العلمية		
1	المراجع العربية	144
2	المراجع الأجنبية	151
الملاحق		
1	ملحق رقم (1): كتاب التحكيم	155
2	ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين	156
3	ملحق رقم (3): الاستبانة في صورتها الأولية	157
4	ملحق رقم (4): الاستبانة في صورتها النهائية	162
5	ملحق رقم (5): قائمة بأسماء المبحوثين "المنظمات الخيرية"	167

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
2.1	تصنيف المنظمات الأهلية وتعدادها حسب قطاع العمل في قطاع غزة لعام 2012	18
2.2	تصنيف المنظمات الأهلية وتعدادها حسب توزيعها الجغرافي على محافظات قطاع غزة لعام 2012	19
2.3	مصادر إيرادات المنظمات الفلسطينية غير الحكومية 1999، 2006، 2008	21
2.4	نسب الفقر بين الأفراد بعد وقبل المساعدات في الأراضي الفلسطينية، 2011	44
2.5	المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم الإغاثي والإسناد المجتمعي لعامي 2010، 2011	58
2.6	المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم الصحي والأمن الغذائي لعامي 2010، 2011	59
2.7	المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم التعليمي والثقافي لعامي 2010، 2011	59
2.8	المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج خطوات نحو التنمية لعامي 2010، 2011	60
4.1	درجات مقياس ليكرت الخماسي	92
4.2	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "الإدارة الكفوءة للمنظمات" والدرجة الكلية للمجال	98
4.3	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "نوعية البرامج والمشاريع المنفذة" والدرجة الكلية للمجال	99
4.4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "المقدرة التمويلية للمنظمات" والدرجة الكلية للمجال	100
4.5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "الشراكة بين المنظمات الأهلية والحكومة" والدرجة الكلية للمجال	101
4.6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية" والدرجة الكلية للمجال	102
4.7	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	103
4.8	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	104

4.9	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	105
5.1	عينة الدراسة حسب وظيفة مع الاستبيان	108
5.2	عينة الدراسة حسب مجال عمل المؤسسة	109
5.3	عينة الدراسة حسب عدد سنوات خبرة المؤسسة	110
5.4	عينة الدراسة حسب الفئة المستهدفة	111
5.5	عينة الدراسة حسب إجمالي تمويل المؤسسة في الستة سنوات الماضية للمجال الإغاثي	112
5.6	عينة الدراسة حسب إجمالي تمويل المؤسسة في الستة سنوات الماضية للمجال التنموي	113
5.7	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "الإدارة الكفوءة للمنظمات	115
5.8	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "نوعية البرامج والمشاريع المنفذة"	118
5.9	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "المقدرة التمويلية للمؤسسات"	123
5.10	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "الشراكة بين المنظمات الأهلية والحكومة"	126
5.11	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية"	130
5.12	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات الاستبانة	132
5.13	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – عدد سنوات خبرة المؤسسة	134
5.14	نتائج اختبار "T – لعينتين مستقلتين" – إجمالي حجم التمويل في السنوات الستة الماضية في المجال الإغاثي	135
5.15	نتائج اختبار "T – لعينتين مستقلتين" – إجمالي حجم التمويل في السنوات الستة الماضية في المجال التنموي	136

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
2.1	نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في الأراضي الفلسطينية، 2011	43
5.1	عينة الدراسة حسب وظيفة معبئ الاستبيان	108
5.2	عينة الدراسة حسب مجال عمل المؤسسة	109
5.3	عينة الدراسة حسب عدد سنوات خبرة المؤسسة	110
5.4	عينة الدراسة حسب الفئة المستهدفة	111
5.5	توزيع العينة حسب إجمالي تمويل المؤسسة في السنوات الستة الماضية في مجال الإغاثة	112
5.6	توزيع العينة حسب إجمالي تمويل المؤسسة في السنوات الستة الماضية في مجال التنمية	113

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة
1.2 مشكلة الدراسة
1.3 أهداف الدراسة
1.4 أهمية الدراسة
1.5 متغيرات الدراسة
1.6 فرضيات الدراسة
1.7 حدود الدراسة
1.8 مصطلحات الدراسة

1.1 المقدمة

يعد العمل الأهلي في قطاع غزة منذ تأسيسه من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمع الفلسطيني وحتى عصرنا الحالي، ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوماً يعد يوم، ولاسيما مع عمق الهوة بين موارد الحكومة وازدياد احتياجات الشعب الفلسطيني وتعقيدات ظروفه الحياتية، والارتفاع المتزايد في معدلات الفقر والبطالة، حيث برز دور المنظمات الأهلية كأحد مكونات المجتمع المدني الفلسطيني خلال العمل الاجتماعي لمحاولة سد تلك الفجوة وساهمت بشكل فاعل في تقديم برامج إغاثية وتنموية لفئات متنوعة من المجتمع الفلسطيني.

ومن الأهمية بمكان أن نبين أن ظاهرة الفقر في فلسطين عموماً تتميز بخصوصية شديدة تنبع من خصوصية القضية الفلسطينية، وما تعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث ومآسٍ طوال قرن من الزمن، لاسيما الاقتلاع والتشريد والحروب والاحتلال والحرمان من الحقوق الوطنية، وقد أدى ذلك إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني، وتشير الدراسات والإحصاءات إلى تزايد حاد في معدلات الفقر والبطالة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وبشكل أكبر في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، لاسيما في ظل ظروف الاحتلال والحصار الإسرائيلي الحالي المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد عن ست سنوات بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية عام 2006، ونتيجةً كذلك للعدوان الإسرائيلي الذي شن على قطاع غزة في نهاية عام 2008، لذا فإن مرافق وقطاعات الحياة المختلفة في قطاع غزة (الصحة، التعليم، الزراعة، البنى التحتية، الاقتصاد، الظروف المعيشية) كادت أن تصاب بالشلل التام، حيث فقد عشرات آلاف العمال مصدر دخلهم، ولازال أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة على مساحة لا تزيد عن 360 كم2 معظمهم من الفقراء، يعتمد معظمهم على المساعدات الخارجية في تلبية احتياجاتهم الحياتية نتيجة الأوضاع السيئة التي يعيشونها بفعل ممارسات الاحتلال التي يتعرضون لها.

ومن الجدير بالذكر أن إحكام الحصار وإغلاق المعابر التي تربط قطاع غزة مع العالم الخارجي وتحديداً المعابر التجارية ومنع دخول مواد البناء والمواد الخام إلى قطاع غزة وتوقف القطاعات الإنشائية والمصانع والشركات التجارية أدى إلى تدهور خطير في كافة مناحي الحياة اليومية لسكان القطاع وترتب عليه زيادة كبيرة في نسبة البطالة، وبسببه ارتفعت معدلات الأسر الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر دون أي مصدر للدخل، حيث انخفضت نسبة المشاركة في

القوى العاملة في قطاع غزة نسبة إلى حجم القوى العاملة الأساسي وارتفعت معدلات البطالة وازدادت مؤشرات الفقر وانخفض معدل الإنفاق الشهري ومعدل الإنفاق على الطعام بشكلٍ كبير.

وعلى صعيد آخر فقد لعبت المنظمات الأهلية وعلى مدار تاريخها المعاصر والحديث أدواراً مختلفة ومتباينة انسجمت مع الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الفلسطيني، فشاركت المنظمات الأهلية بدور بارز في بداية تكوينها في الحياة السياسية بشكل خاص، واتخذت بعض المنظمات في فترات لاحقة أدواراً متشعبة شملت ميادين مختلفة من حياة المجتمع الفلسطيني، فتخصص الكثير منها في الجانب الخيري الإغاثي وتخصص البعض في مجالات أخرى تعليمية وصحية وزراعية ومهنية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المنظمات الخيرية على وجه الخصوص واكبت مرحلة هامة في حياة الشعب الفلسطيني السياسية، فشاركت فيها، وأبدعت في ميادين الإغاثة، خاصة كفالة الأيتام والأسر الفقيرة، ورعاية المرضى والمحتاجين وبرامج رمضان والأضاحي، وشهدت تلك المنظمات مؤخراً تحولاً نوعياً في أهدافها ومجالات عملها حيث انتقلت من العمل في مجالات الإغاثة إلى المساهمة في التنمية.

ومما هو جدير بالذكر أن المنظمات الخيرية كانت سباقةً بين المنظمات الأهلية في هذا المجال، فنفذت المراكز التعليمية ورياض الأطفال، وانتقلت إلى الاستثمار المكمل والداعم للتنمية المجتمعية، ونفذت مجموعة من المشاريع التي أسهمت في إيجاد فرص عمل منها: المشاريع الزراعية والصحية والتعليمية في محاولة جادة منها للتقليل من معدلات الفقر التي تفشت بشكل كبير في قطاع غزة، فضلاً عن التخفيف من وطأة الحصار سواء بتشغيل المهنيين والعمال أو بتوفير الخدمات اللازمة للفئات الفقيرة والمهمشة.

وبناءً على ما سبق سوف يستعرض هذا البحث مفهوم الفقر وأسبابه وملامحه وطرق قياسه والآثار الناجمة عنه، والتعرف على المنظمات الأهلية في قطاع غزة وتصنيفاتها ودورها في الحد من معدلات الفقر خلال فترة الحصار المفروض على قطاع غزة، وما نفذته من برامج نوعية، وسوف يلقي الضوء على تجارب بعض المنظمات الخيرية العاملة في مجالي الإغاثة والتنمية، كما سيستعرض نتائج الدراسة وتوصياتها إضافة لتقديم رؤية مقترحة لاستراتيجيات تهدف للمساهمة في تقليل معدلات الفقر في قطاع غزة.

1.2 مشكلة الدراسة

يشهد قطاع غزة تزايداً ملحوظاً في المنظمات الأهلية، وتتنوع أهداف وبرامج هذه المنظمات، لكن وجهتها في المجمل تتفق على غايات أساسية أهمها محاربة الجوع والمرض والجهل وتحقيق التنمية المستدامة، وتبذل هذه المنظمات جهوداً كبيرة لمحاربة الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال البرامج التي تنفذها إضافة للدور الذي تبذله الوزارات الحكومية كوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل وغيرها من المؤسسات الحكومية، وذلك في محاولة منها للتغلب على الحصار ومعالجة آثار العدوان المتكرر على قطاع غزة، لكن الملاحظ أن الفئات المهمشة والمحتاجة في قطاع غزة سجلت تزايداً رغم الزيادة في أعداد المنظمات الأهلية والتي بلغت 854 منظمة نهاية عام 2012 (وزارة الداخلية، 2012)، ومن هنا رأى الباحث ضرورة القيام بهذه الدراسة والتي تتمثل في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة؟

وينبثق من السؤال الرئيس السابق الأسئلة الفرعية الآتية التي يسعى الباحث إلى الإجابة عنها:

1. ما هي الأسباب الكامنة وراء تزايد معدلات الفقر في قطاع غزة؟
2. ما مدى تأثير الحصار والإغلاق المحكم للمعابر على تلبية الاحتياجات اللازمة لتقليل نسب الفقر في قطاع غزة؟
3. ما مدى التنسيق بين المنظمات الأهلية من جهة وبين تلك المنظمات والمؤسسات الحكومية لمواجهة زيادة معدلات الفقر في قطاع غزة؟
4. ما مدى توافق شروط الجهات الممولة مع الاحتياجات الفعلية للفئات المهمشة والفقيرة في قطاع غزة؟

1.3 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. التعرف على ظاهرة الفقر وتداعياتها في قطاع غزة.
2. إبراز دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة، وعرض تجاربها في تنفيذ وإدارة البرامج والأنشطة والمشاريع الإغاثية والتنموية.

3. إبراز أهمية تنسيق الجهود بين المنظمات الأهلية لتحقيق االتوازن والتكافؤ في التوزيع والدقة والعدالة الاجتماعية عند تنفيذ برامج الفئات المهمشة والمحتاجة في قطاع غزة.
4. إبراز مدى التوافق ما بين شروط الجهات الممولة ورؤيا المنظمات الأهلية في تلبية احتياجات الفئات المهمشة والمحتاجة.
5. توضيح دور ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من حصار وعدوان متكرر وإغلاقات في تفاقم ظاهرة الفقر في قطاع غزة.
6. تحديد نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتحديات التي تواجه المنظمات الأهلية في قطاع غزة.
7. تقديم التوصيات على ضوء تقييم دور المنظمات الأهلية والتي يأمل الباحث أن تسهم في تقديم حلولٍ عملية للحد من معدلات الفقر.

1.4 أهمية الدراسة

أولاً: على صعيد الباحث

إن هذه الدراسة –حسب علم الباحث– هي الأولى من نوعها في محافظات غزة والتي تحاول الإسهام في تقديم حلول عملية للحد من مستوى معدلات الفقر في المجتمع الفلسطيني.

ثانياً: على صعيد الحكومة

تنبع أهمية الدراسة من خطورة معدلات الفقر في قطاع غزة، وزيادة معدلاتها وآثارها السلبية لاسيما في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة وإحكام إغلاق المعابر والمنافذ، ونتيجة كذلك للآثار الوخيمة التي خلفها العدوان المتكرر على قطاع غزة، مما قد يساعد في توجيه نظر المسؤولين وصناع السياسات والقرار الفلسطيني في تحديد الأولويات لمحاولة التغلب على ظاهرة الفقر في قطاع غزة.

ثالثاً: على صعيد المنظمات الأهلية

تساعد هذه الدراسة في التعرف على الدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية في تقليل معدلات الفقر في ظل ظروف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، كما أنها سوف تساعد الإدارة العليا في المنظمات الأهلية في تشخيص الصعوبات والمعيقات بشكل موضوعي يعينها على إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة تزايد معدلات الفقر في قطاع غزة.

رابعاً: على صعيد المؤسسات الأكاديمية والبحثية

ستكون هذه الدراسة بمثابة مرجع علمي جديد للباحثين وطلبة العلم في ذات المجال، بالإضافة إلى أن نتائج وتوصيات الدراسة الحالية سوف تساعد الباحثين والدارسين بتوفير معلومات حول ظاهرة الفقر وأبعادها وأسبابها وآثارها واستراتيجيات التغلب عليها من قبل المنظمات الأهلية والأطراف المعنية ذات العلاقة.

1.5 متغيرات الدراسة

المتغير التابع: الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

المتغيرات المستقلة:

1. الإدارة الكفوءة للمنظمات الأهلية.
2. نوعية البرامج والمشاريع المنفذة للمنظمات الأهلية.
3. المقدرة التمويلية للمنظمات الأهلية.
4. شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة.
5. العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية.
6. دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر.

1.6 فرضيات الدراسة

1. تؤثر الإدارة الكفوءة للمنظمات الأهلية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.
2. تؤثر نوعية البرامج والمشاريع المنفذة للمنظمات الأهلية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.
3. تؤثر المقدرة التمويلية للمنظمات الأهلية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.
4. تؤثر علاقة المنظمات الأهلية بالحكومة تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.
5. تؤثر العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار على قطاع غزة تعزى للمتغيرات "عدد سنوات خبرة المؤسسة، وإجمالي حجم التمويل في السنوات الستة الماضية في المجالين الإغاثي والتنموي".

1.7 حدود الدراسة

- **حد زماني:** غطت الدراسة الفترة الزمنية من الفترة ما بين أبريل 2006 وحتى أبريل 2013، أما الدراسة التطبيقية فقد غطت الفترة من أكتوبر 2012 حتى أبريل 2013.
- **حد مكاني:** تمثلت الدراسة في المنظمات الأهلية العاملة في مجال العمل الخيري في قطاع غزة والمسجلة رسمياً لدى وزارة الداخلية الفلسطينية، والتي لها مساهماتها الجادة في الحد من معدلات الفقر في ظل ظروف الحصار على قطاع غزة.
- **حد موضوعي:** تناولت الدراسة دور المنظمات الأهلية الخيرية في الحد من معدلات الفقر.

1.8 مصطلحات الدراسة

1. **الفقر:** تطور مفهوم الفقر في العصر الحديث باعتباره الحاجة إلى الشيء الغائب أو الناقص إلى غياب القدرة على تحقيق الحاجة، ولقد قامت الهيئات الدولية بتحديد عتبة الفقر حسب مستوى المعيشة في كل بلد، مقدرة هذه العتبة بمعدل دخل فردي لا يتجاوز الدولارين في اليوم، أما دون الدولار الواحد فهو علامة على الفقر المدقع (البكوش، 2008، ص1).

2. **خط الفقر:** وهو يرتبط بالسلة الأساسية وتشمل 12 سلعة تعكس الحاجات الأساسية جنباً إلى جنب مع احتياجات أخرى، حيث شملت إضافة إلى السلع المشمولة في السلة الأساسية على 7 سلع أخرى هي الأثاث والأواني المنزلية، لوازم وأعمال منزلية، الرعاية الطبية، المواصلات، التعليم، العناية الشخصية، الإيجار المقدم للمسكن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012ب).

3. **خط الفقر المدقع:** وهو يعتبر خط الفقر الأول، ويعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والمسكن. وبلغ خط الفقر المدقع خلال عام 2011 للأسرة المرجعية المكونة من خمسة

أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال) في الأراضي الفلسطينية 1,832 شيكلاً إسرائيلياً جديداً أي حوالي 509 دولاراً أمريكياً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012ب).

4. **خط الفقر العادي:** وهو يعتبر خط الفقر الثاني، ويعكس ميزانية الحاجات الأساسية بالإضافة إلى احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والاتصالات والرعاية الشخصية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل، وبلغ خط الفقر حوالي 2,293 شيكلاً إسرائيلياً جديداً أي حوالي 637 دولاراً أمريكياً لنفس الأسرة المرجعية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012ب).

5. **الحصار:** هو تدبير حربي تتّخذه دولة محاربة ضدّ دولة أخرى، بقصد حرمانها من كل اتصال بالعالم الخارجي. ويتمّ ذلك عن طريق البحر بمنع دخول السفن إلى موانئ الدولة أو الاقتراب من سواحلها أو الانطلاق منها، وعن طريق الجو بمنع هبوط الطائرات في مطارات الدولة أو إقلاعها منها، وعن طريق البر بقطع اتصالات الدولة بالخارج. والحصار هو عمل عدائي تلجأ إليه الدول في حالات الاستعداد للحرب، أو خلال الحرب أو بعد الحرب، من أجل انتزاع مطلب أو تحقيق مأرب أو إكراه الخصم على الرضوخ لأمر معين (حمد، والعيلة، 2009).

6. **الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة:** تمثل في التدابير الإسرائيلية تجاه قطاع غزة منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في شباط 2006، حيث قامت إسرائيل بإغلاق المعابر المؤدية إلى قطاع غزة ووقف دخول البضائع ومواد البناء، وفرضت قيوداً سياسية واقتصادية ومالية على سكان قطاع غزة (سعد، 2006).

7. **المنظمات الأهلية:** هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة لا تهدف لتحقيق ربح من مزاولة نشاطها، وإنما تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية أو علمية أو اقتصادية تنموية، ومن أمثلتها المنظمات الخيرية والاجتماعية والإغاثية والصحية والتربوية (الجديلي، 2005).

8. **الجمعيات الخيرية:** عرف قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الذي أصدرته السلطة الفلسطينية المنظمات أو الهيئات على أنها: "شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الأرباح المالية بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية" (الوقائع الفلسطينية، 2000، ص7).

الفصل الثاني
الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: المنظمات الأهلية في قطاع غزة

المبحث الثاني: دور الحصار في تفاقم ظاهرة الفقر

المبحث الثالث: دور المنظمات الأهلية في محاربة الفقر

المبحث الأول

المنظمات الأهلية في قطاع غزة

2.1.1 مقدمة

2.1.2 المنظمات الأهلية في قطاع غزة بين النشأة والتطور

2.1.3 العلاقة التشابكية للمنظمات الأهلية في قطاع غزة

2.1.4 تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمنظمات الأهلية في قطاع غزة

2.1.1 مقدمة

ظهر الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية في أواخر السبعينيات من القرن العشرين حيث أصبحت عبارة "منظمات المجتمع المدني" لفظاً جارياً على ألسنة رواد الحركات الاجتماعية والديمقراطية في العديد من دول العالم، وخاصة النامية منها، وذلك لعدة أسباب منها: زيادة الوعي بحقوق الإنسان، ورغبة المجتمع بالحصول على مزيد من الحقوق، ولممارسة نوع من الرقابة على الحكومات ولتأكيد حق الأفراد في المشاركة في إدارة المجتمع (أبو النصر، 2007، ص15).

ولقد قامت المنظمات غير الحكومية في فلسطين تاريخياً وتقليدياً بدور أساسي وفعال في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ومحو الأمية والتدريب على مهن حرة والقيام بأنشطة مدرة للدخل لمكافحة الفقر والعوز، وركزت تاريخياً على تقديم تلك الخدمات والرعاية الاجتماعية إلى الفئات المحتاجة من المجتمع الفلسطيني وخاصة من الفقراء والمعوزين ومحدودي الدخل والمعاقين والمسنين والنساء الفقيرات في المخيمات والقرى والمدن (مرصد، 2003).

لذا تعتبر المنظمات الأهلية إحدى مكونات المجتمع المدني، والمجتمع المدني هو ظاهرة إنسانية، ونتاج نشاط اجتماعي عبر تاريخ الإنسانية الطويل، وحصر الخطيب (2008، ص139) تعريفه للمجتمع المدني بين الحد الأدنى للتعريف بأنه "جملة الروابط والمؤسسات الحرة، وغير الخاضعة لسلطة الدولة أو نفوذها"، والحد الأقصى للتعريف "المجتمع المدني يكون حاضراً أو قائماً حين يتمكن المجتمع ككل من تنظيم نفسه وتنسيق نشاطاته من خلال الروابط والمؤسسات الحرة وغير الخاضعة لسلطة الدولة أو نفوذها".

ويمثل دور المنظمات الأهلية مؤشراً تنموياً مهماً في تقارير التنمية البشرية لتقدم مجتمع ما وديمقراطيته وتعدديته، وقد تمثل هذا الدور في أغلب المجتمعات في تعبئة الموارد البشرية والاقتصادية وزيادة الإنتاج القومي ورفع مستوى الإنسان سياسياً واجتماعياً، وتقديم خدمات أفضل له وتشجيع الحرية وتعزيز مفهوم المجتمع المدني وتنمية روح العمل الجماعي، وقد ساهمت المنظمات الأهلية في إيجاد حلول للكثير من مشكلات المجتمع مثل تقديم خدمات في مختلف المجالات كالصحة والبيئة ومحاربة الفقر والتعليم وتنمية المهارات (التميمي، 2002، ص3).

وخلال هذا الفصل سيتم الحديث عن نشأة وتطور المنظمات الأهلية في فلسطين عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص، وتصنيف البرامج التي تقدمها المنظمات الأهلية في قطاع غزة، والعلاقات التشابكية للمنظمات الأهلية، وتحليل للبيئة الداخلية والخارجية لهذه المنظمات.

2.1.2 المنظمات الأهلية في قطاع غزة بين النشأة والتطور

2.1.2.1 مفهوم المنظمات الأهلية

يظهر اختلاف في تعريف المنظمات الأهلية بحسب الجهات المعرفة والأزمنة والأمكنة والنظريات والقناعات السياسية حتى وقتنا هذا، وفيما يلي بعضاً من هذه التعريفات:

عرف قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الذي أصدرته السلطة الفلسطينية المنظمات أو الهيئات على أنها: "شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الأرباح المالية بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية" (الوقائع الفلسطينية، 2000، ص7).

وقد عرف البنك الدولي (2001) المنظمات الأهلية على أنها منظمات خاصة تقوم بأنشطة لدفع المعاناة والدفاع عن مصالح الفقراء وحماية البيئة وتحقيق تنمية المجتمع. وعرفها عيسى (2001، ص9) بأنها مؤسسات غير حكومية، وغير هادفة للربح، أنشئت من قبل مجموعة من الناس، في إطار المجتمع المدني، يعملون من أجل هدف محدد لخدمة ورفاهية المجتمع.

وتعرفها الأمم المتحدة بأنها منظمات لها رؤية محددة تهتم بتقديم خدماتها للجماعات والأفراد، وتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها التوجهات الإنمائية، كما يتحدد عملها في ميادين المشاريع الإنمائية والطوارئ وإعادة التأهيل، وكذلك تهتم بثقافة المجتمع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد (الكسادي، 2003).

وعرفها الجديلي (2005، ص17) على أنها هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة لا تهدف لتحقيق ربح من مزاولة نشاطها، وإنما تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية أو علمية أو اقتصادية تنموية، ومن أمثلتها المنظمات الخيرية والاجتماعية والإغاثية والصحية والتربوية.

وقد عرفها أبو النصر (2007، ص15) على أنها منظمات غير ربحية، والعمل بها تطوعياً، كما وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج لها المجتمع.

وعرفها النباهين (2008، ص52) على أنها أي منظمة تؤسس وتدار من قبل مواطنين دون أي تمثيل رسمي لطواقم أو وكالات حكومية، وتعتبر المنظمة غير الحكومية كياناً عدلياً مستقلاً، وتمنح كافة الحقوق والواجبات والصلاحيات والحصانات الضرورية لتحقيق أهدافها الخيرية والإنسانية مع المحافظة على استقلاليتها.

كما عرفها محسن (2008، ص76) على أنها منظمات غير ربحية لا صلة لها بمؤسسات الدولة أو المؤسسات الربحية التابعة للقطاع الخاص، ويعمل في تلك المؤسسات أفراد أو مجموعات تستمد قوتها من الحريات الطبيعية للإنسان، وبالقدر الذي تتاح به تلك الحريات سواءً أكانت هذه المؤسسات تسعى لإقامة مجتمع مدني لحماية الحقوق السياسية والاقتصادية، أو لخدمة أهداف معينة، أو لحماية مجموعة بعينها كالأقليات والأطفال والنساء والمعاقين، أو لخدمة أغراض عامة تعود بالنفع على المواطنين بصفة عامة كالعمل في مجالات الصحة والثقافة وحماية البيئة ومحاربة الفقر ونحو ذلك.

ويرى الباحث أن التعريفات السابقة جميعها تتفق حول مفهوم المنظمات الأهلية من حيث جوهر أدائها وطبيعة أهدافها ونطاق عملها وخصائص القائمين عليها، لذا يلخص الباحث تعريفه للمنظمات الأهلية على أنها عبارة عن تجمعات مدنية مستقلة لا تهدف إلى الربحية، بل تسعى لتحقيق أهداف تلبي احتياجات المجتمع بشرائحه المختلفة المحتاجة من خلال برامج وأنشطة محددة يقوم بها مجموعة من المتطوعين.

2.1.2.2 التطور التاريخي للمنظمات الأهلية

تعتبر حالة المجتمع الأهلي الفلسطيني على وجه الخصوص، حالة فريدة من نوعها، حيث تطور عملها في ظل الاحتلال وفي غياب الدولة ومؤسساتها الخدمية والتنموية، حيث لعبت المؤسسات الأهلية من الناحية الموضوعية دور مؤسسات الدولة في ظل غياب الدولة، من تعليم وصحة وإغاثة وتنمية... إلخ. واستطاعت الوصول إلى أكثر الفئات احتياجاً كجزء من نضال الفلسطينيين ومقاومتهم للاحتلال، ليشمل دورها تقديم خدمات أخرى كالعناية بالأسرى والدفاع عن حقوق الإنسان، وعلى الرغم من الطابع الإغاثي الذي قامت به المؤسسات الأهلية، إلا أن دورها كان سياسياً بامتياز، مقاوماً للاحتلال ومعززاً لصمود أبناء الشعب الفلسطيني فوق أرضهم، وقد امتد هذا الدور في غياب أو تغييب مؤسسات الدولة إلى لعب رموز عدة من المجتمع المدني أدواراً سياسية تبدو في أحيان كثيرة بعيدة عن اختصاص عملها الأهلي (يونس، 2011).

كما يعتبر قطاع العمل الأهلي في فلسطين من أهم القطاعات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني، حيث تلعب مؤسسات العمل الأهلي دوراً حيوياً وفعالاً في إطار تنشيط الحراك الديمقراطي داخل المجتمع، فهي أهم قنوات المشاركة الشعبية، وهي البنية التحتية التي تؤسس لأن تكون الديمقراطية نظاماً للحياة، وأسلوباً لتسيير المجتمع (سرحان، 2006).

ويمكن تقسيم مراحل تطور المنظمات الأهلية الفلسطينية إلى أربع مراحل تتمثل في الآتي:

المرحلة الأولى (1917–1967)

وتتمثل في فترتين هما الفترة (1917–1948) وهي فترة النشأة التي عايشت الحكم العثماني ثم الانتداب البريطاني، والاحتلال الاسرائيلي حيث اتسم دور المنظمات الأهلية فيها بالدور الإنساني الإغاثي والخيري، والتصدي للهجرة اليهودية بالإضافة لمحو الأمية، إلا أنه وفي الفترة الثانية (1948–1967) من المرحلة الأولى والتي عايشت الحكمين الأردني في الضفة الغربية والمصري في قطاع غزة، والاحتلال الاسرائيلي لباقي أراضي فلسطين في عام 1967، فقد هبط العمل الأهلي نتيجة الإحباط العام في صفوف المجتمع الفلسطيني وتشديد قبضة النظامين الأردني والمصري على حرية وحركة الفلسطينيين، مما أدى لإضعاف الأحزاب والتنظيمات، وبالتالي تركز العمل على مقاومة مشاريع التوطين والاهتمام بقضية اللاجئين وحق العودة إضافة للعمل الإغاثي (الأشقر، 2006، ص76–77).

المرحلة الثانية (1967–1994)

لقد طرأ تطور مهم على صعيد العمل الأهلي في فترة السبعينيات والتي برزت فيها منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، حيث قامت بإنشاء العديد من الاتحادات الشعبية في الخارج لدعم لجان العمل التطوعي في فلسطين، واستجابة لبعض الاحتياجات التنموية، لكن دون رؤية تنموية شاملة، حيث اعتبر الجانب التنموي في ظل ظروف الاحتلال على أنه تطبيع مع الإسرائيليين، وأن الأولوية هي تحرير وإقامة الدولة المستقلة وليس التنمية، إلا أنه وفي فترة الثمانينيات تحول الأمر من النظرة السياسية الضيقة في عدم التنمية إلى نظرة التوسع تجاه التنمية (الأشقر، 2006، ص78).

وتطور دور العمل الأهلي بالمنظمات الأهلية في فترة الثمانينيات بشكل أفضل، حيث ركز العمل على سد الفجوات الخدمية التي تركها الاحتلال متعمداً، والمحافظة على الهوية الفلسطينية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني أمام الاحتلال وسياسته العنصرية وخاصة بعد الانتفاضة الأولى عام 1987، حيث أثبتت المنظمات قدرتها على دعم مقاومة الاحتلال بأشكال مختلفة ومنها جانب الخدمات في قطاع الصحة والزراعة والتعليم (شاهين، 2007، ص89).

المرحلة الثالثة (1994–2004)

والتي بدأت مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتوقيع اتفاقية أوسلو عام 1994، حيث تميزت هذه المرحلة بازدياد ملحوظ في عدد المنظمات الأهلية الفلسطينية، حيث أظهر الجهاز

المركزي للإحصاء عام 1999 أن ما نسبته (35.6%) من إجمالي المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة تأسس بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تأسس ما نسبته (39.1%) من إجمالي تلك المنظمات في الضفة الغربية بعد قيام السلطة أيضاً، وقد أخذت المنظمات الأهلية في معظمها طابعاً سياسياً يعكس النفوذ السياسي للأحزاب المختلفة، فأصبحت أرضاً خصبة للصراع الحزبي، إضافة لانتقال معظم الصلاحيات المدنية ليد السلطة (هندي، 2005، ص111-112).

ويعود أهم سبب في تلك الزيادة إلى تمتع تلك الفترة بتسهيلات مناسبة لإنشاء المنظمات الأهلية، على الرغم من أنها أصبحت مسائلة أمام السلطة عن طبيعة عملها، ودورها وتمويلها، حيث تم في تلك الفترة إصدار قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية رقم 2000/1 واعتمد بدلاً من القانونين السابقين في غزة والضفة (شاهين، 2007، ص89-90).

مما استدعى لتحول نوعي في حياة المجتمع الفلسطيني في تلك الفترة، بحيث كان لا بد من وجود قطاع أهلي قوي ينسجم مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتطوير الدور التقليدي (الإغاثي) إلى الدور (التنموي) في ظل المفاهيم الجديدة كالتنمية المستدامة، والتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان والمشاركة االمجتمعية (يونس، 2002، ص26).

المرحلة الرابعة (2004-2008)

وكان لهذه المرحلة تأثيرات مختلفة على المنظمات الأهلية الفلسطينية وأدائها حيث مرت بمرحلة المشاكل الداخلية وعدم الاستقرار، وحديثاً الحرب على قطاع غزة مع الاستمرار في الحصار المفروض عليه (مكي، 2009، ص75).

ومنذ بداية عام 2006، موعد فرض الحصار اللاإنساني على السكان هناك، عملت المنظمات الأهلية الفلسطينية على تنمية دورها من أجل خدمة أعداد أكبر من الناس، وتحديداً في مجال التنمية والرعاية الإجتماعية وتوزيع المواد الإغاثية (المدهون، وآخرون، 2009).

المرحلة الخامسة (2009-2013)

وقد شهدت هذه المرحلة دوراً مهماً للمؤسسات الأهلية ، حيث تنامى هذا الدور بعد تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة وبخاصة في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي وتداعيات الحرب الإسرائيلية عام 2008 على قطاع غزة وما أعقبها من آثار وخيمة على المجتمع الفلسطيني، حيث ارتفعت نسب الأسر التي اعتمدت على المساعدات التي تقدمها المنظمات المحلية والدولية، فضلاً عن الدور الذي قامت به تلك المنظمات في إغاثة المتضررين جراء الحرب (الشوا، 2012).

2.1.2.3 دوافع عمل المنظمات الأهلية في قطاع غزة

نشأت المنظمات الأهلية في الأساس لتحقيق مجموعة من الأهداف النبيلة كما ذكرت دراسة (بيسان، 2002، ص6) مثل:

- الاستجابة لضرورة تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد بشكل عام.
- الاستجابة لتلبية احتياجات مجتمعية ذات طابع مدني وتقع خارج مسؤولية أو اهتمام السلطة التنفيذية.
- العمل على تحسين أوضاع فئات مهمشة أو مسحوقة.
- الإسهام في عملية التغيير الاجتماعي من خلال التأثير بالقوانين والتشريعات والسياسات العامة وتعبئة الرأي العام إزاء موضوع محدد أو مجموعة مواضيع تهم المجتمع ومن خلال عملية توعوية وتثقيفية وتنويرية واسعة.

وعلى صعيد المستوى الفلسطيني فإن العمل الأهلي في فلسطين لعب دوراً مركزياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وبشكل يفوق الدور الذي تلعبه في الدول المجاورة والدول ذات مستوى التنمية المشابه، وأحد الأسباب الرئيسة وراء ذلك هو محاولة سد النقص الحاصل عن غياب مؤسسات الدولة القادرة على توفير الخدمات الأساسية للجمهور (ديفوير وترتير، 2009)، وتتنوع المؤسسات الأهلية من حيث اختلاف تخصصاتها وأهدافها، على سبيل الذكر (الملتقى المدني، 1999، ص3-5):

- تحقيق رغبات المواطنين من خلال المشاركة الفعالة وزيادة الوعي.
- إدماج المواطنين بصورة فعالة وعمل جماعي، للمشاركة في الحياة السياسية العامة لمجتمعاتهم والتأثير في عمليات صنع القرار.
- تقوية إحدى سمات الديمقراطية، وهي حرية التعبير والكلمة وتشكيل المؤسسات والانضمام إليها وتنوع الآراء وتعددها.
- تلعب دوراً مكملاً للحكومة في توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والرفاهية في المجتمع.

ويرى الباحث أن دوافع المنظمات الأهلية في قطاع غزة تختلف وفقاً لرؤيتها ورسالتها وأهدافها ومجالات عملها، والشرائح المجتمعية التي تشملها برامج تلك المنظمات، لكنها تتفق في مجملها في العمل على سد نقص حاجات الفئات الفقيرة والمهمشة، وتعمل على تحسين ظروفهم الإنسانية والحياتية عموماً والتي ليس بمقدور الحكومة القيام بها أو تكميلاً لدور الحكومة في بعض الأحيان.

2.1.2.4 العوامل التي أدت إلى تزايد المنظمات الأهلية

يشير شبير (2006، ص5) لأسباب تزايد عدد المؤسسات الأهلية، ومنها أن المجتمع الفلسطيني يعاني الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والسياسية بسبب الاحتلال الإسرائيلي الطويل لفلسطين، وكذلك بسبب الإجراءات التعسفية التي تقوم بها سلطات الاحتلال من هدم للبيوت والمصانع والمصالح الحكومية وتجريف للأراضي الزراعية وتدمير لكل المقومات الاقتصادية، لهذا فقد انتشر عدد كبير من المؤسسات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة للمساهمة في حل هذه المشكلات، وهناك عدد كبير من المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة، وتشير المعلومات إلى تزايد عدد المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة فقد بلغ عددها (682) مؤسسة حتى عام 2005، وتعمل هذه المؤسسات في مجالات كثيرة تخدم المجتمع، منها: الزراعة والبيئة، الثقافة والرياضة، الديمقراطية وحقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية، الصحة وإعادة التأهيل، الخدمات الاجتماعية، المرأة والطفل.

ويضيف الباحث بأن هناك ثمة عوامل أخرى أدت إلى تزايد عدد المنظمات الأهلية في قطاع غزة لاسيما تلك المنظمات العاملة في المجالات الخيرية والإنسانية في الفترة ما بعد عام 2006 أي بعيد الحصار الذي فرض على قطاع غزة، ومن أهم العوامل ما يلي:

- غياب مؤسسات الدولة القادرة على توفير خدماتها للمواطنين.
- زيادة نسب الفقر والبطالة في قطاع غزة، وتنوع الفئات المهمشة، وازدياد حاجاتهم.
- العدوان المتكرر والحصار المفروض على قطاع غزة والحاجة لمعالجة آثارهما.
- التجاذبات السياسية لدى كبرى التيارات السياسية الفلسطينية.

2.1.2.5 تصنيف المنظمات الأهلية وتعدادها في قطاع غزة

في الفترة الأخيرة رأينا هذا الكم الهائل من المنظمات الأهلية التي سجلت حسب القوانين ويوجد فعلاً ما يزيد عن (1736) منظمة أهلية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، منها (1061) منظمة في محافظات غزة مسجلين في وزارة الداخلية الفلسطينية حسب الأصول والقوانين المعمول بها في السلطة، وفي الضفة الغربية يوجد (675) منظمة أهلية تشتغل في قطاعات اقتصادية مختلفة (عويضة، 2008، ص43).

وتشير أحدث الإحصاءات إلى أن عدد المنظمات الأهلية قد بلغ (854) منظمة حتى نهاية عام 2012 تم تصنيفها حسب نوعها إلى (18) قطاعاً بما فيها الجمعيات الأجنبية التى تعمل في

قطاع غزة والمسجلة لدى مديرية الشؤون العامة بوزارة الداخلية الفلسطينية، كما هو موضح في جدول (2.1).

جدول (2.1): تصنيف المنظمات الأهلية وتعدادها حسب قطاع العمل في قطاع غزة لعام 2012

م.	نوع الجمعية	العدد	م.	نوع الجمعية	العدد
1	جمعيات المعاقين	28	2	جمعيات فروع الضفة الغربية	5
3	الجمعيات النقابية	40	4	جمعيات البيئة	12
5	جمعيات الأمومة والطفولة	45	6	الثقافة والفنون	75
7	الجمعيات الأجنبية	63	8	جمعيات السياحة والآثار	75
9	الجمعيات الاجتماعية	392	10	الجمعيات الزراعية	2
11	جمعيات التعليم	18	12	جمعيات التعليم العالي	34
13	الجمعيات العائلية والعشائرية	9	14	جمعيات حقوق الإنسان	15
15	الجمعيات الطبية	44	16	جمعيات الخريجين	10
17	جمعيات الصداقة	3	18	جمعيات الشباب والرياضة	7
	المجموع الكلي للجمعيات				**854**

المصدر: (وزارة الداخلية، 2013)

يلاحظ من الجدول (2.1) زيادة ملحوظة في عدد المنظمات العاملة في القطاع الاجتماعي، وتعزى الزيادة من وجهة نظر الباحث لتدهور الواقع الإنساني لسكان قطاع غزة نتيجة لاستمرار إغلاق المعابر والحصار المفروض على قطاع غزة، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وندرة الموارد وفرص التشغيل في قطاع غزة لعام 2012.

وبالمقارنة بين عدد المنظمات الأهلية في قطاع غزة عام 2008 والبالغ عددها (1061) منظمة وعددها عام 2013 والبالغ عددها (854) فإن سبب تناقص عدد المنظمات الأهلية يعود لعدة أسباب أهمها قيام وزارة الداخلية الفلسطينية بحل عدد من المنظمات الأهلية غير المستوفية للشروط والإجراءات القانونية، ومن بين تلك المنظمات من لم تتمكن من الاستمرار في البقاء ولم تستطيع مواصلة تقديم خدماتها للمجتمع الفلسطيني بسبب انعدام مصادر التمويل.

وفيما يلي جدول (2.2) يبين تصنيف المنظمات الأهلية وتعدادها في قطاع غزة وفقاً لتوزيعها الجغرافي على محافظات قطاع غزة لعام 2012.

جدول (2.2): تصنيف المنظمات الأهلية وتعدادها حسب توزيعها الجغرافي على محافظات قطاع غزة لعام 2012

م.	اسم المحافظة	العدد
1	الشمال	121
2	غزة	466
3	خان يونس	97
4	رفح	74
5	الوسطى	96
	المجموع الكلي للجمعيات	**854**

المصدر: (وزارة الداخلية، 2013)

ويلاحظ من الجدول السابق أن محافظة غزة حظيت بالنصيب الأكبر من المنظمات الأهلية العاملة في القطاع، حيث أن أكثر من نصف هذه المنظمات تعمل في نطاق محافظة غزة لعام 2012، وتوزيع هذه المنظمات جغرافياً على محافظات غزة لا يعتبر طبيعياً حيث أنه لا يتناسب مع نسب الكثافة السكانية في المناطق المختلفة من محافظات غزة ولا مع نطاق الخدمة التي تقدمها هذه المنظمات في أماكن تواجدها، ولا يتفق ونسب الفقر المرتفعة نسبياً في المحافظات الأخرى والقرى النائية.

2.1.2.6 مصادر تمويل العمل الأهلي

يمكن تقسيم مصادر تمويل المنظمات الأهلية الفلسطينية في الآتي:

أولاً: المنح والتبرعات النقدية والعينية

تعتبر المنح والتبرعات المحلية والخارجية التي تتحصل عليها المنظمات الأهلية من أهم مصادر تمويلها، نظراً لكبر حجم نفقاتها المترتبة على خدماتها وبرامجها بصورة تفوق ما يتوفر لها من مصادر التمويل الأخرى المحدودة خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني والتي تقلل بدرجة كبيرة من إمكانية اعتماد المؤسسات الأهلية على مساهمات المستفيدين من خدماتها، كما أن سوء الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية أدى إلى تقليص دعمها ومساعدتها للمؤسسات المحلية، وتنقسم المنح والتبرعات إلى (قرشي، 1997، ص2):

- **منح وتبرعات خارجية:** وهي المنح والتبرعات التي تحصل عليها المنظمات الأهلية من مصادر متنوعة خارج نطاق الأراضي الفلسطينية أو من مؤسسات أجنبية لها فروع داخل فلسطين.
- **تبرعات محلية:** وهي التي يتم الحصول عليها من المانحين والمتبرعين داخل الأراضي الفلسطينية سواءً كانوا أشخاصاً أو مؤسسات.

ثانياً: التمويل الذاتي

وفيه تعتمد المنظمة على جهودها الذاتية لتوفير التمويل، ويشمل التمويل الذاتي: إيرادات المرافق والمشاريع الإنتاجية، وإيرادات الخدمات التي تقدمها للمستفيدين مثل رياض الأطفال والمدارس الخاصة والعيادات الصحية، ورسوم واشتراكات الأعضاء والذي نصت عليه النظم واللوائح الداخلية للمنظمات الأهلية (شرف، 2005، ص60).

ثالثاً: الإعانات الحكومية والإعفاءات الجمركية

نص القانون الفلسطيني رقم (1) لسنة 2000 على أن "تعفى الجمعيات والهيئات من الضرائب والرسوم الجمركية على الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ أهدافها الواردة في نظامها الأساسي" (الوقائع الفلسطينية، 2000)، وتلجأ الحكومة الفلسطينية إلى دعم المنظمات الأهلية مالياً من منطلق العلاقة التكاملية بين الحكومة وتلك المنظمات حيث أنه من الصعب على الحكومة أن تغطي كافة الاحتياجات والخدمات التي تحتاجها فئات وقطاعات المجتمع المختلفة وفي كل المناطق مما يعود بالنفع والفائدة على المجتمع (شرف، 2005، ص63-64).

رابعاً: المتطوعون

تعتبر مشاركة المتطوعين في المؤسسات الأهلية إحدى مصادر التمويل الهامة لتلك المنظمات، وذلك لأن الرواتب والأجور تستنزف جزءً كبيراً من نفقات ومصاريف المؤسسات الأهلية، حيث أن المشاريع والبرامج التي تنفذها المؤسسات الأهلية غالباً ما تحتاج إلى مؤهلات عالية وتخصصات مختلفة تحتاج إلى ميزانيات كبيرة، وتوفر ظاهرة المتطوعين للعمل الأهلي مصدراً رخيصاً شبه مجانياً للموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ برامج المؤسسات الأهلية (شرف، 2005، ص65).

والجدول التالي (2.3) يوضح مصادر إيرادات المؤسسات الأهلية الفلسطينية غير الحكومية خلال ثلاثة سنوات 1999، 2006، 2008 كما يلي:

جدول (2.3): مصادر إيرادات المنظمات الفلسطينية غير الحكومية 1999، 2006، 2008

المصدر/ السنة	1999	2006	2008
مساعدات خارجية	%46.8	%60.9	%78.3
إيرادات ذاتية	%28.8	%21.5	%12.4
تمويل من السلطة الفلسطينية	%4.9	%0.7	%0.8
تبرعات محلية	%10.8	%9.3	%5.3
تبرعات من فلسطينيي 1948	%1.4	%3.7	%0.1
تبرعات من فلسطينيي الشتات	%5.5	%3.2	%2.3
غيرها	%1.8	%0.7	%0.8
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**

المصدر: (ديفوير، وترتير، 2009، ص39)

من الجدول السابق يتضح زيادة اعتماد المنظمات الأهلية على المساعدات الخارجية كمصدر تمويل رئيس على حساب مصادر التمويل الذاتية والمحلية والتي يلاحظ انخفاضها بشكل تدريجي، وهذا يعتبر مؤشراً سلبياً حيث أنه يضعف قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على القيام ببرامجها ومشاريعها في ظل توقف أو انخفاض المساعدات الخارجية (بدوي، 2011، ص55).

كما يرى الباحث ومن خلال الجدول السابق أن المساعدات الخارجية شكلت النسبة الأكبر من مصادر إيرادات المنظمات الأهلية خلال العام 2008، حيث سجلت ارتفاعاً نوعياً مقارنة بالأعوام السابقة، ويعزى ذلك إلى تدفق المعونات الدولية على إثر العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي في مارس 2008 والمعروف "بالمحرقة" والذي راح ضحيته عشرات الشهداء ومئات الجرحى، فضلاً عن مئات البيوت التي هدمت والأضرار التي لحقت بالقطاعات الزراعية وغيرها.

2.1.3 العلاقة التشابكية للمنظمات الأهلية في قطاع غزة

2.1.3.1 التعاون بين المنظمات الأهلية

يمكن القول أن التنسيق والتشبيك بين المنظمات غير الحكومية مع بعضها البعض دون الحد المطلوب، وقد غلب على هذه العلاقة روح المنافسة غير الشريفة والتسابق إلى المصادر التمويلية المتوفرة، وبما لا يخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية (تقرير التنمية البشرية، 2002).

وقد تميزت أنماط العلاقات فيما بين المنظمات الحكومية العاملة في قطاع غزة والضفة الغربية بأنها أخذت أربعة أشكال، ابتداءً من التشاور الميداني والعشوائي بوصفه أدنى أشكال العلاقات فيما

بينها إلى إقامة علاقات ثابتة من خلال الشبكات والاتحادات، بوصفه أرقى أشكال العلاقة من حيث قوة وتيرة العلاقة، ويمكن تلخيص الأشكال سابقة الذكر حسب (ماس، 2001) حسب الآتي:

- التشبيك: وهو وجود علاقة تتسم بالديمومة والانتظام.
- التعاون: وهو وجود علاقة تتسم بالمعقولية من الانتظام.
- التنسيق: وهو وجود علاقة تعاون ولكنها غير منتظمة.
- التشاور: وهي التعاون في أوقات متباعدة.

2.1.3.2 الشراكة بين القطاع الأهلي والسلطة الفلسطينية

أما عن طبيعة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بالسلطة الوطنية الفلسطينية كما أشار مقداد (2005، ص16) فقد أثار هذا الموضوع جدلاً ونقاشاً واسعين على الساحة الفلسطينية، وقد أخذ هذا الجدل ثلاثة اتجاهات وهي:

1. طبيعة العلاقة التي ينبغي أن تقوم بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية في مجال الخدمات التي أصبحت أو تحولت إلى مجال ومسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية.
2. طبيعة العلاقة في مجال تنظيم الشأن المالي بحيث لا تؤثر الأموال المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية على حصة أو نصيب السلطة من الدول المانحة.
3. طلب السلطة من هذه المنظمات التسجيل رسمياً والخضوع لرقابة وتفتيش هيئة الرقابة بصورة أثارت الريبة في ظل غياب قانون واضح. ومع قدوم السلطة الفلسطينية وما رافق ذلك من الدعم والتمويل المتدفق للقطاع الرسمي بغرض بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية نجمت حالة من الصراع ما بين القطاع الأهلي والسلطة الفلسطينية. فالمنظمات الأهلية التي هيمنت على كافة مناحي الحياة الفلسطينية في ظل غياب الدولة ومؤسساتها، كان عليها التأقلم مع المعطيات الجديدة التي برزت على الساحة. في حين حاولت السلطة الناشئة الهيمنة على هذا القطاع والتدخل في مصادره التمويلية، مما ولد حالة من الصراع وغياب الثقة وعدم التعاون والتكامل ما بين هذين القطاعين.

وتشير دراسة (عبد الهادي، 2004، ص16) أن العلاقة ما بين القطاع الأهلي والحكومي تتمثل بشكلين هما:

الشكل الأول: العلاقة التنافسية، على الدور والمجال، وعلى تقديم الخدمات، وسببها الرئيس هو الصراع على التمويل. فالمنظمات غير الحكومية شكلت قبل قيام السلطة المتلقى الأول للمساعدات، والمنح المالية العربية والدولية، والجهة الفاعلة في رسم الخطوط الأساسية لخطط التنمية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد قيام السلطة تقلص هذا الدور إلى مستويات دنيا، وأصبح تنظيم العلاقة وترسيمها متطلباً تنموياً ومدنياً.

الشكل الثاني: علاقة شراكة وتنسيق، ذات طابع قطاعي، وغالباً ما تتم مع المنظمات ذات الإمكانات الكبيرة، كلجان الإغاثة الزراعية والطبية...إلخ. وتتبع هذه العلاقة من تقدير كل طرف لأهمية دور الآخر، ولضرورة التنسيق والتعاون في بعض المجالات، وبعض الأنشطة. فالسلطة لا تستطيع تجاهل دور المنظمات غير الحكومية، وتاريخها، والإنجازات التي حققتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي وعلاقاتها التاريخية مع الممولين، والمجتمع المحلي. كذلك الأمر بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، والتي نظرت إلى متغير وجود السلطة كأساس في تقليص حجم الدعم والدور الذي يمكن أن تلعبه في التخطيط والتنفيذ لمجمل البرامج التنموية. فالساحة لم تعد خالية من الوجود المؤسساتي للسلطة كما كان الأمر في ظل الاحتلال (لدادوة، وآخرون، 2001 ، ص73).

ويضيف عبد الهادي (2004) بأنه يمكن القول أن أهم العوامل التي خلقت العديد من التوترات في العلاقة بين الجهتين، هو رغبة السلطة الفلسطينية في تقليص وحصر أية عملية تمويل داخل فلسطين من خلال أجهزتها ومؤسساتها، وعدم السماح بوجود مؤسسات ذات ثقل مالي معين غير مرتبط بها مباشرة. ومن واجب منظمات العمل الأهلي المساهمة بفعالية في بناء مجتمع مدني قوي وقادر، قائم على أساس الحكم السليم وسيادة القانون، المجتمع المدني الذي لا يمكن أن يكون فاعلاً بدون تنظيم علاقاته مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وخاصة على صعيد الإطار القانوني والإطار التنموي الذي يستند إلى سياسات وطنية تنموية عامة، تستجيب إلى مصالح وأولويات المجتمع المدني، إضافة لذلك، فإن عملية التنمية لا يمكن لها أن تتم، أو تحقق إنجازات واضحة بدون إجراء تطوير حقيقي على صعيد الإطار المؤسسي والتنظيمي للمؤسسات السياسية.

ويرى الباحث أن قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الذي أصدرته السلطة الفلسطينية ينظم عمل هذه الجمعيات ويحدد أدوارها، غير أنه لا توجد شراكة وتنسيق كافٍ بين الجهتين يضمن تكامل الأدوار وتبادلها الأمر الذي يحتاج إلى قوانين وتشريعات جديدة من شأنها تحسين مستوى الشراكة والحد من مستوى معدلات الفقر في المجتمع الفلسطيني.

2.1.3.3 العلاقة بين المنظمات الأهلية والجهات الخارجية الممولة

يثير موضوع تمويل المنظمات الأهلية نقاشاً واسعاً في أوساط المجتمع الفلسطيني، وخاصة أن هذا الموضوع هو محل جدل واسع لاسيما بين الأوساط الرسمية والشعبية. حيث يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة وذلك لما يثيره من حساسية حول علاقة المنظمات الأهلية الفلسطينية بمجتمع الممولين، من حيث كونها علاقة تكاملية أم أنها علاقة يسير فيها التأثير في اتجاه واحد (هندي، 2005، ص123).

استندت المنظمات الأهلية تاريخياً إلى الدعم الخارجي سواءً العربي أو الدولي، كما استندت في كثير من الأحيان إلى دعم منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من الجهات الفلسطينية المحلية، وبغض النظر عن النقد الموجه لهذا الدعم، وخاصة ارتباطه في معظم الأحيان بأجندة سياسية وأيدولوجية واضحة، فإن هذا الدعم قد ساهم –وإلى حد بعيد– بتطوير العمل الأهلي، وتعزيز الخدمات التنموية للمجتمع الفلسطيني في ظل أوضاع بالغة التعقيد (عبد الهادي، 2002، ص107).

2.1.4 تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمنظمات الأهلية

2.1.4.1 تحليل البيئة الداخلية

وفى هذه الخطوة يتم دراسة الجمعية من الداخل للتعرف على أوجه القوة والضعف لتحديد ما هو التطوير المطلوب للجمعية، وتحديد ما يستطاع عمله بالجمعية بناء على قدرتها الحالية، وما هو المرغوب فى تطويره فى المستقبل، ويمكن تلخيص نقاط القوة والضعف في النقاط التالية:

أولاً: نقاط القوة

أشار عبد الهادي (2004) إلى نقاط القوة التالية:

- إثبات المنظمات الفلسطينية انخراطها الفعلي في النضال الوطني الفلسطيني بشكل عام وفعاليات ونشاطات الانتفاضة بشكل خاص.
- مرونة واستجابة المنظمات الأهلية لاحتياجات وأولويات المجتمع المحلي خلال انتفاضة الأقصى أدى إلى تعزيز المجتمع بها وإكسابها قدرة فائقة على التأقلم السريع مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- اهتمام المنظمات الأهلية بعدم إجراء تغيير جذري على أهدافها وبرامجها وأدوارها واستراتيجيات عملها، بل زادت بالتمسك بها وتعزيزها.

- لقد أدت التطورات الحاصلة إلى وضوح أدوار ومسؤوليات وواجبات كل من السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة، ومنظمات العمل الأهلي من جهة أخرى.
- اهتمت المنظمات الأهلية أيضاً بعملية إصلاح السلطة الفلسطينية، وبلورت برامج مبتكرة لمتابعة عمل الإصلاح، وشكلت لهذا الغرض هيئات وأطر تنظيمية ملائمة.

ثانياً: نقاط الضعف

وقد أشار عبد الهادي (2004، ص23) إلى وجود نقاط ضعف أعاقت إحداث تطور جدي على صعيد تثبيت وترسيخ مبادئ الحكم السليم والشفافية في عمل المؤسسات الأهلية من أهمها:

- عدم الإدراك الكافي لبعض قيادات العمل الأهلي الفلسطيني للتغيرات السياسية والتنموية الحاصلة على الصعيد الدولي، وما تتطلبه هذه التغيرات من ضرورة إجراء تغييرات هيكلية على صعيد البنى الداخلية للمنظمات الأهلية، لكي تتمكن من لعب دورها الجديد في تقديم خدمات نوعية ومتميزة ومستدامة للمجتمع المحلي.
- عدم الإدراك الكافي لبعض المنظمات الأهلية للتغيرات السياسية الهامة الجارية حالياً، وضرورة تحولها من مؤسسات إغاثية، فئوية سياسية، عائلية وحمائلية وفردية إلى مؤسسات تنموية مهنية وديمقراطية وشفافة. كما أن مهام الانتقال الديمقراطي وبناء المجتمع المدني يستدعي بالضرورة نظاماً مؤسساتياً يختلف نوعياً عن البنى التقليدية السابقة.
- عدم إدراك بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية لأهمية التغيير والانفتاح الديمقراطي، وإحجامها عن القيام بإجراءات مؤسساتية خشية سيطرة قوى سياسية أخرى على المؤسسة أو سيطرة الحكومة عليها.
- هناك بعض المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي لا تريد القيام بإصلاحات مؤسساتية وإدارية تنظيمية وديمقراطية خوفاً على زعامتها وقيادتها الفردية، لأن إعادة الهيكلة قد يحمل في ثناياه تغيير القيادات التقليدية وتطوير وتدريب قيادات شابة.
- هناك بعض المؤسسات الأهلية المحافظة بطبعها، والتي تخشى التغيير بشكل عام، وتعتبر امتداداً لمؤسسات ومنظمات المجتمع الطبيعي كالعائلة والحمولة، وبالتالي لا توجد لديها أصلاً نزعات أو اتجاهات للتغيير الديمقراطي.
- تنظر بعض المؤسسات الأهلية الفلسطينية إلى عمليات التطور المؤسسي باعتبارها عملية مفروضة من الخارج، وخاصة من قبل الجهات المانحة، بهدف إحداث تغيير فكري وإداري في عمل المؤسسة، وأن هناك أهدافاً مشبوهة لهؤلاء المانحين من خلال إصرارهم على ضرورة التطوير المؤسسي بالمفهوم الذي يرتأونه هم لأغراضهم وأهدافهم.

- عدم التنفيذ الدقيق والأمثل "لقانون الجمعيات والهيئات الأهلية" قد يعيق إلى أبعد حد عمليات التطور المؤسسي والتنظيمي للمنظمات الأهلية. وأن المنظمات الأهلية الفلسطينية غير مستعدة لإبداء قدر كبير من الشفافية والديمقراطية والمسائلة والمحاسبة، بوجود قوانين رجعية ومحافظة، ما لم تضمن حماية كافية من تعسف السلطات المركزية مما يجعل هذه المؤسسات تحجم عن إجراء إصلاحات داخلية كبيرة. ويستند هذا الرأي إلى أن مسألة التطور المؤسسي هي مسألة شاملة وليست جزئية، ولا يمكن تطبيقها أو تنفيذها بشكل انتقائي أو اختياري أو جزئي.

ويضيف الفرا (2009، ص20) في نتائج دراسته "بأنه يوجد مستوى تفكير مناسب للجمعيات على تحقيق أهدافها، حيث يوجد وضوح لرسالة المؤسسة وأهدافها، وتوفر لوائح وانظمة واضحة للمؤسسة كما يوجد انتماء عالي لدى العاملين. إلا أن مستوى وضوح الرؤيا تجاه المستقبل يحتاج إلى اهتمام أكبر من قبل إدارة المؤسسات".

أما البيطار (2013) فقد أشار لإحدى أهم نقاط ضعف المنظمات الأهلية وهي ضعف تنسيقها مع الوزارات الحكومية وأهمها وزارة الشؤون الاجتماعية، وعزا ذلك لعدم اكتراث تلك المنظمات بأهمية العلاقة بينهما، ولعدم وجود جسم ناظم لجميع المنظمات الأهلية العاملة في المجال الخيري يقوم بدور التنسيق وتفعيل سبل التعاون مع قطاعات الحكومة المختلفة.

2.1.4.2 تحليل البيئة الخارجية

تهدف هذه الخطوة إلى دراسة البيئة الخارجية للجمعية، وتحديد أهم الفرص الموجودة بها، والتي يمكن للجمعية أن تستفيد منها، وأهم التهديدات التى يمكن أن تشكل عقبة فى طريق تحقيق أهدافها كما أنها أيضاً تحاول تحديد تلك الجمعيات الأخرى التى تعمل فى ذات المجال، وإلى أي مدى يمثل وجودها فرصة للتعاون أو المنافسة (أحمد، 2008، ص20).

أولاً: الفرص

أظهر الدور الاجتماعي للمنظمات الأهلية نفسه في مجالات كثيرة وبضمنها الطريقة التي تصورت من خلالها نماذج تنمية حديثة وبرامج تطوير للقدرات البشرية ونشاطات مصممة لتشجيع الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني، وقد مهدت بعض هذه النماذج السبيل لمستقبل الدولة الفلسطينية حيث خدم كثير منها في الواقع كنواة طورت السلطة الفلسطينية من حولها برامجها الذاتية (البرغوثي، 2000).

ولقد مارست المنظمات الأهلية دوراً قيادياً ظاهراً، حيث تجلّت قدرتها على تجميع وتنظيم طاقات الأفراد، وإمكاناتهم المادية والفكرية والعلمية، لتصب في مجالات الخدمات المختلفة، السياسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية، وأثبتت قدرتها على أهمية اتصالها بالجماعات، وطرحها الأفكار الجديدة، وتطوير أساليب العمل، وتقديم الخدمات المطلوبة بصورة أفضل، وباتصالها بالجماعات أكثر سرعة وأقل تكلفة بالمقارنة باتصالها بالأفراد، فقد نشأ في مجال المبادرات المدنية أجسام منظمة، على هيئة جمعيات خيرية، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات أكاديمية، وأخرى أخذت طابعاً أكثر جماهيرية، كالاتحادات والنقابات والأحزاب السياسية واللجان المحلية، وقد لعبت دوراً رئيساً في العملية التنموية (الحوراني، 2011).

ويرى الباحث بأن المنظمات الأهلية في قطاع غزة لعبت دوراً بارزاً وهاماً في تلبية احتياجات الفئات الفقيرة والمتضررة خلال فترة الحصار الجائر على قطاع غزة، وكذلك خلال الحربين المتعاقبتين على قطاع غزة عامي 2008 و2012، حيث أغاثت الفئات الفقيرة بعشرات الآلاف من الطرود الغذائية والكساء والفراش والدواء، وعملت على إيجاد المأوى البديل للمشردين والمتضررين جراء الحروب، كما وزعت مئات الأطنان من لحوم الأضاحي وأموال الزكاة وصدقات الفطر على الأسر الفقيرة والمحتاجة، كما قدمت المساعدات النقدية والعينية لطلبة المدارس والجامعات، وساهمت في استصلاح الأراضي الزراعية وإعادة تشجير بعض ما جرفته قوات الاحتلال خلال العدوان المتكرر على قطاع غزة، كما قدمت خدمات أخرى عديدة ومتنوعة على المستوى الصحي والتعليمي والزراعي لفئات متنوعة من المجتمع الفلسطيني.

ثانياً: المخاطر والتحديات

هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه المنظمات الأهلية الفلسطينية وتعيقها بشكل كبير عن أداء رسالتها وتحقيق أهدافها كما يلي:

1. مشكلة التمويل

تعتبر مشكلة التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل المنظمات غير الحكومية وتقلل من نشاطها، وتلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل المنظمات غير الحكومية، وتتأثر فرصة الحصول على التمويل بنوعية النشاط والتوجيهات والأهداف المعلنة من قبل هذه المنظمات سواءً كان التمويل من جهة محلية أو دولية، بالإضافة إلى ذلك، فإن التنافس على مصادر التمويل ذاتها يشكل عائقاً كبيراً في الحصول على التمويل اللازم، وفي الكثير من الأحيان يرتبط ذلك بشروط عديدة منها جودة المشاريع المقدمة والمدروسة تقنياً وإمكانية تنفيذها،

ومنها وجود الكادر البشري اللازم لتنفيذ تلك المشاريع المقدمة إلى جهات التمويل ومنها مطابقة الأنشطة المقترحة مع أهداف وأولويات الجهة الممولة (عبد الهادي، 2004، ص30-31).

2. ضعف أو غياب الممارسات الديمقراطية

إن نوعية المناخ السياسي وعدم الاستقرار السياسي أو غياب الممارسات الديمقراطية داخل الهيكل التنظيمي تعد من العوامل التي تؤثر على عمل وفعالية المنظمات غير الحكومية وتحد من نشاطها واستقلاليتها وحريتها في الحركة وآلية اتخاذ القرار فيها وتضع قيوداً على إدارتها (عبد الهادي، 2004، ص30-31).

ويرى الباحث بأن معظم المنظمات الأهلية في قطاع غزة مغيبة عن ممارسة الديمقراطية في كثير من المهام والقرارات، فلا تجري هذه المنظمات انتخابات حرة ونزيهة نظراً لأن غالبية هذه المنظمات هي عبارة عن واجهات اجتماعية لجماعات وأحزاب سياسية، وبالتالي يكون محظوراً على أي فرد من المجتمع الانضمام إلى هذه المنظمات لممارسة حقه في العمل أو التطوع، ويتم اختيار مجالس الإدارة بالتعيين والتزكية من خلال انتخابات صورية، ويترتب على هذا الأمر عدة مشكلات أهمها غياب رقابة الجمعيات العمومية لهذه المنظمات، والابتعاد عن النزاهة والشفافية.

ولعلاج مثل هذه المشكلات فإنه يتعين على الإدارة العليا في المنظمات الأهلية احترام قواعد العمل المؤسسي، وتطبيق الأنظمة والقوانين بشكل يحقق العدالة والشفافية في العمل والنزاهة عند اختيار مجالس الإدارة وتعيين الموظفين العاملين في تلك المنظمات، ولابد أيضاً أن تأخذ الجهات المسؤولة كوزارة الداخلية دورها الرقابي والتقييمي، ولابد للجمعيات العمومية أيضاً أن تمارس دورها الديمقراطي الحقيقي أثناء الانتخابات، ومحاسبة الإدارة عند أية مخالفة أو حدوث إخفاق، ويتعين على إدارة المنظمات الأهلية العمل على تعزيز ثقافة التطوع في المجتمع الفلسطيني.

3. ضعف بناء القدرات

إن عملية بناء القدرات للجمعيات الأهلية تمثل تدخلاً منظماً لتحسين أداء الجمعية الأهلية فى علاقاتها بالمجتمع التى توجد فيه، ويمكن حصر أهم المشكلات التى تواجه بناء القدرات فى الآتي (عبد الودود، 2002، ص252):

أ. **ضعف القدرات الإدارية:** يرجع ذلك إلى مجموعة عوامل متداخلة، منها نقص المهارات فالجمعيات الأهلية عادة تمر بمراحل مختلفة من التطور والنمو، مما يؤثر على العدد ونوعية الخبرة المطلوب توافرها بأعضاء مجلس الإدارة.

ب. عدم القدرة على الاستمرارية: وذلك فى المشاريع الناجحة التى بدأتها فى حالة انقطاع أو إيقاف المعونات أو خروج بعض الأفراد المؤسسين ذوي الخبرة، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الجمعيات الأهلية تعتمد بصفة أساسية على الموارد السهلة القصيرة الأجل وأن تلك الجمعيات نادراً ما تعطى الاهتمام الكافي لتخطيط المشروعات المستمرة.

ج. العجز أو القصور: وذلك فى التخطيط وإعداد البرامج أو الرقابة وبرامج التقويم، حتى يكون فى استطاعتها التعلم والاستفادة من خبراتها ويتطلب ذلك القدرة على تحديد وتعريف استراتيجية للتنمية ومدى إمكانية الفشل أو النجاح للوصول إلى النتائج المرغوبة لافتقارها لكثير من المهارات.

د. التقليد وعدم الابتكار: سيادة النمط الروتينى فى العمل فى الجمعيات وعدم وجود نوع من الابتكار والتجديد فى عملها بسبب عدم تجديد شباب أعضاء مجالس إدارتها باستمرار مما يؤدى فى النهاية إلى جمود الفكر.

هـ. ضعف الكوادر البشرية والبناء المؤسساتي: إن النقص في الكوادر والمهارات والخبراء الفنيين والإداريين للقيام بنشاطات المنظمات غير الحكومية قد يعوق من تطورها، بالإضافة إلى ضعف البناء المؤسسي. وهذان العاملان أساسيان في تنشيط دور المنظمات غير الحكومية والشراكة مع الحكومة (حماد، 2003، ص67).

4. ضعف التنسيق بين المنظمات الأهلية

واجه الجمعيات الأهلية مشكلة عدم التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية نتيجة الافتقار إلى قاعدة بيانات ومعلومات متبادلة بين الجمعيات وعدم تبادل الخبرات والتعاون والتكامل فيما بينها مما يؤدى إلى التأثير سلباً على الأنشطة، وإلى القصور فى تقديم الخدمات للفئات والشرائح الاجتماعية (فهيم، 2005، ص50).

5. غياب شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة

ونظراً لعدم وجود جسم ناظم للمنظمات الأهلية في قطاع غزة فإن هذا يؤدي إلى ضعف التنسيق، وتشتيت الجهود وسوء التوزيع والتضارب في العمل، ويشير كل من البيطار (2013) ونصار (2013) بأن المنظمات الأهلية في قطاع غزة لا تنسق مع وزارة الشؤون الاجتماعية إلا في أضيق الظروف.

6. غياب الاستراتيجيات الإنمائية

إن غياب التخطيط والاستراتيجيات الإنمائية التي يجب أن تضعها المنظمات غير الحكومية لتسيير وتنشيط عملها يعتبر من أهم المعوقات لدور هذه المنظمات في التنمية المحلية، والجدير بالذكر أن دور المنظمات غير الحكومية ما زال ضعيفاً وغير ملموس وكذلك فإن الشراكة المطلوبة مع السلطة ما تزال موضوع جدل رغم تزايد عدد هذه المنظمات وتنوع أنشطتها واتساع دائرة عملها جغرافياً ومشاركتها في المؤتمرات العالمية مما وسع أفقها وانفتاحها وزيادة وعيها بالقضايا ذات الأهمية الحاسمة المشتركة (حماد، 2003، ص68).

ويضيف أبو رمضان (2013) أن عدداً من المنظمات الأهلية في قطاع غزة تبنت مفهوم التنمية المستدامة مبكراً، حيث توفرت لديها مقومات للعب هذا الدور، لكنها واجهت مصاعب كثيرة أعاقت تنفيذ رؤيتها التنموية ومن أهم المعيقات التي واجهتها: سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد وإحكامه للحصار المفروض على قطاع غزة والانقسام الفلسطيني بين شطري الوطن.

حيث تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير المعرفة والمهارات الإنتاجية وفرص العمل والصحة والتعليم والتربية والإسكان، وتهدف كذلك إلى الاهتمام بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية، والتنمية هي الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة.

ومن الواضح أن للمنظمات دوراً حيوياً في تنفيذ خطط ومشاريع التنمية. وعليه فإن هناك اتجاه متنامي لدى واضعي السياسات والاستراتيجيات في قطاع الأعمال بصفة خاصة وكافة المنظمات بصفة عامة لتطوير الأساليب الإدارية بحيث تتواكب مع مفهوم الاستدامة وتساهم في ترسيخ مفهوم التنمية القابلة للإستمرار، ولذا فقد تم تطوير العديد من المعايير لمساعدة المنظمات والمستفيدين والحكومات في تحديد السياسات والأساليب والأهداف المثلى. ويقوم مبدأ تطبيق الإلتزام بتعظيم تلك المعايير على أساس تطوعي. إلا أن تطبيق بعض المعايير التطوعية أخذ يتحول تدريجياً إلى مسار إلزامي وفقاً لما تمليه سياسات الحكومات والاتفاقيات الدولية (نصير، 2002).

7. مشكلة تحديد الأهداف

تواجه الجمعيات الأهلية تحديات بالنسبة للأهداف التى تسعى إلى تحقيقها ومنها ما يلي (الرشيدي، 2008، ص335)، (سعيد، 2002، ص112):

- عدم وضوح أهداف الجمعية الأهلية بالنسبة لأفراد المجتمع.

- وضع أهداف قد تعجز الجمعيات الأهلية عن تحقيقها، وعدم توافر الخبرات الفنية والإدارية للجمعيات الأهلية مما يؤدى إلى صعوبة قيام هذه الجمعيات بدورها.
- تغيير الظروف البيئية بمعدل أسرع من تغيير أهداف المنظمة.
- التركيز على أهداف معينة وإهمال أهداف أخرى، وعدم اعتماد بعض الجمعيات الأهلية على البحث والدراسة لمشكلات المجتمع عند تحديد أهدافها.

8. مشكلات إدارية

وتواجه الجمعيات الأهلية بعضاً من المشكلات الإدارية ومنها (عطية، 2006، ص103):

- ضعف البناء المؤسسي للجمعيات ونقص التدريب لأعضاء مجالس الإدارة في الإدارة المالية، وإدارة تصميم المشروعات، ومهارات جذب الموارد والتنظيم الإداري.
- عدم وجود القيادة ذات الرؤية المستقبلية القادرة على التطوير وتحقيق الأهداف.
- ضعف التوافق بين الهياكل الإدارية وأهداف الجمعية، وعدم وضوح المهام.

9. عدم توافر نظام دقيق للمعلومات

إذا غابت البيانات والمعلومات عن واقع مشكلات المجتمع من جهة والجمعيات الأهلية من جهة أخرى يصبح من الصعب انطلاق النشاط الأهلى نحو مستقبل أفضل، حيث أن المعلومات تعطي صورة واقعية للظروف المجتمعية من جانب واحتياجات الأهالى الملحة من جانب آخر مما يساعد الجمعيات الأهلية على وضع سياساتها بصورة تلائم الظروف وتشبع الاحتياجات المجتمعية، وتواجه الجمعيات الأهلية مشكلة عدم توافر نظام معلومات دقيق يمكنها من ممارسة عملها (الرشيدي، 2008، ص335).

ويشير الصواف (2013) بأن وزارة الشؤون الاجتماعية يتوفر لديها قاعدة بيانات لكافة الفقراء في قطاع غزة ولديها معايير لاختيار المستفيدين من برامج الوزارة، إلا أن الوزارة ليس لديها سلطة إلزامية تلزم من خلالها المنظمات الأهلية باستعمال هذه القاعدة واستعمال معايير الوزارة.

10. معوقات خارجية

تتمثل المعوقات الخارجية للجمعيات الأهلية في (Wissa, 1995, p35):

- ضعف الإعلام الداعم لأعمال الجمعيات والترويج لها، من حيث تعريف المواطنين بأهداف هذه الجمعيات وخدماتها وذلك من أجل الحصول على مساندتهم.
- تعقيد الإجراءات فى الجهات الحكومية التى تتعامل معها الجمعيات الأهلية.

المبحث الثاني

دور الحصار في تفاقم ظاهرة الفقر

2.2.1 مقدمة

2.2.2 معالم الفقر في قطاع غزة

2.2.3 الحصار وأثره في تزايد الفقر في قطاع غزة

2.2.1 مقدمة

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور، وفي القديم ارتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد أو بالحروب التي أدت إلى الاستعباد والقهر.

إن العديد من الدراسات الحديثة التي قام بها البنك الدولي أكدت على أن دول العالم النامي يوجد فيها ما يزيد عن مليار شخص يعانون من الفقر المطلق كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لأساليب وسياسات التنمية التي أخذت بها البلدان النامية، وبسبب طبيعة النمو الاقتصادي والخلل الحادث في هياكل أجور وأسعار تلك البلدان. فضلاً عن فشل العديد من الحكومات بالبلدان النامية في قدرتها على إصلاح نظمها الاقتصادية والسياسية، وتوسعها الكبير في الإنفاق العسكري. هذا الإنفاق الذي يعتبر بمثابة استنزاف شديد لموارد هذه البلدان رغم ما تعانيه أساساً من ضعف هذه الموارد وندرتها (فياله، 1998، ص1).

وينتشر الفقر في الأراضي الفلسطينية، حيث يعاني المجتمع الفلسطيني من مختلف أنواع الفقر والحرمان، كما أن هناك فئات من هذا المجتمع تعاني من الهشاشة والتي تجعلها معرضة للفقر، فما يعاني منه الشعب الفلسطيني من فقر وحرمان يرتبط بشكل أو بآخر بالاحتلال الإسرائيلي وسياساته الهادفة إلى تهميش الاقتصاد الفلسطيني، وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي، وإفقار الشعب الفلسطيني والسيطرة على موارده ومقدراته وسلب إرادته السياسية، وحتى في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية فما زال الفقر ينتشر بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وما زالت هناك العديد من الأسر الفلسيطينية التي تعاني من مختلف أنواع الفقر والحرمان، وما زالت السلطة الفلسطينية من خلال السياسات والبرامج التي تنتهجها الوزارات المختلفة غير قادرة على القضاء على الفقر أو حتى التخفيف من حدته (حسن، 2005، ص2).

وفي قطاع غزة تحديداً تعد ظاهرة الفقر من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني الذي عانى ويلات القتل والتدمير والتجريف والحروب المتعاقبة فضلاً عن إغلاق المعابر والحصار الجائر الذي يتعرض له القطاع منذ عام 2006، الأمر الذي فاقم من حدة ظاهرة الفقر وبسببه تراجع الاقتصاد الفلسطيني بصورة ملحوظة وفقدت آلاف الأسر الفلسطينية في قطاع غزة مصادر دخلها، كما أثرت ظاهرة الفقر على مختلف نواحي الحياة، وخلال هذا الفصل سوف يتم التعرف على معالم الفقر في قطاع غزة، والتطرق إلى الحصار المفروض على قطاع غزة وآثاره ودوره في زيادة معدلات الفقر.

2.2.2 معالم الفقر في قطاع غزة

2.2.2.1 مفهوم الفقر

تتعدد تعاريف الفقر وتختلف، إلا أن الجزء المشترك في تعريف الفقر يدور حول مفهوم "الحرمان النسبي" لفئة معينة من فئات المجتمع، وفيما بعد ذلك تختلف تلك التعريفات في حدوده ومكوناته، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات موضوع البحث كما يلي:

عرف الصطوف (2004، ص4) الفقر على أنه ظاهرة معقدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية متعددة. وعرفه أيضاً الصطوف (2004، ص5) على أنه حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال السكان وانعدام المدخرات.

وعرف البنك الدولي الفقر على أنه ليس فقط عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، بل يشمل أيضاَ التحصيل المنخفض في التعليم والصحة، التعرض للمعاناة وللمخاطر وعدم قدرة المرء على إسماع صوته وانعدام حيلته (The World Bank, 2000/2001, p15).

والفقر من منظور الاحتياجات الأساسية: "هو الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية بما في ذلك الغذاء. ويدخل أيضا في هذا المفهوم الحاجة إلى توفير فرص العمل، ويشمل الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية وفرص العمل بجانب الدخل، فمن يفتقر إلى هذه المفردات يعد فقيراً" (The World Bank, 1995, p25).

ويعرف الفقر: "هو الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها المرء الى الدخل الكافي لحصوله على مستويات دنيا من الغذاء والرعاية الصحية والملبس وكافة الضروريات وهو ما يعني عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية" (Baumol, 2003, p276).

ولقد تطور مفهوم الفقر في العصر الحديث باعتباره الحاجة إلى الشيء الغائب أو الناقص إلى غياب القدرة على تحقيق الحاجة، ولقد قامت الهيئات الدولية بتحديد عتبة الفقر حسب مستوى المعيشة في كل بلد، مقدرة هذه العتبة بمعدل دخل فردي لا يتجاوز الدولارين في اليوم، أما دون الدولار الواحد فهو علامة على الفقر المدقع (البكوش، 2008، ص1).

ويرى الباحث بأن الفقر هو حالة من الحرمان المادي والمعنوي ينشأ عنها عجز لدى الإنسان في تحقيق حاجات ورغبات ضرورية نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية.

2.2.2.2 السياق التاريخي لمشكلة الفقر في فلسطين

يمكن تتبع مشكلة الفقر في فلسطين حسب السياق التاريخي لأهم المراحل التي أثرت في قضية الفقر في فلسطين حسب المحطات التالية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2006):

- أدت عمليات التهجير القسري والطرد الجماعي للمدنيين عام 1948، وما يعرف بنكبة فلسطين، من أراضيهم وممتلكاتهم إلى تشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى أقطار الدول العربية المجاورة، وأعلن قيام ما يسمي "بإسرائيل" على أنقاض المدن والقرى الفلسطينية، وكذلك فقد الفلسطينيون الذين طردوا من ديارهم مصادر رزقهم والذي شكل بدوره بداية لحالة الفقر لهؤلاء اللاجئين وتعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل حياة الشعب الفلسطيني.
- في العام 1967 زادت عمليات الإفقار والحرمان للفلسطينيين وذلك باحتلال قطاع غزة والضفة الغربية.
- مارس الاحتلال العديد من السياسات بحق الشعب الفلسطيني منها مصادرة مئات الآلاف من الدونمات والسيطرة التامة على الموارد من خلال ربط وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني للأراضى الفلسطينية المحتلة، سيطر خلالها الاحتلال على الإنتاج وجعل قطاع غزة والضفة الغربية سوقاً لمنتجاته وفرض نظام ضريبي أرهق السكان وأضعف دخلهم.
- في عام 1987 انخفضت مستويات المعيشة إثر اندلاع الانتفاضة، وتوسعت ظاهرة الفقر وازداد ذلك بفرض المزيد من القيود على دخول العمال داخل الخط الأخضر، والذي نجم عنه فقدان عشرات آلاف العمال فرص عملهم فزادت البطالة وزاد الفقر.
- في عام 1991 زادت مستويات المعيشة سوءً إثر حرب الخليج الثانية، حيث كان يعتمد جزء كبير من الشعب الفلسطيني على تحويلات أبنائه العاملين في الخليج.
- في عام 1994 أحكمت سلطات الاحتلال سيطرتها على موارد الفلسطينيين وسيطرت على كافة المعابر والحدود وتحكمت في حركة وتنقل الأشخاص وحركة الصادرات والواردات من البضائع.
- في العام 1996 استخدمت سلطات الاحتلال سياسة الإغلاق الشامل والحصار، وعزلت الضفة الغربية عن قطاع غزة، وحُرم آلاف العمال الفلسطينيين من العمل داخل الخط لأخطر، وزادت معدلات البطالة وتراجعت مستويات المعيشة وارتفعت معدلات الفقر.
- في عام 2000م، اندلعت انتفاضة الأقصى حيث فرض الاحتلال إغلاقاً شاملاً على الضفة والقطاع وأصيبت القطاعات الاقتصادية والإنتاجية بالشلل، وحُرم نحو (120) ألف عامل من

عملهم داخل الخط الأخضر، كما تعطل العمال في السوق المحلي نتيجة توقف الورش والمصانع عن العمل وما تعرضت له من تدمير وتخريب فزادت البطالة والفقر بشكل ملحوظ.

- في الأعوام (2000–2004) استوعب القطاع العام (26) ألف وظيفة ليصل العدد الإجمالي لوظائف القطاع العام إلى (141) ألف موظف منهم (72) ألفاً في الضفة و(69) ألفاً في غزة.
- وبعد الانسحاب الإسرائيلي من محافظات غزة في عام 2005 انضم أكثر من 8000 عامل جديد إلي قوافل البطالة ممن كانوا يعملون في المستوطنات ومنطقة إيرز الصناعية حيث بلغ عدد العاملين في المستوطنات 3500 عاملاً في المجالات المختلفة "بناء وزراعة" وبلغ عدد العاملين في المنطقة الصناعية إيرز حوالي 4500 عاملاً فلسطينياً يعملون في 191 مصنعاً وورشة منها 14 ورشة فلسطينية (الطباع، 2013).
- وقد تلقى العمال ضربة قاسمة نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2006 حيث توقفت جميع الأنشطة الاقتصادية عن الإنتاج نتيجة إغلاق جميع المعابر المؤدية لقطاع غزة وعدم سماح قوات الاحتلال بدخول المواد الخام اللازمة لتشغيل المصانع.
- وتشير الإحصاءات الاقتصادية لعام 2008 أن ما يقارب من 200 ألف عاملاً فلسطينياً في غزة هم عاطلون عن العمل نتيجة إغلاق المعابر والحصار المفروض على قطاع غزة و التي أدى إلي توقف الحياة الاقتصادية بشكل كامل وحرمان هؤلاء العمال من أعمالهم.
- ووفقاً للتعريف الموسع للبطالة ووفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية فقد بلغت نسبة الأفراد الذين لا يعملون (سواءً كانوا يبحثون عن عمل أو لا يبحثون عن عمل) 44.8% في قطاع غزة حسب نتائج مسح القوى العاملة دورة الربع الرابع 2008.
- وأتت الحرب الإسرائيلية الأولى في ديسمبر 2008 على قطاع غزة لتدمر ما تبقى من القطاع الصناعي والتجاري والزراعي مما أدى إلى زيادة عدد العمال العاطلين عن العمل نتيجة تدمير المصانع والشركات التجارية وتجريف الأراضي الزراعية وهدم المئات من مزارع تربية الدواجن وضرب سوق الثروة الحيوانية والسمكية (الطباع، 2013).
- ثم شنت إسرائيل حربها الثانية على قطاع غزة في منتصف نوفمبر 2012 أي بعد أربع سنوات من الحرب الأولى والتي مازال قطاع غزة يعاني من أثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للدمار والخراب التي خلفته، وعمقت الحرب الثانية المشاكل الاقتصادية حيث تعرض قطاع غزة إلى تدمير البنية التحتية لقطاع الخدمات العامة وتدمير مباني المؤسسات العامة والمنازل السكنية والجمعيات والممتلكات الخاصة والمؤسسات والمنشآت

الاقتصادية والأراضي الزراعية، حتى أنها وصلت إلى المؤسسات الصحية والتعليمية والإعلامية والرياضية والمساجد والمقابر والتي نتج عنها خسائر مادية فادحة في كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية والخدمية (الطباع، 2012).

- وألقت الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عدة سنوات بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في قطاع غزة، حيث شهد عام 2012 تصاعداً غير مسبوق في الأزمة إلى أن وصلت إلى طريق مسدود بعد اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين كدولة مراقب، مما ترتب علية حجز الأموال الخاصة بالضرائب والجمارك الفلسطينية من قبل الحكومة الإسرائيلية والتي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة وتقدر قيمتها بما يزيد عن 100 مليون دولار شهرياً، و انعكست الأزمة المالية على تأخر صرف رواتب الموظفين الحكوميين مما تسبب بحالة من الركود التجاري والاقتصادي نتيجة لضعف القوة الشرائية وتراكم الالتزامات على الموظفين (الطباع، 2012).

2.2.2.3 أنواع الفقر

أما أنواع الفقر فقد حاولت العديد من الدراسات والبحوث وضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر، ومن أشهر تلك التصنيفات هو التصنيف حسب مستوى الفقر حيث يقسم الفقر إلى عدة مستويات:

1. **الفقر المطلق:** ويعرف بأنه أقل إنفاق تحتاجه أية أسرة لتلبية حاجاتها الغذائية وغير الغذائية ومستوى الفقر المطلق هو مستوى الدخل أو الاستهلاك الذي يتحقق عند مستوى معيشي ثابت في الزمان والمكان.
2. **الفقر النسبي:** ويتحدد هذا الخط عند قسمة عدد الفقراء على مجموع السكان، وهو مقياس لمستوى المعيشة النسبي داخل البلد.
3. **الفقر المدقع:** ويعرف بأنه أقل إنفاق تحتاجه الأسرة لتلبية احتياجاتها الغذائية فقط (فقر الفاقه)، أوسع المؤشرات انتشاراً لقياس الفقر هو نسبة السكان الذي يقل دخلهم أو استهلاكهم عن الخط المحدد للفقر ويسمى هذا المؤشر بالمؤشر العددي أو يسمى أيضاً مدى انتشار الفقر (الأمم المتحدة، 1997).
4. **فقر الرفاهية:** هو الفقر الذي تتعرض له بعض الشرائح الاجتماعية وخاصة المجتمعات الغربية التي تعيش فيما يسمى بالبلدان المتطورة والتي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة.

2.2.2.4 أسباب الفقر

تربط معظم الدراسات التي تتناول ظاهرة الفقر في فلسطين بين هذه الظاهرة وبين ما تعرض له الشعب الفلسطيني من تهجير وتشريد واحتلال عسكري واستيطان على حساب أصحاب الأراضي الفلسطينية منذ العام 1948 فقد منع الشعب الفلسطيني من التحكم بموارده الطبيعية والبشرية ومن تشكيل كيانه المستقل، ثم جاء احتلال باقي الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 حيث سيطرت إسرائيل بذلك على أراضي فلسطين بكاملها مما أدى إلى نتائج عدة كان من أهمها على هذا الصعيد ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتوظيفه لخدمته، فقد تحولت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مخزن للأيدي العاملة الرخيصة وسوق مفتوحة للمنتجات الإسرائيلية، إضافة إلى الإجراءات العديدة الهادفة إلى عدم خلق قاعدة إنتاجية فلسطينية تكون نواة لاقتصاد فلسطيني قوى مما ترك أثره على مجمل النواحي المعيشية للفلسطينيين (ماس، 2001)، ومن أهم أسباب الفقر في قطاع غزة ما يلي (تقرير التنمية البشرية، 2004، ص17):

- تفشي البطالة وعدم قدرة أجور من يعملون بالمياومة على سد احتياجات أسرهم وخاصة من كان عمله موسمياً، وموظفي الدخل المحدود والمزارعين ومحدودي الخبرة والأرامل والمطلقات اللواتي يعلن أطفالاً وعدة فئات أخرى.
- الإعاقة الجسدية والمرض والتقدم بالسن: تحول الإعاقة والمرض دون مزاولة أصحابها لكثير من أنواع المهن والحرف مما يضعهم في دائرة الفقراء. كما تشير البيانات حسب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012) إلى أن نسبة كبار السن الذين يعيشون في أسر فقيرة قد بلغت 22.2% من إجمالي كبار السن، وهذه النسبة تشكل 4.7% من مجموع الفقراء في الأراضي الفلسطينية لعام 2011، مع العلم أن نسبة كبار السن في المجتمع لا تتجاوز 4.4% من مجمل السكان.
- نقص المؤهلات والتعليم اللازم: عدم المقدرة على دفع الرسوم التعليمية خصوصاً في المرحلة الأساسية يؤدي أحياناً للتسرب والرسوب، وللعلاقة الوثيقة بين التعليم والخروج من الفقر فإنه لابد من البحث عن إيجاد فرص تعليم مجانية لضمان الاستمرار في العملية التعليمية.
- ضعف الخدمات الاجتماعية: خصوصاً الخدمات الصحية والتعليم والتي تكون الفئات المهمشة والأيتام والمعاقين بأمس الحاجة لها.

- ضعف برامج التدريب والتأهيل: يشكل التدريب خطوة ضرورية لمعالجة مشكلة الفقر، على أن تكون فرص التدريب مناسبة لحاجات سوق العمل، كما أن فرص التدريب والتأهيل لابد وأن تتوفر بشكل أساسي أحياناً للفتيات والأرامل والمطلقات، على أن تتفق هذه الفرص مع إمكانية الحصول على عمل ذي دخل جيد وضمن ظروف مناسبة.
- انخفاض الاستثمار العام في قطاع غزة: لاسيما في ظل فترة الحصار، حيث فقد آلاف العمال فرص عملهم بسبب انخفاض الاستثمار، مما جعل معظمهم يقبعون قي دائرة الفقر والبطالة.
- سياسات الإفقار التي تنتهجها إسرائيل: وذلك عبر إحكامها لإغلاق المعابر، وتحكمها في الاقتصاد الفلسطيني، فضلاً عن الحروب والعدوان المتكرر على قطاع غزة وما يخلفه من خسائر مادية وبشرية، وكذلك التبعية الاقتصادية التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين.
- النظام الضريبي غير العادل: توجد هناك فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء في قطاع غزة تزداد حدتها مع الوقت في المجتمع الفلسطيني في ظل الحصار، حيث انتشرت ظاهرة الأنفاق والمهربين والمحتكرين، لذا فإن الأغنياء في قطاع غزة لا يساهمون في حل مشكلة الفقر نظراً لعدم وجود نظام ضريبي عادل.

ويضاف الى ما سبق مجموعة أخرى من أسباب الفقر بحسب (World Development, 2000/2001) وهي:

- انعدام الدخل، أو انخفاضه تحت مستوى خط الفقر، وقد يكون انخفاض الدخل بسبب انخفاض مستوى الأجور أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية.
- ضعف أداء المؤسسات الحكومية والاجتماعية فيما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.
- الصدمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع، مثل سوء المواسم الزراعية والركود الاقتصادي، وهذه عادة ما ينتج عنها الفقر المؤقت.
- عدم امتلاك الأفراد لمختلف أنواع الأصول المادية والبشرية، والأصول المادية مثل الأرض، والادخار، وسهولة الوصول إلى القروض المالية، أما الأصول البشرية مثل المستوى الصحي والتعليمي الجيد، والمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الديمقراطية.

2.2.2.5 الآثار الناجمة عن الفقر

أولاً: الآثار الاقتصادية

لقد أجريت دراسات عديدة أثبتت وجود علاقة سببية تبادلية بين المستوى الصحي الجيد والنمو الاقتصادي وذلك من خلال التأثير على الإنتاجية حيث أن الصحة الجيدة تعطي الشخص القدرة على بذل مجهود أكبر من العمل خلال نفس وحدة الزمن وتسمح للفرد بالتمتع بحياة إنتاجية أطول وقد أثبتت دراسة أجريت على ثلاث مقاطاعات في الفلبين خلال العام 1983 أن سوء التغذية يؤدي إلى حدوث إعاقة في القدرات العقلية والبدنية للأطفال وارتفاع معدل الوفيات بينهم، كما أثبتت دراسة أخرى أن الحصة الجيدة والتغذية السليمة تجعل أداء الأطفال في المدارس أفضل مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيتهم في المستقبل (عطية، 2000، ص90-91).

وتشير الإحصائيات بأن 3.7% من الأطفال الذين ولدوا في الأرض الفلسطينية المحتلة للعام 2010 يعانون من نقص الوزن، منهم 5% يعانون من سوء تغذية متوسطة إلى شديدة. كما أن سوء التغذية المزمن ونقص المغذيات الدقيقة آخذان في الارتفاع. ويقدر أن نحو 11% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن بواقع 9.9% في قطاع غزة، و11.3% في الضفة الغربية، وتعتبر حالات قصر القامة والهزال في الأطفال دون سن الخامسة مصدر قلق متزايد. فقصر القامة أثناء مرحلة الطفولة يعد مؤشراً على سوء التغذية المزمن ويترافق مع زيادة في الأمراض والوفيات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

ثانياً: الآثار الاجتماعية والسياسية

للإنسان حاجات أخرى غير الحاجات الأساسية يطمح إلى اشباعها مثل حاجات الانتماء والتقدير وتحقيق الذات وما دامت الحاجات الأساسية غير مشبعة عنده فإنه لا يستطيع الانتقال إلى الحاجات الأخرى (برنامج التعليم المفتوح، 1992، ص79-80) ويظل الفقراء يناضلون من أجل إشباع الحاجات الأساسية وقد لا يستطيعون إشباعها مما يولد لديهم:

1. شعوراً باليأس والإحباط وعدم الانتماء للأسرة والمجتمع وهذا يؤدي بدوره إلى التفكك الأسري والاجتماعي ويجعل الفقراء يعيشون في حالة من عدم التفاعل الاجتماعي.
2. يؤدي اليأس والإحباط المتولد عند الفقراء إلى مشاكل أسرية واجتماعية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
3. حالات سوء التغذية التي يصاب بها الفقراء تؤدي الى انتشار الأمراض والأوبئة والتلوث.

4. يؤدي إلى المزيد من مظاهر العنف السياسي والاضطرابات السياسية وذلك بسبب التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، كما ويساعد الفقر على تعميق درجة الاستبداد والدكتاتورية للأنظمة الحاكمة في الكثير من دول العالم وخاصة الدول الفقيرة (سراج ويوسف، 1997، ص25).
5. في ظل الوضع الاقتصادي المتردي والتبعية الاقتصادية التي نجحت الكيان الصهيوني فيها من ربط الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها وجعله تابعا لها استغلت المخابرات الصهيونية حاجة بعض العمال للعمل داخل إسرائيل لإسقاطهم وتعاونهم معها وإلا حرمانهم من رزقهم وقوت أطفالهم الأمر الذي قد تضعف أمامه بعض النفوس المريضة (موقع المجد الالكتروني، 2008).

ثالثاً: الآثار التعليمية والثقافية

يؤدي الفقر في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، إما لأغراض العمل للمساهمة في توفير دخل الأسرة، أو بسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير المواتية، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة.

وهناك آثاراً سلبية أخرى للفقر المدقع على العلم والثقافة والعقل والتخلف، وهي (القرة داغي، 2009):

1. أن الفقير فقراً مدقعاً في الغالب ينشغل بسد جوعته عن العلم والثقافة، فلا يبقى له القوت الكافي للتعلم والثقافة.
2. أن أبناء الفقراء المعدمين لن يتركهم أولياء أمورهم في الغالب للتعلم والثقافة، بل يشغلونهم بالأعمال اليدوية، والزراعية، والرعوية، وبالتالي يصبحون أميين.
3. أن الفقير لن يتمكن –في الغالب– بسبب عدم وجود المال لديه من الاستفادة من تكنولوجيا العصر، والتقنيات الحديثة.
4. التلازم بين الفقر والمرض، فأينما كان الفقر المدقع كانت الأمية، وبالعكس.
5. أما أثر الفقر المدقع على العقل والإبداع فيأتي من خلال ما قاله الخبراء بأن سوء التغذية يضرّ بنمو وتطور الإنسان، وذلك بالتأثير على شكل حجم الجسم، والتخلف في النمو.

رابعاً: الآثار الصحية

يتسبب الفقر في انخفاض المستوى الصحي لدى نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة، بما في ذلك ارتفاع نسبة الإعاقات، نتيجة عوامل مختلفة ومنها بشكل رئيس ضعف القدرة على تحمل نفقات

الخدمات الصحية اللازمة في غياب التأمين الصحي رغم توافر عدد من التسهيلات والخدمات في هذا المجال.

ومن الآثار السلبية للفقر نقص الخدمات الصحية ، فمما لا شك فيه أن كثير من الأمراض يرتبط جميعها ارتباطاً –مباشراً أو غير مباشر– بالفقر وانعدام الإمكانيات المادية، وانخفاض الخدمات الصحية ، فمثلاً يوجد في الدول المتطورة (أوروبا مثلاً) ما يقابل 250–500 شخص طبيب، وفي الدول النامية يوجد في مقابل 7400–18000 شخص طبيب واحد (عبد العظيم، 1995).

خامساً: التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة

يمكن اعتبار ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص من المظاهر المرافقة للفقر. فالفقير الذي يلهث وراء الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية قلما يكون له دور في مؤسسات المجتمع المدني (موقع المجد الالكتروني، 2008).

2.2.2.6 ملامح الفقر في الأراضي الفلسطينية

- تشير نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012ب) بأن ربع السكان الفلسطينيين يعانون من الفقر "أي نحو 1,000,000 فرداً" عام 2011، حيث بلغت نسبة الفقر بين الأفراد الفلسطينيين خلال العام 2011 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري 25.8% "نحو 1,100,000 فرداً" (بواقع 17.8% "نحو 470,000 فرداً" في الضفة الغربية و38.8% "نحو 630,000 فرداً" في قطاع غزة). في حين أن 47.6% من الأفراد الفلسطينيين "نحو 2,000,000 فرداً" يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني (بواقع 35.6% "نحو 900,000 فرداً" في الضفة الغربية، و67.1% "نحو 1,100,000 فرداً" في قطاع غزة (الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي، 2012).
- كما أن النتائج تشير إلى أن نسبة الفقر المدقع بلغت 12.9% "نحو 550,000 فرداً" بين الأفراد خلال العام 2011 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري (بواقع 7.8% "نحو 205,000 فرداً" في الضفة الغربية 21.1% "نحو 345,000 فرداً" في قطاع غزة). في حين أن 36.4% "نحو 1,550,000 فرداً" من الأفراد يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد، (بواقع 24.3% "نحو 640,000 فرداً" في الضفة الغربية و55.9% "نحو 910,000 فرداً" في قطاع غزة) (الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي، 2012).

شكل رقم (2.1): نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في الأراضي الفلسطينية، 2011

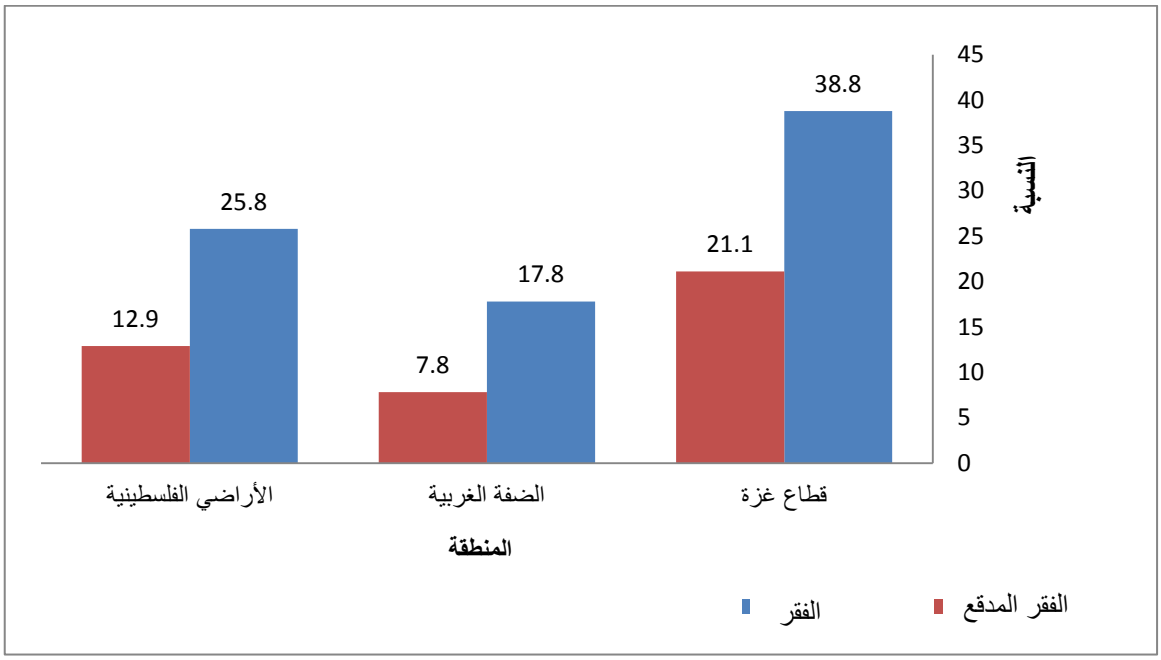

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012ب)، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر، 2011، ص31

2.2.2.7 أثر المساعدات على نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012ب) أن للمساعدات تأثيراً على معدلات الفقر، حيث أنها أظهرت أن نسبة الفقر بدون وجود هذه المساعدات وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقي تصل إلى 31.5%، في حين أن المساعدات قلصتها إلى 25.8%، أي تم تخفيض معدلات الفقر الوطني بنسبة مقدارها 18.1%. أما فيما يتعلق بالفقر المدقع، فقد ساهمت المساعدات الطارئة بتخفيض النسبة من 18.2% قبل تلقي المساعدات إلى 12.9% بعد تلقي المساعدات. أي أن المساعدات قد ساهمت بتخفيض الفقر المدقع بين الأفراد بنسبة مقدارها 29.1%.

ومن خلال الجدول التالي (2.4) يتضح أن المساعدات في قطاع غزة لها دور في تخفيض نسب الفقر والفقر الشديد.

جدول (2.4): نسب الفقر بين الأفراد بعد وقبل المساعدات في الأراضي الفلسطينية 2011

المنطقة	الفقر			الفقر المدقع		
	بعد تلقي المساعدة	قبل تلقي المساعدة	نسبة تحفيض الفقر	بعد تلقي المساعدة	قبل تلقي المساعدة	نسبة تخفيض الفقر
الضفة الغربية	20.2	7.8	11.9	9.7	7.8	19.6
قطاع غزة	49.9	38.8	22.2	31.9	21.1	33.9
الأراضي الفلسطينية	**31.5**	**25.8**	**18.1**	**18.2**	**12.9**	**29.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012ب)، مستويات المعيشة في الأراضي للعام 2011، ص35

2.2.3 الحصار وأثره في تزايد ظاهرة الفقر

2.2.3.1 ملامح الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

بدأت التدابير الإسرائيلية تجاه القطاع منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في شباط 2006 (سعد، 2006، ص77)، ومع أن مثل هذه التدابير ليست حديثة العهد بإسرائيل، إلا أنها في هذه المرة كانت مركزة وهادفة إلى خنق القطاع وعزله عن العالم الخارجي، وقد أعلنت إسرائيل قطاع غزة منطقة معادية، وعملت على تشديد تدابير الحصار بعد استلام حركة حماس للسلطة فعلياً في حزيران من عام 2007، ومن أبرز ملامح هذا الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة بأنه حصار شامل، بري وبحري وجوي، إذ تشكل المعابر الستة المتنفس الوحيد للقطاع والمخرج الوحيد لسكانه، في حين تُسيطر مصر على معبر واحد منها هو معبر رفح، تتحكم إسرائيل بالمعابر الأخرى التي خُصص كل منها لغرض معين لخدمة القطاع، كعبور العمال أو حركة الأفراد أو التزود بالوقود والغاز أو الحركة التجارية أو استيراد مواد البناء، وقد اتبعت إسرائيل سياسة إغلاق هذه المعابر أمام السلع والخدمات وحركة الأفراد، غالباً بشكل متواصل، لتمنع بذلك وصول متطلبات الحياة اليومية إلى القطاع، أما مطار غزة الدولي الذي تأسس عام 1998 بموجب اتفاق أوسلو فقد أُغلق عام 2000، وليتم قصف المهبط الوحيد للطائرات في القطاع وتدميره خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008، وبتدمير هذا المطار يكون القطاع قد فقد صلة الوصل جوياً بالعالم الخارجي، لتحكم إسرائيل سيطرتها الكلية على المجال الجوي للقطاع، أما المناطق الساحلية فتبعاً لاتفاق أوسلو والوثائق المرتبطة به، حددت منطقة صيد الأسماك بعشرين ميلاً بحرياً بموجب المادة (14) من الملحق الأول المعنون "بروتوكول حول إعادة الانتشار

والترتيبات الأمنية" والملحق بالاتفاقية الأساسية، إلا أن إسرائيل عملت منفردةً على تحديد هذه المسافة بستة أميال بحرية ثم عملت إلى تضييقها إلى ثلاثة أميال بحرية فقط في بدايات عام 2009 (يوسف، 2011).

بذلك فإن إسرائيل استهدفت من هذا الحصار الشامل تفكيك البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للشعب الفلسطيني وإيصاله إلى حالة من اليأس والإحباط تدفعه إلى تغيير أولوياته، ليصبح على رأسها محاولة تأمين حد أدنى من متطلبات الحياة بدلاً من مقاومة الاحتلال (الصوراني، 2009).

وقد أدى الحصار الإسرائيلي إلى تعطيل مسيرة التنمية في شتى مجالات حياة الفلسطينيين في القطاع، فقد تفشت مظاهر البطالة والفقر وانهارت الخدمات الضرورية للحياة اليومية للمواطنين كّلها بشكل جعل أي إمكانية لتحقيق مستوى معيشي مقبول بعيدة المدى.

2.2.3.2 الآثار الناجمة عن الحصار على قطاع غزة

أولاً: الآثار الاقتصادية

نتيجة لاستمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وإغلاق المعابر التجارية للعام السادس على التوالي، فقد ارتفعت معدلات البطالة والفقر في قطاع غزة، ويعتبر عام 2008 الأسوأ في ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغت نسبة البطالة 44.8%، وبحسب مركز الإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية حوالي 120 ألف شخص خلال الربع الثالث لعام 2012 بنسبة 31.9%، أي بزيادة بحوالي 3.5% عن نتائج الربع الثاني لعام 2012 والتي بلغت 28.4%، كما ارتفعت نسب البطالة بين الخريجين ممن يحملون شهادة الدبلوم و البكالوريوس لتصل إلى 57.5 % في كافة التخصصات (الطباع، 2012).

كما شكل فرض الإغلاق والقيود المفروضة على المواطنين الفلسطينيين، وإغلاق المعابر التجارية والممارسات الإسرائيلية القمعية، سبباً رئيسياً لانخفاض الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية وتراجع الناتج المحلي بنسبة ما بين (30–35%) في الأراضي الفلسطينية، أما في قطاع غزة فقد أوشك على الانهيار في كافة مكوناته (مركز المعلومات الفلسطيني، 2007).

كما ساهم الحصار في تواصل انقطاع التيار الكهربائي الدائم والمستمر وبشكل يومي منذ أكثر من ستة سنوات نتيجة لعدم كفاية كميات السولار الواردة إلى القطاع واللازمة لتشغيل محطة

توليد الكهرباء الوحيدة وعدم السماح بدخول قطع الغيار اللازمة لصيانة المحطة، مما زاد من معاناة المواطنين في قطاع غزة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، حيث تقطع الكهرباء يومياً حوالي 8 ساعات اعتماداً على حجم الأحمال والضغط على شبكة الكهرباء (الطباع، 2012).

ثانياً: الآثار الاجتماعية

لم تقتصر السياسة الإسرائيلية المتمثلة بالحصار والإغلاق المشدد على الآثار الاقتصادية التي تمت الإشارة إليها، بل أدت إلى آثار اجتماعية وظواهر خطيرة كارتفاع معدلات البطالة وازدياد نسبة الفقر التي ارتفعت معدلاتها نتيجة القيود المفروضة على حركة المواد الخام والتي منعت من الدخول إلى القطاع منذ 2007/6/12م إضافة إلى منع حركة التصدير والاستيراد والتبادل التجاري وتدمير المنشآت الصناعية والاقتصادية ومرافق البنية التحتية وتجريف المزارع وتدمير البيوت أثناء الانتفاضة ومازالت هذه السياسة مستمرة حتى اللحظة (مركز المعلومات الفلسطيني، 2007)، وفيما يلي الآثار الاجتماعية المترتبة على الحصار:

1. ارتفاع معدلات البطالة

تعتبر ظاهرة البطالة من المشاكل المستعصية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة لاكتسابها أبعاداً إضافية، حيث أن الاقتصاد الفلسطيني مرتبط منذ عام 1976 بالاقتصاد الإسرائيلي إلى حد بعيد بما يخدم المصالح الاقتصادية الإسرائيلية، إضافة إلى ضعف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على استيعاب العمالة الفلسطينية واعتماده على أسواق العمل الخارجية خاصة إسرائيل.

وتعتبر ظاهرة البطالة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية ذات خصوصية فريدة بحيث تعد معدلاتها من أعلى النسب في العالم، كما تعد مشكلة البطالة من المشاكل الاقتصادية الكبرى ومن أخطر الأمراض الاجتماعية، لما يترتب عليها من آثار اجتماعية سيئة تتمثل في مشاكل عائلية تؤدي إلى تفكيك المجتمع.

2. ازدياد نسبة الفقر

انعكست الإجراءات الإسرائيلية وسياسة الحصار والإغلاق الشامل التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية خاصة في قطاع غزة، إذ ارتفعت معدلات البطالة بصورة لم يسبق لها مثيل، وبالتالي ازدادت معدلات الفقر بين السكان الفلسطينيين، لأن هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدلات البطالة والفقر، حيث أن ارتفاع الأولى يؤدي إلى اتساع نطاق الفقر، وبالتالي ازدياد نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر والبؤس والحرمان.

3. نشوء ظاهرة الاستغلال والاحتكار

بذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الإنفاق وغيرها في قطاع غزة خصوصا، ظاهرة "مشروعة" يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرون إلى جانب تهافت العمال المعدمين العاطلين عن العمل الذي تعرض العشرات منهم للموت للحصول على لقمة العيش، وبالتالي فإن الآثار الناجمة عن التهريب والأنفاق أدت إلى خلق حالة من الحراك الاجتماعي الشاذ الذي أفرز شرائح اجتماعية عليا أو ما يطلق عليهم الأثرياء الجدد أو أثرياء الحرب والسوق السوداء إلى جانب شريحة من العمال المعدمين الذين اضطروا للعمل في الأنفاق في ظروف أمنية معقدة بسبب مخاطر العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأنفاق، ودون أي شكل من أشكال الحماية والضمانات الاجتماعية، وفي ظروف بالغة السوء من النواحي الصحية إلى جانب مخاطرها التي أدت إلى وفاة 105 عاملاً من هؤلاء حتى منتصف عام 2009 بسبب عدم توفر الحد الأدنى من الوسائل المطلوبة لتأمين حياة العاملين في الأنفاق، الذين بلغ عددهم حوالي 15 ألف عاملاً (الصوراني، 2009).

بدورها تلك الآثار المترتبة على سياسة الحصار المفروض على قطاع غزة والتي ذُكرت آنفاً بالإضافة لآثار عديدة ناجمة عن الحصار أيضاً مثل الآثار المترتبة على قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والتنمية والإسكان وغيرها، ساهمت بلا شك في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة منذ بدء فرض الحصار ولازالت نتائجها حاضرة حتى الآن.

المبحث الثالث

دور المنظمات الأهلية في محاربة ظاهرة الفقر

2.3.1 مقدمة

2.3.2 دور المنظمات الأهلية في محاربة ظاهرة الفقر في قطاع غزة

2.3.3 نماذج رائدة في التنمية من واقع تجارب المنظمات الأهلية في قطاع غزة

2.3.4 استراتيجيات مقترحة للتغلب على ظاهرة الفقر في قطاع غزة

2.3.1 مقدمة

تشكل المنظمات الأهلية في قطاع غزة جسراً حيوياً لتحسين ظروف الفقراء لما تقدمه من خدمات وبرامج ومشاريع تعمل على تقليل ظاهرة الفقر في ظل الممارسات الإسرائيلية المتمثلة في الحصار والإغلاق والعدوان المتكرر على قطاع غزة.

وقد شهدت المنظمات الأهلية خلال فترة الحصار المفروض على قطاع غزة حراكاً ملموساً في نوعية البرامج والمشاريع المنفذة والتي ساهمت بدرجة غير مسبوقة في تخفيف حدة الفقر، حيث قدمت المساعدات المباشرة للفقراء والمتضررين ونفذت برامج الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية، فضلاً عن المشروعات الإنتاجية والتنموية التي تعمل على توفير مصدر دخل للأسر الفقيرة والمتضررة جراء الحصار الظالم.

وخلال هذا الفصل سوف يلقي الباحث الضوء على مساهمة المنظمات الأهلية في التخفيف من معدلات الفقر، ويستعرض نماذج رائدة من البرامج التي نفذتها المنظمات الأهلية الخيرية خلال فترة الحصار على قطاع غزة لأجل مكافحة ظاهرة الفقر في قطاع غزة.

2.3.2 دور المنظمات الأهلية في محاربة ظاهرة الفقر في قطاع غزة

2.3.2.1 دور المنظمات الأهلية في تخفيف آثار الحصار

في ظل الحصار والإغلاق المشدد الذي فرض على قطاع غزة في هذة الفترة، ازدادت معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية لدى الأطفال، وانخفضت قيمة الصادرات إلى درجات كبيرة كما تقلصت نسبة الواردات في ظل تحكم إسرائيل بالمعابر ومنع الحركة والتبادل التجاري واقتصرت على المواد الاستهلاكية الغذائية وبعض المواد الطبية، والوقود، في محاولة لتدمير البنية التحتية وتعطيل ديناميات الإنتاج وإعادة قطاع غزة إلى عدة قرون إلى الوراء، وقد عكس ذلك نفسه على الحالة الاقتصادية العامة وذلك من حيث عدم توفر ظروف مناسبة للقطاع الخاص للعمل، ويذكر أن أعداداً كبيرة من القائمين على هذا القطاع قد نقلوا مشاريعهم إلى خارج القطاع، كما تم مؤخراً إغلاق أكثر من 40 مصنعاً في منطقة كارني بسبب تعطل عملية الإنتاج نتيجة عدم قدوم المواد اللازمة من إسرائيل (أبو رمضان، 2007).

ومنذ ذلك الحين قامت المئات من المنظمات غير الحكومية بأدوار فعالة وحاسمة في كثير من المجالات، خاصة الصحية والتعليمية والاجتماعية والإعلامية والرياضية. ومنذ بداية عام 2006، موعد فرض الحصار اللاإنساني على السكان هناك، عملت المنظمات الأهلية الفلسطينية

على تنمية دورها من أجل خدمة أعداد أكبر من الناس، وتحديداً في مجال التنمية والرعاية الاجتماعية وتوزيع المواد الإغاثية، إلا أن عمليات الإغلاق شبه الدائمة والظالمة للمعابر وقلة الموارد واستهدافها من قبل الاحتلال حالت دون ذلك.

وقد شكلت الجمعيات الأهلية ومشاريعها أماكن هامة يستفيد من خدماتها قطاعات واسعة من الغزيين، الأطفال والشباب والكبار، العاديين والفقراء، ما جعلها أجزاءً أصيلة لا غنى عنها ضمن النسيج الإجتماعي الفلسطيني (المدهون، وآخرون، 2009، ص3).

ويضيف الباحث بأن المنظمات الأهلية الخيرية واصلت تنفيذ نشاطاتها وخدماتها خلال فترة الحصار على غزة في مجالات متنوعة منها: الرعاية الاجتماعية للأيتام وأسر الشهداء والأرامل، وبرامج الأمن الغذائي للأسر الفقيرة والمهمشة، وبرامج دعم المتضررين والعمال المتعطلين عن العمل نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة، وتقديم خدماتها للمرضى والمعاقين، والمساهمة كذلك في التخفيف من معاناة طلبة المدارس من خلال برامج الزي المدرسي ودعم طلبة الجامعات الفقراء من خلال المساهمة في تسديد جزء من رسومهم الدراسية، كما حافظت تلك المنظمات على صلتها الوثيقة بشرائح المجتمع المتنوعة لاسيما الفقراء والمحتاجين منهم من خلال المشاريع الدورية خلال مواسم رمضان والأضاحي وغيرها من المناسبات.

2.3.2.2 دور المنظمات الأهلية في التنمية

تقوم المنظمات غير الحكومية بنشاطات تنموية مباشرة لتحسين نوعية الحياة لمئات الآلاف من المواطنين وخصوصاً الفئات الفقيرة والمستضعفة. وتشمل نشاطاتها تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية إضافة إلى النشاطات الموجهة لخلق فرص العمل ومكافحة الفقر وتقديم الإقراض الصغير جداً وتشغيل شبكات الأمان لمختلف شرائح وطبقات المجتمع الفلسطيني. وشهدت السنوات الأخيرة تطوراً نوعياً في ولوج هذه المنظمات إلى مجالات عمل جديدة تركز على حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحقوق المرأة والطفل. وقد عملت هذه المنظمات في جميع أنحاء مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى مستوى جميع المحافظات الفلسطينية مما وسع أعداد المستفيدين منها، كما تميزت بشكل عام بقدرات مالية وبإداريين وكوادر على مستوى رفيع (ماس، 2005، ص25). وتعمل المنظمات الأهلية الفلسطينية في العديد من المجالات ومنها:

أولاً: قطاع التعليم

يؤثر التعليم تأثيراً مباشراً على جميع مكونات التنمية، بل أن كفاءة الاستثمار في أي قطاع من قطاعات التنمية يعتمد على كفاءة الاستثمار في قطاع التعليم مع التركيز على جودة التعليم

وملاءمته وعلى مضمونه وأساليبه التربوية (Mellor, 2001, p3)، ومن نماذج المشاريع التي تدعمها المنظمات الأهلية في قطاع غزة وتقوم على تنفيذها ما يلي:

- دعم طلبة المدارس وتأمين الحقيبة المدرسية والاحتياجات التعليمية المختلفة.
- دعم طلبة الجامعات بالمساهمة في الرسوم الجامعية.
- تأمين وصول الفقراء إلى التعليم الأكاديمي والمهني.
- إعادة تأهيل المدارس بما فيها الترميم، وتجهيز الأقسام والمختبرات والحاسوب والمكتبات.
- ضمان حق الفقراء في التعليم الجامعي، من خلال دعم صندوق الطالب المحتاج.

ثانياً: قطاع الصحة

إن أحد الحلول الفعالة لزيادة كفاءة قطاع الخدمات الصحية هو تدعيم دور الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات الصحية، خاصة في ظل ما يمكن أن تقدمه هذه الجمعيات من مساعدات لتنفيذ برامج الصحة العامة وفى حالة انخفاض حجم الموارد المالية المتاحة لهذه المؤسسات، يمكن أن ينصب الاهتمام الرئيس لها على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2005، ص18).

ثالثاً: قطاع الزراعة

أشارت أبو علبة (2000) إلى أنه أنشئت مراكز لتطوير المشاريع الصغيرة ولتنظيم عملية الإرشاد الزراعي ومنح القروض الزراعية (أريحا وغزة). كذلك تم إنشاء مراكز لصحّة الحيوانات والحفاظ على الثروة الحيوانية، ومن نماذج المشاريع والأنشطة التي نفذتها المؤسسات الأهلية في قطاع غزة:

- إعادة تشجير الأراضي الزراعية المدمرة.
- إنشاء أو ترميم آبار زراعية وإقامة شبكات ري جديدة للأراضي الزراعية.
- توفير الأسمدة والأدوية الزراعية للمزارعين.
- دعم مزارعي الثروة الحيوانية.
- إنشاء مزارعة الدواجن اللاحم والبياض.
- إنشاء مزارعة الماشية لإنتاج اللحوم والحليب.
- إنشاء مزارع الاستزراع السمكي.

خلال فترة الحصار على قطاع غزة قامت بعض المنظمات الأهلية الخيرية المهتمة بالجانب التنموي بتنفيذ عدة مشاريع تنموية زراعية مماثلة.

رابعاً: قطاع البيئة

وتشمل نشاطات واسعة للتثقيف البيئي والحد من التلوث ونشر مطبوعات عن الزراعة والبيئة البحرية (غزة)، تطوير نماذج زراعية حديثة في كل من: أريحا وغزة، تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة والمساهمة في حل مشاكل التسويق الزراعي وبرامج الإقراض والادخار (ثابت، 2010، ص148).

خامساً: التأهيل والتدريب

وتشمل ترميم مبانٍ صحية وشبابية وعقد دورات التأهيل المهني، إنشاء رياض أطفال موزعة على أنحاء الضفة الغربية وغزة، تنظيم برامج تعليم لغات أجنبية، العناية بالمعوقين وتأهيلهم، تدريب متطوعين لمحو الأمية، تعزيز القدرات المؤسسية، تنظيم رحلات لمدن وقرى الوطن، إنشاء مكتبات، تنظيم دورات تقنية، تنظيم برامج لتعليم الأمهات وتدريبهن على كيفية التعامل مع أبنائهن، تنفيذ برامج البناء المؤسسي وتنظيم الأسرة، وإنشاء مدارس لتدريب الفنون للأطفال في غزة والضفة (ثابت، 2010، ص148).

ومن أمثلة المشاريع التي تقوم عليها المنظمات الأهلية في قطاع غزة في مجال التدريب وبناء القدرات:

- تنمية قدرات المرأة المنتجة.
- بناء قدرات الكوادر البشرية العاملة في المنظمات الأهلية.
- تطوير وبناء قدرات الطلبة الخريجين.
- عقد الأنشطة الصيفية.
- دعم حفظة القرآن الكريم.
- تكريم أوائل الطلبة والمتفوقين بهدف تحفيز قدراتهم على مواصلة التفوق والإبداع.

2.3.3 نماذج رائدة من واقع تجارب المنظمات الأهلية في قطاع غزة

تم اختيار عينة من المنظمات الأهلية الخيرية التي كان لها دور في العمل الإغاثي والتنموي خلال فترة الحصار على قطاع غزة، وفق معايير وضعها الباحث على النحو التالي:

- أن يكون لدى المنظمة الأهلية خطة استراتيجية للعمل.
- أن يكون لديها خطط واضحة ومميزة في مجال محاربة الفقر.
- أن يكون لها إسهامات في الجانب التنموي.
- أن تنفذ برامجها المتعلقة بمكافحة الفقر بصورة منتظمة وليست طارئة أو مؤقتة.
- نفذت برامج للحد من معدلات الفقر خلال فترة الحصار بما لا يقل عن 5 مليون دولاراً.
- مراعاة التوزيع الجغرافي لمناطق قطاع غزة.

وسوف يقوم الباحث بتعريف هذه المنظمات وتسليط الضوء على أنشطتها وبرامجها التنموية والإغاثية وإعطاء نبذه عن هذه البرامج والأنشطة الخيرية.

2.3.3.1 جمعية المجمع الإسلامي

تأسست جمعية المجمع الإسلامي كجمعية إسلامية خيرية مرخصة عام 1973 تحت رقم (1950)، حيث يعمل المجمع الإسلامي على تقديم الخدمات الدعوية والتربوية والتعليمية والثقافية والرياضية والاجتماعية والطبية ويعتمد المجمع في تنفيذ نشاطاته على أهل الخير من داخل الوطن وخارجه، وللمجمع فرعان أحدهما في مدينة خانيونس والآخر في مدينة غزة تقدم من خلالهما البرامج التي تحقق أهدافه وتطلعاته، ومن أهم برامج المجمع التي نفذت عام 2012 ما يأتي (جمعية المجمع الإسلامي، 2013):

1. **البرامج الاجتماعية**

- برنامج كفالة الأسرة الفقيرة القائم على مساندة الفقراء في تحمل أعباء الحياة ومتطلبات العيش الكريم بتوفير كفالات دائمة للأسر الفقيرة، وقد بلغ عدد المستفيدين 1000 أسرة.
- برنامج كفالة اليتيم القائم على دعم الأطفال الأيتام وتأهيلهم تربوياً وصحياً ومهنياً بما ينفع المجتمع، وقد بلغ عدد المستفيدين 4000 يتيماً.

2. **مشروع تنمية قدرات الأسرة المنتجة "مشروع القرض الحسن"**

يهدف هذا المشروع إلى استنهاض قدرات الأسر المحتاجة وذوي المبادرات لمشاريع إنتاجية ممن يعيشون ظروفاً صعبة لإعداد وتنفيذ مشاريع صغرى تمكنهم من سد حاجياتهم، دون الاعتماد على المساعدات والهبات، حيث تقوم فكرة المشروع على تقديم قرض حسن دون فوائد بقيمة (4000$) لكل مستفيد مقابل ضمانات بنكية يتم تسديدة على أقساط شهرية بعد اكتمال تنفيذ المشروع الخاص بفترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة شهور، وقد بلغ عدد المستفيدين 70 مستفيداً.

3. مشروع تأهيل وتشغيل المرأة المنتجة

لقد هدف هذا المشروع إلى الاستفادة من طاقات المرأة المنتجة والملقى على عاتقها إعالة بيتها ورعاية أفرادها كما ويهدف إلى تمكينها في العمل المنزلي الذي يؤهلها لتأمين الدخل الشهري، حيث قامت فكرة المشروع على توزيع ماكنات للخياطة أو المعجنات مجاناً على بيوت فقيرة في مدينة غزة بقيمة لا تتجاوز (2000$) للمستفيدة الواحدة، وقد بلغ عدد المستفيدين 20 مستفيدة.

4. مشروع تشغيل الأرامل والمطلقات

انطلاقاً من أهمية تعزيز قدرات الأرامل والمطلقات والاستفادة منها، وبهدف التخفيف من عبء واقعهن قامت الجمعية بتنفيذ هذا المشروع حيث تم افتتاح مشغل للحياكة ووحدة معجنات في حي الشجاعية واستيعاب أكثر من 40 مستفيدة، وتشغيلهن لمدة عام، مع العلم أن المشروع دوراني.

5. مشروع حفر آبار مياه وإنشاء محطات تحلية

حفر بئر مياه وإنشاء 3 محطات تحلية مياه استجابة لاحتياجات المجتمع المحلي، حيث تقوم الجمعية بتوزيع المياه مجاناً على الفقراء والمدارس ورياض الأطفال والمساجد والمؤسسات الأهلية.

6. مشروع تأهيل سكان مناطق التماس مع الاحتلال للإسعاف الذاتي

هدف هذا المشروع إلى تأهيل سكان مناطق التماس مع الاحتلال للإسعاف الذاتي وتثقيف اصطحاب المنازل الحدودية التي تتعرض إلى عدوان مستمر حول كيفية التعامل مع الطوارئ والأزمات، وقد تم عقد 6 دورات على أيدي متخصصين بمشاركة 400 مشاركاً، وتوزيع حقائب اسعافات أولية على 500 منزلاً.

7. مشروع تطويع محيط ذوي الاحتياجات الخاصة

هدف هذا المشروع إلى التخفيف النفسي عن المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة من جرحي العدوان على غزة وذلك من خلال تطويع البيئة لتتناسب مع ظروف إعاقاتهم حيث تم تنفيذ أعمال إنشائية مختلفة لمنازلهم بالإضافة الى تزويدهم بالأدوات الطبية المساعدة، وقد استفاد من خدمات المشروع 60 معاقاً بما يعادل 3000$ لكل معاق.

8. مشروع استصلاح وزراعة أراضي المحررات

قامت الجمعية بتنفيذ مشروع استصلاح الأراضي في محررات جنوب قطاع غزة، حيث يهدف المشروع إلى إحياء أراضي المحررات والاستفادة منها بما يخدم المجتمع ويلبي احتياجاته (جمعية المجمع الإسلامي، 2013).

9. مشروع بناء مساجد في قطاع غزة

قامت الجمعية بإنشاء 15 مسجداً في قطاع غزة، في بيت لاهيا وحي الشجاعية والصبرة وحي الزيتون، وغيرها.

10. المشاريع الموسمية

- مشروع الأضاحي: في كل عيد يتم توزيع لحوم العجول والخراف على الفئات المستهدفة، حيث بلغ عدد المستفيدين في كل عام 13000 أسرة.
- مشروع إفطار الصائم: تنفيذ إفطار جماعي لعدد كبير من الصائمين وتوزيع وجبات إفطار جاهزة على منازل الأسر المحتاجة والعوائل المستورة بالإضافة الى توزيع قسائم شرائية تمكن هذه الأسر من تأمين احتياجاتها من المحال التجارية، حيث بلغ عدد المستفيدين في كل عام 15000 مستفيداً.
- مشروع الطرود الغذائية والقسائم الشرائية: توزيع الطرود الغذائية والقسائم الشرائية على 5000 أسرة من الفقراء.
- مشروع الحقيبة المدرسية: توزيع الحقائب المدرسية والقرطاسية على عدد كبير من الطلبة ممن يعاني أولياء أمورهم من ضيق الحال والظروف الصعبة، وقد استفاد من المشروع نحو 2000 طالباً.
- مشاريع كسوة العيد والشتاء: توزيع ملابس العيد وملابس الشتاء والأغطية الشتوية، وقد استفاد من المشروع ما يزيد عن 3000 مستفيداً.
- مشروع زكاة المال والفطر: توزيع زكاة المال والفطر بعد جمعها وتوزيعها على الفقراء والمساكين، وقد بلغ عدد المستفيدين 4000 مستفيداً.

11. المشاريع التعليمية والثقافية

- تشرف الجمعية على إدارة ثلاثة مدارس تعليمية.
- رياض الأطفال والتي بلغت 11 روضة وتضم أكثر من 2000 طفلاً، وهي مجهزة بطواقم مختصة وحدائق وألعاب.

- مركز محو الأمية لتعليم الكبار حيث يخرج المركز سنوياً 60 طالبة.
- مركز الكمبيوتر لتعليم مهارات الحاسوب ومواكبة التطور التكنولوجي في مدينة غزة.
- مركز تأهيل الفتيات لتأهيل وتعليم الفتاة فن التفصيل والخياطة وأعمال الصوف والحياكة ويخرج المركز في كل عام العديد من المشاركات ويختتم نشاطه السنوي بمعرض لمنتجات المتدربات فيه.
- المكتبات العامة والتي بلغ عددها أربع مكتبات عامة للأطفال تشتمل على مختلف الكتب الدينية والثقافية والعلمية والموسوعات المتنوعة وقسم خاص بالصوتيات والمرئيات ويرتاد المكتبات المئات من الأطفال.

12. المراكز الصحية

اهتمت الجمعية بالجوانب الصحية وافتتحت ثلاثة عيادات صحية حيث تقدم هذه المراكز العلاج والأدوية بأسعار رمزية ومجاناً للفقراء وهي:

- مركز الإصلاح الطبي والذي يضم العديد من العيادات مثل (الأسنان، العظام، الولادة، أمراض المسالك البولية، العقم، الأنف والأذن والحنجرة، الباطنة، المختبر الطبي والصيدلية).
- عيادة القدس الخيرية والتي تضم أقسام مثل (الباطنة والتحاليل الطبية والصيدلية).
- عيادة الفاروق الطبية للأسنان.

13. نادي المجمع الإسلامي

اهتمت الجمعية بالجوانب الرياضية لأبناء المجتمع، حيث أنشأت نادي المجمع الإسلامي في مدينة غزة عام 1974 ويعتبر من أول النوادي الرياضية في فلسطين، ويضم النادي العديد من الفرق الرياضية في مجالات كرة القدم، كرة السلة، تنس الطاولة، السباحة، وألعاب القوى وقد حصل النادي على العديد من الجوائز واجتاز مراتب متقدمة في التفوق والتميز.

14. دار الفرقان لتعليم وتحفيظ القرآن الكريم

- قسم التحفيظ ويضم أكثر من 30 مركزاً لتحفيظ القرآن الكريم ويلتحق بهذه المراكز ما يزيد عن 2500 طالباً وطالبة.
- قسم التلاوات: ويعقد العديد من الدورات المتقدمة في التلاوة وأحكام التجويد.
- قسم المسابقات: يقوم بإجراء المسابقات الخاصة بحفظ القرآن الكريم والحديث الشريف وتتوج نتائج هذه المسابقات في حفل تكريم كبير.

2.3.3.2 الجمعية الإسلامية – فرع مدينة جباليا

الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا هي جمعية فلسطينية أهلية غير حكومية، أُسست في عام 1979 لتقديم خدمات الإغاثة والتنمية للمجتمع الفلسطيني في محافظات قطاع غزة، وفق خطة استراتيجية معتمدة، وبالشراكة المبنية على الثقة المتبادلة مع مؤسسات المجتمع المدني التي تؤمن بحق الشعوب في التحرر من الفقر والجهل والمرض، وفرع الجمعية في مدينة جباليا هو أحد فروع الجمعية الإسلامية في محافظات غزة والبالغ عددها 13 فرعاً، ويعد فرع الجمعية في مدينة جباليا الأول بعد تأسيس الجمعية الإسلامية في محافظات غزة عام التي تأسست عام 1976.

وتهدف الجمعية إلى إغاثة الفقراء والمنكوبين والمتضررين من الأزمات المفتعلة، وتعمل على تحسين مستوى دخل الأسرة، كما تسهم في تحسين المستوى تعليمي والثقافي للطلبة الفقراء والأيتام، وتعمل على الارتقاء بمستوى الخدمات والمنتجات التي تقدمها الجمعية إلى المجتمع المحلى من خلال المشاريع الإنتاجية التي تقيمها الجمعية طبقاً لمعايير الجودة العالمية، وتشمل الخدمات التي تقدمها الجمعية كافة محافظات قطاع غزة.

وتقدم الجمعية خدماتها لجميع فئات ومكونات المجتمع، في مقدمتهم الأيتام والمعاقين وطلبة العلم والأسر الفقيرة والمرضى، عبر تبنيها العديد من برامج الإغاثة والتنمية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني من خلال مجموعة من البرامج أهمها (الجمعية الإسلامية، 2012):

1. برنامج الدعم الإغاثي والإسناد المجتمعي

يعمل هذا البرنامج على الاستجابة الطارئة والفاعلة لإسناد وإغاثة الشعب الفلسطيني حين وقوع الأضرار والكوارث وما بعدها، وذلك من خلال تقديم المساعدات العينية والكفالات النقدية والدعم النفسي عبر فرق الطوارئ الشبابية المؤهلة، إضافة إلى تنفيذ حملات التطوع لدعم المجتمع.

ويشتمل هذا البرنامج على مجموعة من المشاريع الهامة التي تعنى الجمعية بتنفيذها على مدار العام كاستجابة حقيقية لحاجة الأسر الفقيرة، والتي بدروها تساهم بفاعلية في إسناد الشعب الفلسطيني عبر تقديم المساعدات الإغاثية العينية والنقدية والإسناد المجتمعي خاصة للأيتام والأسر المتضررة والمهمشة.

والجدول التالي (2.5) يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم الإغاثي والإسناد المجتمعي لعامي 2010، 2011:

جدول (2.5): المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم الإغاثي والإسناد المجتمعي لعامي 2010، 2011

المشروع	عدد المستفيدين
1. مشروع الإغاثة العاجلة للأسر الفقيرة	1200 أسرة
2. مشروع كفالة الأيتام	3471 يتيماً
3. مشروع كفالة الأسر الفقيرة	1239 أسرة
4. مشروع ترميم بيوت الفقراء	20 منزلاً
5. مشروع ترميم المساجد	10 مساجد
6. مشروع تيسير الزواج للشباب غير المقتدر	250 شاباً
7. مشروع رمضان الخيري	10,000 أسرة
8. مشروع توزيع لحوم الأضاحي	19,000 أسرة
9. مشروع السلة الغذائية	600 أسرة
10. مشروع كسوة الشتاء	800 طفلاً/ة
11. مشروع بسمة العيد	2000 طفلاً/ة
12. مشروع كن منتجاً (القرض الحسن)	50 أسرة

المصدر: الجمعية الإسلامية مدينة جباليا، 2012

2. برنامج الدعم الصحي والأمن الغذائي

يعتمد هذا البرنامج على تقديم الوقاية والرعاية الصحية والمساهمة في الحد من سوء التغذية في أوساط الأطفال وكذا الحوامل والأمهات المرضعات، وتدعيم الأمن الغذائي للأسر وتغيير السلوكيات التغذوية الحالية من خلال توفير الخدمات الصحية والتغذوية، بالإضافة إلى دعم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويشتمل هذا البرنامج على مجموعة من المشاريع التي من شأنها المساهمة في تحسين المستوى الصحي وتحقيق الأمن الغذائي خاصةً للأطفال والنساء الحوامل.

والجدول التالي (2.6) يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم الصحي والأمن الغذائي لعامي 2010، 2011:

جدول (2.6): المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم الصحي والأمن الغذائي لعامي 2010، 2011

المشروع	عدد المستفيدين
1. مشروع صندوق المريض الفقير	800 مريضاً/ة
2. مشروع معالجة سوء التغذية لدى الأطفال	250 طفلاً/ة
3. مشروع دعم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة	50 مستفيداً/ة
4. مشروع دعم مراكز الرعاية الصحية بالمعدات والأدوية	4 مراكز
5. مشروع الإنجاب (لمعالجة العقم)	100 مستفيداً
6. مشروع توزيع الخبز ووجبات اللحوم والأسماك والأجبان	1,000 أسرة
7. مشروع الإسناد النفسي والدعم المعنوي (احتفالات ومهرجات هدايا ورحلات، جلسات التفريغ النفسي)	1,000 أسرة

المصدر: الجمعية الإسلامية مدينة جباليا، 2012

3. برنامج الدعم التعليمي والثقافي

يقوم هذا البرنامج على ثلاث محاور رئيسية، يُمثل المحور الأول تعزيز القدرات التعليمية والثقافية لدى فئة الطلاب، وتطوير مهارات المشاركين للوصول إلى التفوق العلمي، ويُمثل المحور الثاني دعم وتمكين طلبة الجامعات من مواصلة العملية التعليمية، ويُمثل المحور الثالث تفعيل دور الشباب في المجتمع من خلال بناء قدراتهم وتعزيز أدوارهم والتشجيع على البحث العلمي لزيادة مشاركتهم في الإنتاج المعرفي والمشاركة في العملية التنموية للوصول إلى الرقي المجتمعي.

والجدول التالي (2.7) يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم التعليمي والثقافي لعامي 2010، 2011:

جدول (2.7): المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم التعليمي والثقافي لعامي 2010، 2011

المشروع	عدد المستفيدين
1. مشروع دعم المركز الثقافي (دورات تدريبية، مسابقات ثقافية)	60 شاباً/ة
2. مشروع التعليم المساند لطلبة المدارس	250 طالباً/ة
3. مشروع صندوق المنح للطالب الجامعي	320 طالباً/ة
4. مشروع الزي المدرسي والحقيبة المدرسية	450 طالباً/ة

5. مشاريع الأنشطة الصيفية	500 طفلاً/ة
6. احتفالات تكريم أوائل الطلبة	200 طالباً/ة
7. مشروع الرابطة الأدبية للموهوبين	20 طالباً/ة
8. مشروع المكتبة الثقافية	100 شاباً/ة
9. مشروع دعم مراكز تحفيظ القرآن الكريم	400 مستفيداً

المصدر: الجمعية الإسلامية مدينة جباليا، 2012

4. برنامج خطوات نحو التنمية

يتمحور دور هذا البرنامج في العمل على إنفاذ مشروعات ذات قيمة يستفيد منها المجتمع والمواطن لتقوم بدورها في المساهمة في تنمية المجتمع وتعزيز مفاهيم المجتمع المنتج، حيث نفذت الجمعية الإسلامية سلسلة من المشروعات التنموية الإنتاجية والخدماتية التي من شأنها أن تسهم في الحد من التبعية الاقتصادية والمساهمة في التطوير المجتمعي.

والجدول التالي (2.8) يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج خطوات نحو التنمية لعامي 2010، 2011:

جدول (2.8): المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج خطوات نحو التنمية لعامي 2010، 2011

المشروع	العنوان	قيمة المشروع ($)	الفئات المستهدفة
1. منتجع البستان السياحي	شاطؤ بحر جباليا	700,000	المجتمع الفلسطيني ككل
2. ملتقى الطفل اليتيم	شمال شرق جباليا	1,500,000	
3. مخبز الصداقة الماليزي الفلسطيني	مدينة غزة	200,000	
4. مزرعة جنان للأبقار والماشية	شرق جباليا	400,000	
5. مصنع جنان للألبان والأجبان	وسط مدينة جباليا	42,000	
6. مسلخ ذبح الماشية	شرق جباليا	85,000	
7. حفر الآبار واستصلاح الأراضي الزراعية	شمال غزة	200,000	
8. مزرعة جنان للثروة السمكية	شرق جباليا	350,000	
الإجمالي		3,477,000	

المصدر: الجمعية الإسلامية مدينة جباليا، 2012

2.3.3.3 جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي

جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي هي جمعية أهلية غير حكومية تأسست عام 2001 لتقديم خدمات التنمية والتأهيل النفسي والاجتماعي والتربوي للمجتمع المحلي في جميع أنحاء قطاع غزة، وتستهدف الجمعية فئات الأطفال والشباب والمرأة وكبار السن من خلال تقديم خدمات التوعية والتدريب في جميع الجوانب الاجتماعية والنفسية والتربوية بجودة عالية وبدون تمييز، ومن أهم البرامج التي نفذتها الجمعية عام 2011 ما يلي (جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي، 2011):

1. برنامج دعم وتأهيل المرأة والطفل

يهدف هذا البرنامج إلى دعم وتمكين المرأة الفلسطينية على مستوى الأسرة والمجتمع وتوفير المساندة النفسية والاجتماعية والقانونية ودعم مناصرة قضايا المرأة العادلة مما يمكنها من تأكيد ذاتها وتعزيز الصحة النفسية والاجتماعية ويساهم البرنامج في بناء قدراتها التربوية للتعامل مع الأطفال في الظروف العادية ووقت الأزمات.

كما يهدف البرنامج الى تعزيز الصحة النفسية المجتمعية للأطفال وبناء قدراتهم ومهاراتهم الحياتية ودعم قضاياهم وينتهج البرنامج أساليب متعددة للتعامل مع المرأة والطفل منها اللقاءات التثقيفية والتدريبية وجلسات التفريغ النفسي والمتابعة الإرشادية الفردية والجماعية وتنظيم المؤتمرات والأيام الدراسية وحملات الضغط والمناصرة لتعزيز حقوق ومطالب الأطفال والنساء، ومن خلال البرنامج تم تنفيذ العديد من الأنشطة الذاتية والمشاريع الممولة، وفيما يلي الأنشطة التي تمت خلال هذا البرنامج:

- المتابعة الفردية لنحو 1,206 طفلاً من كلا الجنسين.
- جلسات الإرشاد الجماعي: 70 جلسة لحوالي 108 طفلاً.
- جلسات الدعم النفسي والتنشيط: 1012 جلسة استفاد منها 2033 طفلاً من كلا الجنسين.
- جلسات تفريغ انفعالي للسيدات: 200 جلسة لحوالي 317 سيدة.
- لقاءات التوعية والتثقيف: تنفيذ 128 لقاءً، وقد بلغ عدد المستفيدات 648 امرأة.
- لقاء تعليم مساند: تنفيذ 420 لقاءً، استفاد منها 88 طفلاً من كلا الجنسين.

- رحلات ترفيهية للأطفال والأمهات: حوالي 60 رحلة استفاد منها حوالي 3106 مستفيداً.
- دورات تدريب: 4 دورات استفاد منها 55 متدرباً.
- تنفيذ ورش عمل: ورشة عمل بعنوان المرأة الفلسطينية بين ألم الواقع وأمل المستقبل.

2. منتدى رواد الشبابي التنموي:

يهدف إلى تعزيز قدرات الشباب الاجتماعية والتربوية والقيادية وزيادة مشاركتهم في جوانب الحياة المختلفة وصولاً لتعزيز مفاهيم المجتمع المدني والحياة الاجتماعية والزوجية السليمة. يركز البرنامج على إكساب الشباب مفاهيم اجتماعية تمكنهم من لعب أدواراً في المجتمع دون تحزب أو تعصب من خلال التفكير والتعامل المنطقي السليم. يعمل البرنامج على تمكين الشباب ودعم مبادراتهم الشبابية والمجتمعية وخلق فرص عمل لهم.

ويتعامل البرنامج مع الفئات العمرية ما بين 18–30 سنة من كلا الجنسين ويعتمد البرنامج على أسلوب اللقاءات الحوارية، ورش العمل، المحاضرات، ودورات التدريب مع الشباب بالإضافة إلى تشكيل فرق العمل من المتطوعين واستضافة نوادٍ ومنتديات شبابية لتعزيز القدرات المختلفة للشباب، ومن أهم الإنجازات التي تمت ما يلي:

- دورات تدريبية: 71 دورة استفاد منها 2184 شاباً وشابة.
- ورش عمل: 238 ورشة شارك فيها 4657 شاباً وشابة.
- لقاءات التوعية: 153 لقاءً شارك فيها 3102 طالباً وطالبة.
- تنفيذ مؤتمر شبابي بعنوان "الشباب الفلسطيني بين القانون والتعبير" بمشاركة 150 شاباً وشابة.
- تنفيذ حملات تطوعية: 4 حملات شارك فيها 133 شاباً وشابة وهي: حملة الحد من التدخين بين المواطنين، حملة جني ثمار الزيتون ودعم صمود المزارع، حملة توزيع قانون الشباب، وحملة حصاد القمح.
- المشاركة بفعاليات وطنية.

3. برنامج المساندة الاجتماعية للأسرة وكبار السن

يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتمكين المرأة والأسرة وتعزيز الشراكة الزوجية وصولاً لأسرة متوازنة يسودها المحبة والوفاق، كما ويعمل البرنامج على دعم وتأهيل ودمج كبار السن في المجتمع الفلسطيني وتمكينهم ليمارسوا أدوارهم في المجتمع، كذلك يقوم البرنامج على تتبع الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع والتدخل للحد منها أو منعها. ومن إنجازات هذا البرنامج:

- المتابعة الفردية: تم متابعة 1132 شخصاً من كلا الجنسين من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، والنساء وبلغت عدد زيارات المتابعة 11601 زيارة متابعة.
- جلسات الإرشاد الجمعي: تم تنفيذ 202 جلسة استفاد منها 1087 شخصاً من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء.
- لقاءات توعية: نفذ البرنامج 171 لقاءً لأهالي كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء المهمشات وأفراد المجتمع وتلاميذ المدارس حول قضايا تتعلق بمشاكل واحتياجات كبار السن وقد استفاد من هذه اللقاءات 3257 شخصاً.
- ورش العمل: نفذ البرنامج ورشتي عمل حول الاحتياجات النفسية والصحية لكبار السن.
- رحلات ترفيهية: 48 رحلة ترفيهية وأيام اجتماعية مفتوحة لكبار السن وذويهم ولذوي الاحتياجات الخاصة والنساء المهمشات وقد استفاد من هذا النشاط 7794 شخصاً.
- تنفيذ فعاليات رسمية عدد 4 فعاليات في ذكرى مناسبات وطنية ودولية مختلفة بمشاركة الآلاف، وتنفيذ 3 إفطارات خيرية لكبار السن.
- المساعدات العينية والنقدية لكبار السن والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة، وقد استفاد منها 3799 شخصاً بقيمة 86427 دولاراً أمريكياً.

4. برنامج البحث العلمي والتدريب

تعمل الجمعية على تفعيل هذا البرنامج ليساهم في تحديد ظواهر ومشكلات تربوية واجتماعية ونفسية ومجتمعية واجراء البحوث العلمية والمسوحات المجتمعية لدراستها وتحليلها في سبيل التدخل لتقديم الحلول لمتابعتها وعلاجها ونشر الاحصائيات والدراسات والتي تساهم في تطوير نوعية الخدمات المقدمة للمستفيدين وللمؤسسات والباحثين في هذه المجالات.

ويعمل البرنامج على تدريب كوادر جامعية وخرجين وعاملين في المؤسسات ذات العلاقة للرقي بنوعية الخدمات. كذلك العمل على بناء قدرات العاملين في الجمعية ومؤسسات أخرى في

النواحي المهنية والتدريبية والإدارية. وينتهج البرنامج أسلوب تحديد الاحتياجات من خلال أنواع المسوحات المختلفة، كذلك ورش العمل واللقاءات الحورارية والمحاضرت ودورات التدريب المختلفة والإصدارات المتعلقة بهذه المواضيع. ومن خلال هذا البرنامج تم تنفيذ ما يلي:

- 15 دروة تدريبية للعاملين في المؤسسات والخريجين وطلبة الجامعات، وقد شارك فيها 371 متدرباً.
- لقاءات مفتوحة بمشاركة وحضور 90 مهنياً وخريجاً جامعياً.
- ورشة عمل بعنوان "الانتحار في غزة، مشاكل وحلول" بمشاركة 80 شخص.
- استطلاعين للرأي (الانترنت المنزلي يؤثر سلباً على العلاقات المنزلية، ما هو العامل الأكثر تأثيراً على توجهات الشباب).

5. التدريب وبناء القدرات

- بناء قدرات العاملين والمتطوعين: قامت الجمعية بتنفيذ العديد من الدورات التدريبية التي تهدف إلى تنمية قدرات العاملين والمتطوعين في الجمعية وقد استفاد من هذه الأنشطة 313 شخصاً من كلا الجنسين.
- تدريب طلاب جامعيين: تدريب عملي لطلاب جامعيين أثناء دراستهم لصقل خبراتهم وإكسابهم مهارات عملية في برامج الجمعية وقد استقبلت الجمعية 157 طالباً وطالبة في تخصصات العلوم الإنسانية.
- تجنيد متطوعين في الأنشطة: وزيادة مشاركة المتطوعين في الأنشطة المجتمعية وقد تم استقطاب وتفعيل 174 متطوعاً.

2.3.4 استراتيجيات مقترحة للتغلب على ظاهرة الفقر في قطاع غزة

فيما يلي مقترحات تتعلق بتحسين الأنظمة وإجراءات العمل في المنظمات الأهلية، وتركز على الإنتاج والتنمية، واستثمار رأس المال البشري واستغلال التطور التكنولوجي كمداخل استراتيجية للتغلب على ظاهرة الفقر في قطاع غزة:

1. مقترح لتطوير العمل والإجراءات في المنظمات الأهلية

إن عملية بناء القدرات للجمعيات الأهلية تمثل تدخلاً منظماً لتحسين أداء الجمعية الأهلية في علاقاتها بالمجتمع التي توجد فيه (Sahley, 2002, P10)، ويرجع الاهتمام ببناء القدرات المؤسسية للأسباب الآتية (Roche C., 2000, P544):

- تنامى المنافسة بين الجمعيات الأهلية على مصادر التمويل وتكوين واجتذاب قواعد شعبية.
- زيادة الضغوط على الجمعيات الأهلية لتظهر نتائج أعمالها وأثرها في تنمية المجتمع.

وحتى تستطيع الجمعيات الأهلية تعبئة الموارد عبر المصادر المختلفة، يمكن تحديد العناصر التي يجب أن يتضمنها برامج بناء قدرات الجمعيات:

- ❖ تنمية الموارد البشرية، فبناء القدرات عملية مشتركة بين فريق عمل من أعضاء المنظمة ويعملون في شكل تعاوني، ويسعون إلى تنمية قدراتهم من خلال التعلم والتدريب.
- ❖ تنمية قدرات إدارة المشروعات والبرامج من حيث التخطيط، والتنفيذ والرقابة والتقييم. حيث بجب أن تتضمن برامج بناء القدرات نظم متقنة للعمليات التشغيلية والرقابية بحيث يتم التعاون بين المنظمة والجهة المقدمة للمساعدة في بناء القدرات لتحديد مشكلات المنظمة وافتراض الحلول المناسبة واختيار أفضلها لبناء قدرات المنظمة ووضع محددات لاستمرارية العمل واقتراح نظام لتقويم العمل بالمنظمة بشكل دوري.
- ❖ بناء قدرات النظام ذاته من خلال التركيز على عمليات صنع القرار ووضع السياسات وتعبئة الموارد المالية وبناء قيادة قادرة على المبادرة واتخاذ القرار.
- ❖ تنمية القدرات المعلوماتية من خلال بناء قواعد بيانات عن الجمعيات الأهلية وفرص التنمية بها والموارد المالية لدى كل منظمة ومدى مساهمتها في التنمية ومشروعاتها المستقبلية والموارد المالية التي تحتاجها وما يمكن أن تقدمه من معونات أو خدمات معلوماتية أو بحوث للجمعيات الأخرى وما تطلبه من دعم من البيئة التي تعمل فيها.
- ❖ بناء وتنمية العلاقات مع الجمعيات الأهلية الأخرى والحكومات ومؤسسات التمويل.

2. تجنيد الأموال وتوظيفها وتعزيز مصادر الدخل

تعرف استراتيجيات تجنيد الأموال بأنها خطة تساعد في تحديد الاحتياجات المالية للمنظمة أو هي مجموعة من الأهداف التي تعمل من أجل تسيير أعمالها وتنفيذ أهدافها، وينبغي للاستراتيجية أن تعمل على تخطيط الإجراءات العملية، وتحديد الموارد والجداول الزمنية التي سيتم تنفيذها للتأكد من القدرة على تمويل الاحتياجات للأنشطة التي ينبغي إنجازها.

وتعتبر استراتيجية تجنيد الأموال أداة أساسية ناجحة لأنها ستعمل على التركيز وتحديد الأولويات وكذلك تنويع أنشطة جمع الأموال، وهذا في النهاية يساعد على تحديد الأهداف، فالاستراتيجية تساعد في منع إضاعة الوقت والجهد والموارد، وهناك عدد من الأسباب التي توضح أهمية استراتيجية التمويل للأسباب التالية (Price, 2008, p41):

- تساعد مجلس الإدارة للنظر في المخاطر المرتبطة بأي أعمال متعلقة بتجنيد الأموال.
- تفيد في دعم متطلبات بيان السلوك المطلوب كأهم المتطلبات.
- قد تكون الحاجه لها أيضاً في دعم طلب المنح، وسيمكن الممولين المحتملين من تحديد قدرة المنظمة وما إذا كانت أموالهم ستساعد في تحقيق الهدف المطلوب.

3. دعم المشروعات الزراعية والصناعية الصغرى

للمشروعات الصغيرة دور هام في محاربة الفقر والبطالة وفي معالجة الخدمات العامة وبصفة خاصة الخدمات الصحية والتعليمية ومياه الشرب والمسالك الريفية، وللمشروعات الصغيرة أيضاً دور إيجابي في العمل على احتواء الآثار الاجتماعية الضارة ويعود ذلك لعدة أسباب (بحوث اقتصادية، 1999، ص101):

- الميزة الانتشارية لهذه المشروعات بحيث يمكن أن تغطي مناطق مختلفة.
- تواضع مبالغ التكاليف الرأسمالية اللازمة.
- الأثر المباشر للعائد في توفير الحاجات الأساسية لمالكيها.
- مساندة جهود الدولة في توفير الخدمات الأساسية وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.
- من خلالها يمكن تضافر المؤسسات والجمعيات الأهلية والتنظيمات المحلية في أعمال مشتركة ذات عائد اقتصادي واجتماعي.
- المساهمة في توفير المزيد من فرص العمل، إذ أن هذه المشروعات تميل إلى أن تكون كثيفة العمالة.

4. إنشاء بنك إسلامي خاص بالإقراض الحسن للفقراء والخريجين

يواجه أصحاب المشروعات الصغيرة صعوبات جمة في الحصول على التمويل لمشاريعهم، إذ يعد التمويل التجاري للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر سواء عن طريق المصارف أو المؤسسات المالية ظاهرة حديثة في المنطقة العربية.

وتعزف معظم المصارف التجارية عن التمويل بالغ الصغر في الدول العربية لتكلفته الإدارية المرتفعة بسبب انتشار المقرضين جغرافياً وكثرة عددهم وصغر المبالغ المقترضة.

ويستعرض الباحث هنا بإيجاز ملامح تجربة عالمية رائدة في مجال التمويل بالغ الصغر وهي بنك جيرامين في بنغلادش والذي أسسه د. محمد يونس في بتغلاديش عام 1976 بهدف تمكين الفقراء والعاطلين من مزاولة أعمالهم بالاعتماد على مواردهم واقتناء الأصول اللازمة لحرفهم.

فلقد أثبتت التجارب الأولية التى أجراها بروفسور يونس فى السبعينات لتأمين القروض للأفراد الذين يتقنون أعمالهم الخاصة دون أن يكون بمقدورهم الحصول على قروض أن هؤلاء زبائن ممتازين ويحققون نسب تسديد للديون تصل إلى 98% أو أكثر (يونس، 2007، ص295).

وتشير إحصاءات البنك في عام 1999 إلى أن عدد فروع البنك بلغت 1140 فرعاً، وأن أنشطة البنك شملت نحو 39 ألف قرية تمثل أكثر من نصف قرى بنغلادش وعدد الأعضاء المتعاملين مع البنك 2.4 مليون متعامل معظمهم من النساء. وبلغت جملة المبالغ المتراكمة المسحوبة من قبل المقترضين نحو 2.8 مليار دولاراً أمريكياً، وعدد المنازل التي ساهم البنك في إنشائها بواسطة قروضه السكنية أكثر من نصف مليون مسكن.

5. تنفيذ برامج تدريب وتطوير قدرات الشباب والخريجين

يعتبر التدريب والتنمية البشرية وجهان لعملة واحدة فإذا كانت التنمية البشرية تستهدف الارتقاء بالإنسان من خلال رفع قدراته ومهاراته، وتمكينه من تحقيق أهدافه بنفسه وأن يكون قادراً على المبادرة، فإن التدريب يعتبر إحدى الوسائل الهامة في تحقيق التنمية البشرية (الزيادي،2011).

وبالتوازي مع كثرة وتكرار الأزمات في البلدان النامية فإن اقتصادياتها فشلت في إيجاد فرص عمل كافية للعمال غير المهرة وحتى المهرة، بل فشلت في توفير أبسط الأعمال لخريجي الجامعات والمدارس العليا، وهذا ما أدى إلى أن كل محاولة للتقدم في تحقيق الحد من الفقر كانت محدودة (توهامي، 2009، ص203).

لذا فإن برامج التدريب التي تقوم بها بعض الجمعيات الأهلية المختصة في مجالات التدريب والتأهيل يمكن أن توفر الحماية من البطالة للعمال الفقراء في مواجهة الهزات الشاملة والإقليمية والقطاعية، بل ويمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة إذا وفرت التدريب اللائق للعمال الفقراء والخريجين.

6. تعزيز برامج الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة

ويعتبر التمويل الذاتي من أكثر مصادر التمويل أهمية بالنسبة للجمعيات الأهلية ويرجع ذلك لانخفاض حجم الإعانة الحكومية بالإضافة إلى متطلبات الجهات المانحة الأجنبية التي قد تختلف مع أهداف وأولويات الجمعيات الأهلية المحلية، وقد تشترط الجهات الأجنبية العمل في مجال معين للحصول على التمويل وفى حالة مخالفة ذلك توقف الدعم المالي مما يحد من استقلالية هذه الجمعيات واستمرارية أنشطتها، فالمصدر الأساسي لتمويل الجمعيات الأهلية يتمثل في الاشتراكات

السنوية لأعضائها وعائد المنتجات والخدمات التي تقدمها الجمعية، ثم التبرعات والهبات من أعضاء الجمعية أو من خارج أعضائها (سعيد، 2002، ص105).

أما على صعيد مشاريع التنمية، فالاعتماد على الذات يعني احتواء مشاريع التنمية على عنصري التوعية والتدريب كي يتمكن الأفراد من مساعدة أنفسهم وغيرهم والمحافظة على منجزات التنمية وزيادتها بعد انتهاء المشروع (الزيادي، 2011).

وما يؤكد أهمية التنمية المستدامة أنها تلبي الاحتياجات والطموحات الإنسانية حيث أنها يمكن أن يتحقق معها إيجاد فرص العمل المستدامة للأعداد المتزايدة من القوى العاملة، هذا بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة للغذاء والذي لابد أن يستند على سياسات إنتاجية (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1410هـ، ص 29-30).

7. استثمار رأس المال البشري

لقد دلت تجربة التطور الاقتصادي العالمي بكل وضوح على أن الكوادر المؤهلة ومعارفها المهنية و العلمية والتكنيكية بصفة خاصة والخبرة الإنتاجية والإدارية تكون عنصراً من أهم عناصر إعادة الإنتاج الاجتماعي التي كثيراً ما تحدد سير وآفاق عملية التنمية (العاني، 2002).

فالتنمية البشرية لا تنتهى عند تكوين القدرات البشرية مثل: تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء فى مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع أو التمتع بوقت الفراغ، أو الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان والمساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، أما تنمية الموارد البشرية فهي التدابير والوسائل التي تؤدى إلى تنمية كفاءة العاملين في الشركات والمؤسسات والحكومات وغيرها من الهياكل التنظيمية.

8. استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة

أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية تطورها الحاسم في العديد من أوجه الحياة المختلفة، وكان لها أفضل التأثير في جانب تنمية وتطوير منظمات المجتمع المدني، حيث أن هناك العديد من الدول العربية استفادت من التطور التكنولوجي في ربط مؤسسات المجتمع المدني بعضها ببعض من خلال شبكة المعلومات، وعن طريق توفير قاعدة بيانات ضخمة سهلة الوصول إليها في الوقت المناسب عن الجهات المانحة والداعمة للأعمال والأنشطة الخيرية وكذلك البيانات والمعلومات عن

المستفيدين والمحتاجين للخدمات الخيرية، وغيرها من الفوائد التي تقدمها التطورات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكان لها الفضل في تطوير هذه المؤسسات، كما هو الحال بالسعودية على سبيل المثال (كردي، 2011):

- **الإدارة الإلكترونية للجمعية الخيرية**

كما يمكن الاستفادة من التطور التكنولوجي في تحسين جودة العمليات الداخلية بالجمعيات الخيرية عن طريق إدارة العمل الخيرى والتطوعي وتوفير نظم فاعلة للمعلومات تساعد في كفاءة عملية التخطيط والتنظيم والرقابة وذلك بالأساليب التقليدية والإلكترونية.

- **المواقع الإلكترونية للجمعيات الخيرية**

كما يمكن الاستفادة من التكنولوجيا في تسويق العمل الخيرى إلكترونياً عن طريق شبكة الإنترنت وتقنيات الهاتف المحمول، وذلك من خلال إنشاء مواقع تدعم العمل الخيرى ومواقع أخرى تتبع الجمعيات الخيرية وهى تفيد في عملية الانتشار والوصول الأكبر والأسهل إلى العديد من شرائح المجتمع المدني، كما يمكن استقبال المشكلات والشكاوى الخاصة بالحالات المحتاجة عن طريق الشبكة الإلكترونية ودراستها وتحليلها للتحقق من مصداقية الحالة.

- **الاستقطاب الإلكتروني وإدارة المتطوعين**

كما يمكن من استخدام هذه التكنولوجيا في استقطاب المتطوعين من مختلف الشرائح ومن جميع الأنحاء، كل يساهم بما يستطيع ويتم التواصل بين المتطوع والجمعية إلكترونياً، كما يمكن تنمية المتطوعين وتأهيلهم وتدريبهم على القيام بمهام الأعمال الخيرية عن بعد.

- **لجان النشاط التكنولوجي**

كما يمكن الاستفادة أيضاً من هذه التقنية في المنظمات الخيرية كنشاط يسهم في تطوير وتنمية المجتمع المدني من خلال توفير دورات تدريبية على كيفية التعامل مع مهارات الكمبيوتر والإنترنت، فمنها تطوير لأفراد المجتمع ومنها إمكانية الحصول على عائد يدخل ضمن الاستثمارات الخاصة بالعمل الخيرى ويساند في تطوير وتعظيم أرباح المشروعات الخيرية الأخرى، ويمكن تخصيص لجان مختصة بالنشاط التكنولوجي في الجمعية لإدارة وتنظيم هذا النشاط حتى يمكن تحقيق الأهداف.

- **نظم معلومات الأعمال الخيرية**

إن تكنولوجيا المعلومات في المنظمات الخيرية تتعلق بجمع وتوصيل وتخزين واستعادة وتحليل المعلومات الخاصة بالعمل الخيرى والتطوعي، حيث أن استخدام الكمبيوتر في إدارة نظم المعلومات يجعل المعلومات متاحة عندما نحتاجها في الوقت المناسب وبالجودة الفاعلة بحسب كفاءة البيانات المتاحة، لهذا فإن الاستفادة من التقنيات وتكنولوجيا المعلومات في المنظمات الخيرية يساعد في مراقبة وتحسين الإنتاجية وتقليل الأخطاء.

وتعمل نظم المعلومات الفاعلة في المنظمات الخيرية على إدارة الوقت واستثماره بالكفاءة المطلوبة، التي يساند تحقيقها قواعد البيانات الطموحة وفريق العمل المتميز لخدمة المجالات الإدارية بالمنظمة الخيرية، وإحداث التكامل المطلوب بين اللجان الخيرية المختلفة، لتلبية أغراض النمو الاقتصادي والاستثماري للمنظمة الخيرية وانسياب كافة الاحتياجات دون تعثر.

- **معلومات الاستثمار بالجمعيات الخيرية**

كما يمكن الاستفادة من المعلومات المقننة والمتاحة في قواعد البيانات الخاصة بالمنظمات الخيرية في المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة والممكنة لتعظيم القدرات الاستثمارية وتعظيم الربحية، وبما يجنب المنظمات الخيرية تزايد حدة المخاطرة، حيث تفصح المعلومات المتاحة عن جدوى الاستثمار في شتى ومختلف سبل الخير، والاستفادة بإمكانيات المنظمة الخيرية المالية والاقتصادية والبشرية والاتصالية لتحقيق أهدافها الاستثمارية المخططة بصورة أكثر إيجابية، تتضاءل معها معدلات الهدر التشغيلي والاستثماري وإن كانت هذه المنظمات غير هادفة للربح ولكن يجب عليها تنمية استثماراتها والسعي المستمر لتعظيم مركزها المالي حتى يمكنها من الاستمرارية والتقدم ودعم نشاطاتها ومجالاتها الخيرية المختلفة (كردي، 2011).

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3.1 مقدمة

3.2 الدراسات المحلية

3.3 الدراسات العربية

3.4 الدراسات الأجنبية

3.5 التعقيب على الدراسات السابقة

3.1 مقدمة

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت ظاهرة الفقر ودور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات هذه الظاهرة سواءً على المستويات المحلية أو العربية أو الدولية، وقد شكلت تلك الدراسات ثروة معرفية من الخبرات والمعلومات لدى الباحث وأفادته بحصيلة ما توصل إليه الباحثون من قبل في دراساتهم السابقة، وقد استفاد الباحث بشكل كبير من الآراء المتباينة في اهتمامات وتوجهات تلك الدراسات في مساعيها لوضع تصورات للحد من ظاهرة الفقر، كما أعانته على معالجة موضوع الدراسة التي يقوم بها وتحديد فرضياتها بشكل يسهم في وضع حلول عملية في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة من خلال المنظمات الأهلية، وقد تم تصنيف الدراسات السابقة إلى دراسات محلية، ودراسات عربية، ودراسات أجنبية.

3.2 الدراسات المحلية

1. دراسة (الثلاثيني، 2013)

وهي بعنوان: "**فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة (دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي في قطاع غزة "ديب")**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

وقد تناولت هذه الرسالة التعرف على فاعلية المنح الصغيرة في تمكين الأسر الفلسطينية التي تعاني من الفقر المدقع من خلال نقل الأصول لهم لبدء أنشطة اقتصادية مدرة للدخل تساعد في تحسين استراتيجيات سبل العيش لهم وإكسابهم المهارات والخبرات الضرورية، مما يؤهلهم للوصول إلى مؤسسات الإقراض الأصغر من خلال دراسة حالة برنامج التمكين الاقتصادي للعائلات الفلسطينية (ديب)، بالإضافة إلى تحديد الصعوبات التي تواجه المستفيدين من هذه البرامج.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1. يعتبر المشروع مصدر الدخل الرئيس الحالي للأسر الفلسطينية المستفيدة من البرنامج.
2. حقق المشروع ارتفاعاً في دخل الأسرة، وحسن من الإنفاق على حاجاتها الأساسية.
3. شعرت الأسر المستفيدة بالاستقلالية الذاتية بعد تنفيذ المشروع.
4. أثرت الظروف السياسية والاقتصادية في قطاع غزة بشكل سلبي على أداء المشاريع.
5. أثبتت الدراسة قابلية تطور تلك المشاريع.

كما أن الباحثة عرضت العديد من التوصيات كان من أهمها:

1. ضرورة تسويق منتجات المشاريع.
2. التركيز على المشاريع الصناعية والإنتاجية للمساهمة في العملية الاقتصادية.
3. أن تتناسب المنحة ورأس المال المطلوب للمشروع.
4. المتابعة المستمرة لرصد التقدم وحل المشكلات وتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة.
5. تحديد البرامج التدريبية للمستفيدين، وخلق ثقافة تنموية في المجتمع.

2. دراسة (خفاجة، 2012)

وهي بعنوان: "**مستوى خط الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية (دراسة مقارنة)**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

وقد تناولت هذه الرسالة مستوى الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية، حيث ركزت الدراسة على مفهوم الفقر الدولي والإسلامي وطرق قياس الفقر وأهم مكوناته الرئيسية وتوضيح الفرق بين خط الفقر المدقع والعادي وحد الكفاف والكفاية، والفرق بين المعايير الدولية والإسلامية في قياس الفقر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1. ساهم ارتفاع أسعار السلع والخدمات في زيادة نسبة الفقر.
2. ساهمت الجمعيات الخيرية في التقليل من نسبة الفقر.
3. يزداد الفقر في قطاع غزة بشكل متسارع نتيجة الممارسات الإسرائيلية والإغلاق.
4. ساهمت الزيادة السنوية في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات في التخفيف من حدة الفقر.

كما أن الباحث عرض العديد من التوصيات كان من أهمها:

1. العمل على تحقيق استقرار في أسعار السلع والخدمات الأساسية والضرورية.
2. زيادة اهتمام الجمعيات الخيرية بتأهيل الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر، وعدم الاكتفاء بالمساعدات الإغاثية.
3. فتح سوق العمل للخريجين في الخارج.
4. إحداث تنمية بشرية مستدامة لتوفير الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة.
5. إظهار وإبراز نظرة الإسلام المتكاملة عن الفقر.

3. دراسة (أبو مدلله، الأغا، 2010)

وهي بعنوان: "**ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتهما**".

وقد تناولت هذه الدراسة معرفة مسببات ظاهرة الفقر في قطاع غزة إضافة للدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية في علاج مشكلة الفقر.

ومن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1. التنسيق الجاد مع برنامج العمل الإقليمي المصمم لتسخير التكنولوجيا من أجل الحد من معدلات الفقر.
2. التركيز على الدور المحوري الذي يمكن للقدرات الوطنية الفعالة تحقيقه من خلال النمو الاقتصادي وتوليد المهارات وتوفير فرص عمل.
3. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات يساعد في تدريب العاملين ويعمل على إيجاد فرص عمل جديدة.

4. دراسة (شتات، والكفارنة، 2010)

وهي بعنوان: "**الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة من وجهة نظر مديري شبكة المنظمات الأهلية**"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر بعنوان: رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.

وقد تناولت الدراسة الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة في ظل ظروف الحصار الجائر المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب على قطاع غزة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان:

1. توجد في المنظمات جهات مختصة لتوثيق تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة بالإضافة لوجود باحثين ميدانيين يقومون بتوثيق بيانات هذه الحالات وتسجيلها.
2. هناك ضعف في التنسيق ما بين المنطمات الأهلية في تكامل البيانات حول الفئات المحتاجة والمهمشة بهدف توزيعها على الجهات المعنية في الوقت المناسب.
3. تتحكم المنظمات الأهلية بتوزيع المنح وفق رؤيتها، وليس وفق شروط المانحين.

كما عرض الباحثان العديد من التوصيات كان من أهمها:

1. المحافظة على الكادر المختص في عملية تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة، ورفع كفاءة الباحثين الميدانيين.
2. رفع مستوى التنسيق بين المنظمات الأهلية فيما بينهم.
3. العمل على توجيه نوع التمويل إلى الفئات المحتاجة والمهمشة بطرق مباشرة.
4. يعتبر إغلاق المعابر عائقاً كبيراً أمام دخول المستلزمات اللازمة للفئات المحتاجة وغير المحتاجة.

5. دراسة (أصرف، 2010)

وهي بعنوان: "**دور القطاع الخاص في الحد من الفقر والبطالة**"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر بعنوان: رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

وقد تناولت هذه الدراسة عدة محاور أهمها ما يلي:

1. التعريف بالبطالة في العالم، وعن أنواعها وأسبابها ونسبها.
2. أسباب ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة.
3. واقع الاقتصاد الفلسطيني ولاسيما القطاع الخاص قبل وبعد الإغلاق المحكم لمعابر قطاع غزة.
4. حجم التجارة عبر الأنفاق وأثرها على الأفراد والاقتصاد.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

1. القطاع الخاص كيان قائم بذاته منذ عقود ويقدم آلاف فرص العمل.
2. تعرض القطاع الخاص إلى خسائر مادية بسبب الحصار بالإضافة لفقدان المهارات التي تم اكتسابها منذ عقود.

كما عرضت الباحثة العديد من التوصيات كان من أهمها:

1. الدعم الحكومي والدولي للقطاع الخاص لإعادة تأهيله مرة أخرى.
2. عمل دورات تدريبية بالتعاون مع الاتحادات المتخصصة بهدف إعادة تأهيل العمال وإكسابهم الخبرات اللازمة.

3. إعطاء المنتج الفلسطيني الأولوية في المناقصات الحكومية والدولية.
4. إلغاء مشاريع السلة الغذائية من قبل المنظمات غير الحكومية والاستعاضة عنها بمشاريع صناعية وتجارية صغرى تحقق التنمية المستدامة.

6. دراسة (عليوة، 2007)

وهي بعنوان: "**إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة**"، **دراسة تطبيقية على الجمعيات الإسلامية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.

تناولت الدراسة دور المؤسسات العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال إدارتها لمصارف الزكاة، كما وقدمت الدراسة مقترحاً لإدارة وتنظيم أموال الزكاة بكفاءة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1. المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة على مستوىً جيد من الكفاءة الإدارية والتنظيمية.
2. تبذل المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة جهداً واضحاً للحد من آثار ظاهرة الفقر، وتقوم بكفالة عدد كبير من الأيتام.
3. تقوم المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة بإنشاء مشاريع تنموية وإنتاجية للمساهمة في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة.
4. لا يوجد تنسيق بين المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة عند جمع الزكاة.

كما أن الباحث عرض العديد من التوصيات كان من أهمها:

1. ضرورة تشكيل ديوان للزكاة مكون من المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة.
2. إقامة شبكة معلومات محوسبة تربط بين جميع المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة.
3. تخصيص جزء من حصيلة الزكاة لإقامة مشاريع تنموية واستثمارية لتوفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل.

4. على المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة التركيز على اختيار المشاريع التنموية التي تساعد الفقراء على الاعتماد على ذاتهم.
5. تكثيف الدورات الفقهية في المجالات الاقتصادية والتنموية للعاملين في المؤسسات الخيرية.

7. دراسة (حسن، 2005)

وهي بعنوان: "**الفقر في فلسطين وسياسة مكافحته، حالة عملية (محافظة جنين)**"، رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

تناولت الدراسة الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الوسائل الذاتية والخارجية التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في جنين من أجل التعايش مع الفقر.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1. كانت سياسة تخفيض الاستهلاك من أكثر الوسائل التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين.
2. المساعدات التي تتلقاها الأسر الفقيرة متعددة المصادر لا تكفي لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية.
3. لم تكن برامج التشغيل موجهة بشكل أساسي للفئات الفقيرة والمعرضة للفقر.
4. معظم الأسر الفقيرة يعتبرون أنفسهم ضحية للفساد الإداري.

كما أن الباحث عرض العديد من التوصيات كان من أهمها:

1. توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل والذين فقدوا عملهم في إسرائيل.
2. رفع قيمة المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة سواء كانت من وزارة الشؤون الاجتماعية أو من المنظمات الأهلية.
3. العمل على إنشاء برامج تشغيل موجهة لربات الأسر الفقيرة.
4. تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والأعمال المنزلية لربات الأسر الفقيرة.
5. توفير الخدمات الصحية والتأمين الصحي بشكل مجاني لكافة الأسر الفقيرة.

8. دراسة (هندي، 2005)

وهي بعنوان: "**تقييم دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين**" دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1. عفوية البرامج التي تقوم بها المنظمات بلا بخطة تنموية أدت إلى تشتيت جهودها.
2. ضعف التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في فلسطين والجمعيات الأهلية والسلطة الفلسطينية سبب من أسباب فشل الجمعيات في تحقيق التنمية.
3. انتماء عدد كبير من الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة للأحزاب السياسية أدى إلى تسيبها بالدرجة الأولى ودخولها في صراعات حزبية أبعدتها عن جوهر عملها.
4. عدم وجود علاقة واضحة بين القطاع الأهلي والقطاع الخاص أدى إلى تبديد الجهود.

كما أن الباحث عرض العديد من التوصيات كان من أهمها:

1. يجب أن يأخذ التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة الطابع المهني، بمعنى أنه يجب أن يكون هناك تنسيق في تقسيم الأدوار، وتفعيل عملية الاتصال والحوار بدل سياسة المناصرة غير المجدية.
2. يجب أن يرتبط عمل المنظمات الأهلية العاملة في فلسطين ببرامج تنموية منظمة يتم إعدادها وفقاً لمتطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية بعيداً عن العقوبة وردود الأفعال.

9. دراسة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002)

وهي بعنوان: "**تقرير الفقر بالمشاركة**"

هدفت هذه الدراسة إلى إشراك الفقراء في صياغة سياسات من أجل تحسين ظروفهم من خلال تحديد وجهات نظرهم في مسببات الفقر وكيفية تقليصه، ورأيهم في الخدمات والمساعدات المقدمة لهم، وقد غطت الدراسة 16 محافظة فلسطينية من خلال مجموعات مركزة ومقابلات مع هذه الأسر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. أجمع الفقراء بأن الفقر بالنسبة لهم هو عدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية من المأكل والملبس والمسكن والتعليم والحرمان من الوصول على الخدمات العامة.
2. اعتبروا البطالة أحد الأسباب الرئيسة للفقر، وكذلك الأجور والرواتب المتدنية، والاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية المتمثلة في الإغلاقات وتدمير الممتلكات، كبر حجم الأسرة، وقيود العمل بالنسبة للمرأة كلها تمثل أسباباً للفقر.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1. اقترح الفقراء بعض الاستراتيجيات للخروج من الفقر تمثلت في تسهيل عملية المشاركة في سوق العمل وتوفير فرص عمل كحل لمشكلة البطالة، وإمكانية الحصول على قروض بشروط مرنة حيث أن كثيراً منهم غير راضين عن برامج الإقراض الأصغر.
2. طالبت النساء الفقيرات مساعدتهن في خلق فرص عمل منزلية مثل الخياطة.
3. اقترح الشباب الفقراء إنشاء برامج للتوجية المهني وسوق العمل للطلاب، بالإضافة إلى إيجاد برامج منح وقروض جامعية للطلبة المتفوقين من الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى مطالبهم بتحسين الخدمات العامة والبنى التحتية، ووجود نظام حماية اجتماعية فعال.

3.3 الدراسات العربية

1. دراسة (الزيادي، 2011)

وهي بعنوان: "**دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية في مصر (دراسة مقارنة)**"، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، القاهرة.

وقد تناولت الدراسة معرفة دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية من خلال إجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين والعاملين والمتطوعين في الجمعيات الأهلية في مصر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

2. يوجد تأثير لدور الجمعيات الأهلية على تحقيق التنمية البشرية فى مصر.
3. لا تقدم الجمعيات الأهلية مساعدات كافية لتساعدها فى إقامة مشروع صغير.

وقد أوصت الباحثة اللجمعيات المهتمة بالفقر بما يلي:

1. ضرورة اهتمام الجمعيات الأهلية التى تهتم بمعالجة مشكلة الفقر بالدمج بين أكثر من أسلوب من أساليب استهداف الفقر.
2. ضرورة تكوين قاعدة بيانات مركزية على مستوى جمهورية مصر العربية تتضمن بيانات تفصيلية للأسر الفقيرة على مستوى الجمهورية، وتساهم فى إنشائها الدولة بمساعدة الجمعيات الأهلية.

2. دراسة (عبد السلام، 2008)

دراسة بعنوان: "**دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح إنشاء بنك فقراء أهلي إسلامي**"، وهو بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي.

تناولت هذه الدراسة الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية في تخفيف حدة الفقر، وتشير الدراسة إلى تجربة دولية رائدة على المستوى الدولي وهو نجاح بنك الفقراء في بنغلاديش (وهو منطمة غير حكومية) في الوصول إلى أفقر الفقراء، مما دفع منظمات غير حكومية في دول العالم النامي إلى تكرار نفس التجربة.

وقد اقترحت الدراسة أحد الحلول التي يمكن أت تسهم بصورة فاعلة في تخفيف حدة الفقر من خلال نموذج لبنك فقراء أهلي إسلامي يساعد الفقراء على التخلص من فقرهم من خلال عمليات التمويل الصغير عبر منظومة القرض الحسن بعيداً عن شبهات الربا.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1. هناك دوراً هاماً تلعبه الجمعيات الأهلية كفاعل رئيسي ومشارك للدولة في التنمية.
2. الدور الفاعل للجمعيات الأهلية يستهدف الفقراء ومواجهة حدة الفقر كحق شرعي أصيل لهؤلاء الفقراء بعيداً عن شبهات الربا، ومن مصادر تمويلية مختلفة يكون فيها التطوع أهم تلك المصادر.

وقد أوصت هذه الدراسة بما يلي:

1. ضرورة الانتباه لدور الجمعيات الأهلية وتفعيل دورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
2. ضرورة التركيز على تجارب الجمعيات الأهلية في مكافحة الفقر ولاسيما بنك الفقراء في بنجلادش.
3. ضرورة تكامل عدد من الجمعيات الأهلية الخيرية التنموية للوصول إلى آلية تنموية لتخفيف حدة الفقر عن طريق التمويل المصرفي الصغير من خلال إنشاء بنك تنموي إسلامي بهدف إيجاد حلول لمشكلات الفقر والفقراء في البلدان النامية.

3. دراسة (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2006)

وهي بعنوان: "**دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر في 4 بلدان عربية (لبنان، اليمن، مصر، المغرب)**".

وقد سعت الدراسة للإجابة عن عدة تساؤلات أهمها:

1. ما مدى وعي وإدراك المنظمات الأهلية العربية في البلدان العربية محل الدراسة، لحجم ونوعية تحديات الفقر والتنمية البشرية، وهل تصاعدت قدراتها الاستجابية إزاء هذه التحديات؟
2. ما الحلول التي تبنتها المنظمات الأهلية في مختلف الدول العربية لمواجهة هذه التحديات؟
3. كيف تفاعلت المنظمات الأهلية مع الدول في نماذج شراكة جديدة؟ وما أنماط هذه الشراكة؟
4. إلى أي حد اتفقت أو اختلفت المنظمات الأهلية في البلدان العربية في اتجاهها لمواجهة قضايا التنمية ومكافحة الفقر؟ وهل برزت خصوصية في بعض الدول العربية؟
5. ما التقييم النهائي لفعالية إسهام المنظمات الأهلية العربية في عملية التنمية البشرية ومكافحة الفقر؟

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1. غلبة الأنشطة الخيرية والرعائية على نشاط المنظمات الأهلية، مقارنة بالأنشطة التنموية، حيث أن أكثر من 55% منها على المستوى العربي تنشط في مجال العمل الخيري.
2. رصدت الدراسة دوراً فعالاً ومؤثراً للمنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر من خلال المشروعات الصغيرة التي تؤسسها، والقروض الصغيرة التي استفاد منها ملايين الفقراء في الدول العرب.
3. رصدت الدراسة استمرار التوجه الإنمائي في بعض الدول العربية نتيجة لظروف الاحتلال أو بسبب الحرب الأهلية والظروف البيئية.

وقد أوصت هذه الدراسة بما يلي:

1. إجراء تعديلات في قوانين بعض الدول العربية التي تؤثر سلباً على فعالية جهود المنظمات الأهلية.
2. أولوية التوجه التنموي وعدم الاقتصار على التوجه الخيري والرعائي.
3. بناء قدرات المنظمات الأهلية العربية.
4. تطوير شراكة فعالة بين كل الأطراف، الحكومية وغير الحكومية.
5. تحقيق الاستدامة المالية من خلال العمل على تعدد مصادر التمويل.
6. بناء قواعد بيانات شاملة عن القطاع الأهلي، والعمل على تحديثها.

4. دراسة (غالي، 2006)

وهي بعنوان: "**ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها (استراتيجية بنوك الفقراء ومدى إمكانية تطبيقها في مصر)**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

وقد تناولت هذه الدراسة التعرف على الفقر الريفي واستراتيجيات تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر، كما هدفت الدراسة إلى دراسة بنوك الفقراء كأحد المنظمات في القضاء على الفقر الريفي ومدى إمكانية تطبيقها في مصر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

1. الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية.
2. منظمات الفقراء تسهم في تحسين ظروف الفقراء.
3. الحد من الفقر يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث هي وجوب مواصلة إصلاح المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحسين فعالية الإنفاق العام لزيادة فرص بناء رأس المال البشري للفقراء.

5. دراسة (سوليفان، ودجاني، 2000)

وهي بعنوان: "**المنظمات الأهلية والتنموية في العالم العربي – الأهمية الحاسمة للشراكة القوية بين الحكومة والمجتمع المدني**".

تناولت هذه الدراسة المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المدنية في فلسطين ومصر والأردن ولبنان وغيرها من المجتمعات العربية، وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن هذه المجتمعات تعاني من مشكلات الفقر، ووجود حكومات غير قادرة على جسر الفجوة بين قلة الموارد والاحتياجات.

وقد أشارت الدراسة إلى أن شعوب المنطقة في الغالب تلجأ إلى المنظمات الأهلية من أجل التخفيف من حدة المشاكل التي تواجهها، ومع ذلك فإن المنظمات الأهلية العاملة في هذه المنطقة هي نفسها تعاني من مشاكل جوهرية أهمها:

1. قلة الموارد.
2. الازدواجية في المهام والوظائف.
1. فقدان الدعم الحكومي.
2. ضعف الهيكل الداخلي لهذه المنظمات.
3. تدني مستوى الإدارة.
4. غياب قوانين داخلية واضحة.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1. لا يجب إلقاء اللوم بالكامل على الحكومات، ولكن المنظمات الأهلية نفسها تتحمل جزءً من مسؤولية فشلها.
2. ضرورة إجراء انتخابات للمنظمات الأهلية، ويجب أن تتصف هذه الانتخابات بالنزاهة والمكاشفة والشفافية.

6. دراسة (فياله، 1998)

وهي بعنوان: "**ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر (دراسة مقارنة)**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

وقد تناولت هذه الدراسة عدة محاور أهمها ما يلي:

1. الاتجاهات الاقتصادية الحديثة في التفريق بين ظاهرة الفقر وبعض الظواهر الاقتصادية الأخرى، وأهم المؤشرات المستخدمة في قياس ظاهرة الفقر.

2. الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1. هناك اختلاف في بين مؤشرات خط الفقر المطلق وخط الفقر المدقع.
2. يعتبر الفقر هدراً للموارد البشرية في البلدان النامية.
3. توزيع الدخل في البلدان النامية يزداد سوءً.

وقد أوصى الباحث في دراسته بما يلي:

1. قيام الدولة بتوفير الآليات اللازمة للنهوض بالتنمية البشرية.
2. ضرورة القضاء على مشكلة البطالة، وزيادة دخول وممتلكات الفقراء في الدول النامية.
3. يجب الحصول على التكنولوجيا الملائمة، والعمل على توظيفها لإحداث التغيرات الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية.
4. ضرورة توسيع دائرة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان النامية.

3.4 الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Ferguson, 2011)

وهي بعنوان:

"Enhancing The Role Of Ngos And Civil Society In Poverty Alleviation: Challenges And Opportunities"

وقد أوضحت الدراسة أن المجتمع المدني في حد ذاته لا يمكنه القضاء على الفقر. بل يجب أن يعمل في شراكة مع الحكومات والمؤسسات الأخرى بالإضافة إلى أن يكون واحداً من الشركاء وليس مجرد خادم لتنفيذ مخططات من الحكومات والشراكات الخاصة. وناقشت هذه الدارسة التوسع في دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني على ثلاث محاور محددة ذات علاقة بالقضاء على الفقر وهي: التقنية والمالية والسياسية، كما وناقشت أنه من أنه من أحد أهم الضروريات من أجل القضاء على الفقر هو مشاركة تلك الذين تتأثر حياتهم بالقرارات ويمكن أن يحدث هذا فقط عندما يكون هناك بيئة تمكينية تهدف إلى تعزيز هذه المشاركة.

وقد أوصت الدراسة بالتالي:

1. الناس التي تعيش في نطاق الفقر يجب أن يتواجدوا في بيئة تمكينية تشاركية والتي من شأنها تعزيز مشاركتهم في تحديد وتنفيذ القرارات والسياسات التي تؤثر على حياتهم.

2. ينبغي على المجتمع الدولي والحكومات إنشاء إطار تنظيمي ملزم قانونياً للشراكات الوطنية وغير الوطنية، والذي يهدف إلى مجتمع مستدام.
3. هناك حاجة إلى برنامج معدل أو بديل للأهداف الإنمائية للألفية لمعالجة جذور أسباب الفقر والمشاكل الاجتماعية والبيئية للنموذج الحالي للتنمية الاقتصادية.
4. هناك حاجة إلى برنامج شامل لمعالجة أزمة التنمية العالمية من جذورها، وتخفيف الأثر الاجتماعي ومنع الأزمات في المستقبل. مطلوب لوائح وإصلاحات فعالة في النظام الاقتصادي والمالي العالمي والتي يمكن أن تعالج أزمات متعددة في هذا الوقت: الطاقة والغذاء، وتغير المناخ... إلخ.
5. توسيع دور المنظمات غير الحكومية لحشد الدعم الشعبي لأرضية الحماية الاجتماعية الشاملة التي يتم تحديدها على المستوى الوطني.

2. دراسة (Hashem & Montesquiou, 2011)

وهي بعنوان:

"**Reaching the Poorest: Lessons from the Graduation Model".**

سلطت هذه الدراسة الضوء على الدروس المستفادة من المنهجية التي قامت بتبنيها BRAC (Bangladesh Rural Advanced Committee) وهي عبارة عن متتالية مكونة من خمس مراحل للمساعدة في خروج عدد كبير من الأسر في بنغلادش من دائرة الفقر المدقع، وإمكانية تطبيق عمل هذه المنهجية خارج بنغلادش. تم استهداف عشر برامج في ثمانية دول تختلف في بيئتها الإقتصادية والثقافية والاجتماعية. وقد كان البرنامج مبني على خمس مراحل تتمثل في الاستهداف الجيد للأسر الفقيرة جداً، توفير الأمن الغذائي، تشجيع المشاركين على الادخار، نقل الأصول للمشاركين للمساعدة في البدء بأنشطة اقتصادية مستدامة، وتدريب المشاركين على المهارات الإدارية وعمل جلسات توعية صحية واجتماعية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. أن نسبة الأمان الغذائي زادت بمقدار النصف.
2. زادت كمية الأصول التي يمتلكها المشاركون.
3. زادت ثقة النساء بأنفسهن وقدرتهن على رعاية أطفالهن وتوفير احتياجاتهم الأساسية وأصبحن أكثر إيجابية.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1. ضرورة تدخل القطاع العام والخاص لخلق أسواق جديدة.
2. ضرورة وجود البنى التحتية الخاصة بالصحة والتعليم وجعل هذه الخدمات متوفره وبشكل رخيص لتجنب حالات الأزمات الشديدة والتي قد تضطر أصحابها لبيع الأصول التي امتلكوها والمدخرات، والوقوع في الدين، والعودة لدائرة الفقر.

3. دراسة (Sample, 2011)

وهي بعنوان:

"Moving 100 Million Families Out of Severe Poverty: How Can We Do It?"

وقد هدفت الدراسة إلى بيان تطور ونمو مجال الإقراض متناهي الصغر ومدى نجاحه في خروج الأسر من دائرة الفقر المدقع على مستوى عالمي، بالإضافة إلى تحديد التحديات والانتقادات التي واجهت هذا المجال. كما أنها دعت إلى حملة مدتها 10 سنوات لإخراج مائة مليون أسرة من دائرة الفقر المدقع على نحو مستدام.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. أن العديد من مؤسسات الإقراض متناهي الصغر تفتقر إلى الشفافية الكاملة.
2. كما أنها ابتعدت عن هدفها الرئيس في مساعدة الفقراء وأصبحت المنافسة مع المؤسسات الشبيهة هي أولى اهتماماتها.

ومن أهم توصيات الدراسة ما يلي:

1. ضرورة وجود تدقيق داخلي على الأداء الاجتماعي والشفافية للمؤسسات.
2. خلق برامج لتحديد ومساعدة المستفيدين الأكثر فقراً لجعلهم أكثر استعداداً لبرامج التمويل الأصغر.
3. تقديم خدمات إضافية بجانب التمويل مثل الرعاية الصحية والمنح الدراسية والتدريب والتي تساهم في استمرارية نجاح الأسرة في تخطي الفقر.
4. أكدت الدراسة على ضرورة استخدام أدوات قياس الفقر ومتابعة مدى تقدم المقترض عبر الزمن ونجاحه في الخروج من دائرة الفقر.

4. دراسة (Mihály, 2009)

وهي بعنوان:

"The Contribution Of NGOs in Reducing Poverty Case Study Of The North-West Development Region In Romania".

تناولت هذه الدارسة دور ومساهمة المنظمات غير الحكومية في الحد من الفقر من خلال الدور التي لعبته المنظمات الأهلية في التنمية في منطقة شمال رومانيا، حيث شاركت تلك المنظمات من خلال أنشطتها في مجال الخدمات الاجتماعية، وانعكس هذا من خلال الاستجابة للمنظمات غير الحكومية من الفئات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً، مثل الأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

من خلال هذا البحث وُجد أن المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال تمكين المهمشين تلعب دوراً قوياً بشكل خاص في تلبية احتياجات الفقراء، وتنمية ملحوظة في المنطقة الجغرافية التي شملتها الدارسة شمال رومانيا.

وقد لوحظ بشكل عام أن المنظمات غير الحكومية لا تزال تعاني من عدم وجود موارد مالية كافية وتوفر الدولة فقط دعماً محدوداً لها، ويتم الاعتماد على المانحين الأجانب، والذين انسحبوا تدريجياً من المنطقة الجغرافية المستهدفة، مما أدى إلى تعقيد الوضع بشكل أكبر.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هناك مشاركة هامة وفاعلة للمنظمات غير الربحية في توزيع الخدمات الاجتماعية على شريحة الفقراء.
2. المنظمات غير الحكومية لازالت تعاني من قلة الموارد المالية، وقلة الدعم الكافي.
3. تقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ العديد من المشاريع التي من شأنها القضاء على الفقر، سواءً بدعم الفقراء مباشرة أو من خلال مشاريع إيجاد فرص عمل.

5. دراسة (Suharko, 2007)

وهي بعنوان:

The Case of "The Roles of NGOs in Rural Poverty Reduction: Indonesia and India"

تناولت هذه الدارسة دور ومساهمة المنظمات غير الحكومية في الحد من الفقر الريفي كحالة دراسية في إندونيسيا والهند.

وتبين هذه الدراسة أن التدخل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في التخفيف من حدة الفقر أدى إلى تغير في حياة الفقراء في البلدان النامية، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ البرامج المبتكرة، كما أنها عززت من جودة حياة الفقراء، ويسرت للفقراء التوصل إلى موطئ القدم الأول على سلم التنمية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

من خلال هذه الدراسة يتضح أنه في الحالتين من المنظمات غير الحكومية (الهند أو إندونيسيا) على المستوى المحلي تشاركان بشكل مكثف في الحد من الفقر، كما يتضح ذلك من خلال برامج الحد من الفقر للحالتين، ويبدو من خلال الحالتين وجود الأداء الجيد للمنظمات غير الحكومية إلى حد معقول، كما ويظهر تحسن في أوضاع الفقراء، وأحياناً بشكل كبير جداً، وذلك نتيجة لتدخل المنظمات غير الحكومية.

وبالنظر إلى الخبرات ذات القيمة وتطوير القدرات التنظيمية، فإنه من المرجح أن مساهماتهما في الحد من الفقر ستزداد في المستقبل.

ومن منظور عام، ونظراً للعدد الكبير من الفقراء في هذين البلدين، فإن مساهمات المنظمات غير الحكومية في التقليل من الفقر محدودة إلى حد معقول، مع ذلك فإنها بالعمل الدؤوب تعمل للعثور على نماذج بديلة أو طرق لتحسين مستوى معيشة الفقراء، في الواقع تشكل أعمالهم جزر التميز في بحور الفقر وذلك في سياق التقدم البطيء جداً في التخفيف من حدة الفقر في العالم ككل.

وقد أوصت هذه الدراسة بما يلي:

من أجل معالجة القيود وتعزيز أداء المنظمات غير الحكومية فإنه عليها أن تتعامل مع بعض التحديات التالية:

1. تعزيز المؤسسات المحلية وربطها مع وكالات التنمية فوق المستوى المحلي.
2. توسيع نطاق برامجها الإنمائية المبتكرة، وبناء التآزر مع الحكومة والقطاع الخاص.
3. الانخراط في مناصرة سياسات التنمية لصالح الفقراء.

بالتالي فإن قدرة المنظمات غير الحكومية في التعامل مع هذه التحديات سيحدد مساهمات المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

3.5 التعقيب على الدراسات السابقة

وبعد الاطلاع على كافة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، تبين للباحث تنوع واختلاف تلك الدراسات، كما خلص الباحث إلى الملاحظات التالية:

- اتفقت هذه الدراسة مع معظم الدراسات المحلية السابقة في معظم جوانب المشكلة البحثية المتعلقة بظاهرة الفقر، ودور المنظمات الأهلية في محاربتها، إلا أن أياً من هذه الدراسات المذكورة لم يتطرق بشكل موسع لظروف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وآثاره السلبية في تفاقم ظاهرة الفقر.
- اتفقت هذه الدراسة مع بعض الدراسات المحلية السابقة في تناول المنظمات الأهلية كجهة لها القدرة على المساهمة في الحد من معدلات الفقر فق قطاع غزة.
- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في توضيح مفهوم الفقر، أسبابه، تصنيفاته، آثاره، مؤشراته، وطرق قياسه، الأمر الذي أفاد الباحث في تبيان حقيقة الفقر في الحالة الفلسطينية، وتحديداً في قطاع غزة.
- اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (شتات، والكفارنة، 2010)، حول الصعوبات التي تواجه المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر.
- اتفقت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في أدبياتها أو نتائجها وتوصياتها المتعلقة بتبني برامج ومشروعات تنموية وإنتاجية كرؤية استراتيجية للحد من معدلات الفقر لاسيما برامج التمويل الأصغر وبنوك الفقراء، مثل الدراسات التالية: (الثلاثيني، 2013)، (حفاجة، 2012)، (Sample, 2011)، (Ferguson, 2011)، (Hashem & Montesquiou, 2011)، (أصرف، 2010)، (عبد السلام، 2008)، (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2006)، (غالي، 2006)، (حسن، 2005)، (هندي، 2005)، (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002).
- اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استهداف الإدارة العليا للمنظمات الأهلية التي تمثل عينة مجتمع الدراسة، إلا أن بعضاً من الدراسات السابقة استهدف الفئات المستفيدة للمنظمات الأهلية مثل دراسة (الثلاثيني، 2013)، (خفاجة، 2012).
- اتفقت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة فيما يتعلق بضعف التنسيق بين المنظمات الأهلية فيما بينها من ناحية، وشراكة المنظمات الأهلية بالحكومة من ناحية أخرى مثل دراسة (الكفارنة، وشبات، 2010)، حيث استنتجت وجود ضعف ما بين المنظمات الأهلية في تكامل

البيانات حول الفئات المحتاجة والمهمشة بهدف توزيعها على الجهات المعنية في الوقت المناسب، ودراسة (الهندي، 2005)، حيث استنتجت وجود ضعف في التنسيق ما بين المنظمات الأهلية فيما بينها من ناحية، وضعف التنسيق بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية من ناحية أخرى.

- ركزت بعض الدراسات السابقة على دور آخر تلعبه المنظمات الأهلية وهو دور من شأنه الحد من معدلات الفقر – بخلاف دور الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي وتقديم الخدمات الاجتماعية للفئات المهمشة – كالتمكين الاقتصادي كما جاء في دراسة (الثلاثيني، 2013)، والتنمية البشرية كما في دراسة (الزيادي، 2011)، والتنمية الاقتصادية كما في دراسة (هندي، 2005).
- تناولت بعض الدراسات السابقة موضوع ظاهرة الفقر وتداعياتها بعيداً عن دور المنظمات الأهلية في مكافحة هذه الظاهرة، مثل دراسة (خفاجة، 2012)، (حسن، 2005).
- تناولت الدراسات السابقة العديد من المتغيرات منها: أوضاع الأسر الفقيرة المعيشية والاقتصادية والسكنية، البرامج والأنشطة التي تنفذها المنظمات الأهلية، العاملين في المنظمات الأهلية، نسبة الفقر، المنظمات الأهلية، البطالة، تحليل موارد الأسرة، قيمة المنحة، التدريب، وغيرها من المتغيرات، إلا أن متغيرات الدراسة الحالية اختلفت عنها في الدراسات السابقة، حيث تمثلت في الإدارة الكفوءة للمنظمات، نوعية البرامج والأنشطة، المقدرة التمويلية للمنظمات الأهلية، علاقة المنظمات الأهلية بالحكومة، والعلاقات الخارجية.
- تناولت الدراسة الحالية عرضاً لبعض النماذج لتجارب وخبرات المنظمات الأهلية في قطاع غزة خلال الأعوام الأخيرة لتبين الدور الذي تقوم به المنظمات الأهلية ونوعية البرامج والأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات للحد من ظاهرة الفقر في ظل ظروف الحصار والعدوان المتكرر على قطاع غزة.
- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الجمع بين عدة مقترحات لمعالجة ظاهرة الفقر بخلاف بعض الدراسات التي ركزت على جانب محدد بعينه، فهي لم تغفل المقترحات التنموية، ولم تؤكد على أهميتها على حساب البرامج الإغاثية القائمة أو المقترحة، كما أنها أكدت على ضرورة تحقيق مبدأ الشراكة مع الحكومة ومؤسساتها القائم على التعاون والتنسيق المستمر، وكذلك التأكيد على أهمية التشبيك على كافة المستويات.
- تميزت الدراسة الحالية بتحليلها للبيئة الداخلية والخارجية للمنظمات الأهلية في قطاع غزة، وذلك بهدف التعرف إلى أهم نقاط القوة والضعف داخل هذه المنظمات، والتعرف كذلك على

أهم الفرص والتحديات التي تواجهها خصوصاً في أوقات الحروب والحصار والأزمات، الأمر الذي من شأنه بلورة رؤية تساهم في تقييم الدور الذي تقوم به هذه المنظمات تجاه الفقراء والفئات المهمشة، وما تحتاجه هذه المنظمات من تطوير في بنائها المؤسسي وتدريب لكادرها البشري من أجل تحسين أدائها في المستقبل، وتمكينها من تنفيذ برامج تسهم في تخفيف معدلات الفقر في قطاع غزة.

- تميزت هذه الدراسة بأنها غطت الفترة الزمنية من عام 2006 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2013، لذا فهي تعد الأحدث زمانياً مقارنة بالدراسات السابقة.
- تميزت هذه الدراسة بالنقد البناء من خلال دراسة الأوضاع الداخلية للمنظمات الأهلية في قطاع غزة، وقدمت بعض المقترحات التي تسهم في التغلب على أهم المشكلات التي تواجهها هذه المنظمات من أجل تحقيق النزاهة والشفافية، والجودة والعدالة في التوزيع وتحسين الأداء.
- تبنت بعض الدراسات المحلية السابقة منطلقات ومفاهيم إسلامية كمدخل لعلاج مشكلة الفقر في قطاع غزة، مثل دراسة كل من (خفاجة، 2012)، (عبد السلام، 2008)، ودراسة (عليوة، 2006).
- انفردت بعض الدراسات المحلية السابقة في تناول برنامج محدد كوسيلة للتقليل من معدلات الفقر في قطاع غزة كدراسة (الثلاثيني، 2013)، ودراسة (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2006) حيث ركزت تلك الدراسة على برنامج المنح الصغيرة لتمكين الأسر الفقيرة.
- وجدت الدراسة أن معظم الدراسات الأجنبية تركز على أهمية برامج التمويل الأصغر لإخراج الأسر من دائرة الفقر وزيادة دخولهم.
- استخدمت معظم الدراسات السابقة الاستبانة كأداة للدراسة في المنهجية العلمية وبعضاً منها استخدمت المقابلة أو الملاحظة، غير أن هذه الدراسة جمعت بين عدة أدوات في البحث وهي الاستبانة والمقابلة والملاحظة.

الفصل الرابع
منهجية الدراسة

4.1 مقدمة

4.2 أسلوب الدراسة

4.3 مجتمع وعينة الدراسة

4.4 أداة الدراسة

4.5 صدق الاستبانة

4.6 ثبات الاستبيان

4.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

4.1 مقدمة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وقد تناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

4.2 أسلوب الدارسة

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

1. المصادر الأولية

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، وكذلك الملاحظة والمقابلات الشخصية.

2. المصادر الثانوية

حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث

والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة، والمقابلات الشخصية غير الرسمية.

4.3 مجتمع وعينة الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

1. مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكوّنون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن مجتمع الدراسة يتمثل في المنظمات الأهلية العاملة في المجال الخيري في قطاع غزة والبالغ عددها (392) منظمة، وهي مسجلة لدى وزارة الداخلية الفلسطينية لعام 2012.
2. قام الباحث باختيار (63) منظمة خيرية من بين المنظمات المذكورة أعلاه وفق معايير محددة لتكون بمثابة المنظمات المبحوثة للدراسة كما هي مبينة في الملحق رقم (5).
3. المعايير التي وضعها الباحث لاختيار المنظمات الخيرية محل البحث على النحو التالي:
   - أن يكون لدى المنظمة الأهلية خطة استراتيجية للعمل.
   - أن يكون لديها خطط واضحة ومميزة في مجال محاربة الفقر.
   - أن يكون لها إسهامات في الجانب التنموي.
   - أن تنفذ برامجها المتعلقة بمكافحة الفقر بصورة منتظمة، لا طارئة أو مؤقتة.
   - نفذت برامج للحد من معدلات الفقر خلال فترة الحصار.
   - مراعاة تمثيل المنظمات مجتمع الدراسة كافة محافظات قطاع غزة.
   - مراعاة تمثيل بعض المنظمات الدولية الممولة والتي لها فروع داخل قطاع غزة.

ثانياً: عينة الدراسة

1. تتمثل عينة الدراسة في الإدارة العليا "رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، المدير التنفيذي ومدير المشاريع" للمنظمات الخيرية المبحوثة.
2. قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع عينة استطلاعية حجمها 30 استبانة لاختبار الاتساق الداخلي والصدق البنائي وثبات الاستبانة.

3.بعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار تم توزيع (174) استبانة أخرى على عينة الدراسة ليصبح إجمالي عدد الاستبانات التي تم توزيعها (304) استبانة، وقد تم استرداد (213) استبانة بنسبة 70%.

خطوات بناء الاستبانة

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لمعرفة **دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة**، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

1. الاطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
2. استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين الإداريين في تحديد أبعاد الاستبانة وفقراتها.
3. تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
4. تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
5. تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من (5) مجالات و(75) فقرة، الملحق رقم (3).
6. تم عرض الاستبانة على (12) من المحكمين الإداريين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى، وجامعة القدس، والملحق رقم (1) يبين طلب التحكيم، والملحق رقم (2) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.
7. في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (75) فقرة، الملحق رقم (4).

4.4 أداة الدراسة

تعد الاستبانة أكثر وسائل الحصول على البيانات من الأفراد استخداماً وانتشاراً، وتعرف الاستبانة بأنها: "أداة ذات أبعاد وبنود تستخدم للحصول على معلومات أو آراء يقوم بالاستجابة لها المفحوص نفسه، وهي كتابية تحريرية" (الأغا، والأستاذ، 2004، ص116)، حيث تم إعداد استبانة حول "**دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار على قطاع غزة** "، وتتكون استبانة الدارسة من قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات العامة (وظيفة معبئ الاستبيان، مجال عمل المؤسسة، عدد سنوات خبرة المؤسسة، الفئة المستهدفة، إجمالي حجم تمويل المؤسسة في السنوات الست الماضية (المجال الإغاثي– المجال التنموي).

القسم الثاني: وهو عبارة عن **مجالات الدراسة**، ويتكون من (75) فقرة، موزعة على (5) مجالات، بواقع (15) فقرة لكل مجال، على النحو التالي:

المجال الأول: الإدارة الكفوءة للمنظمات، ويتكون من (15) فقرة.

المجال الثاني: نوعية البرامج والمشاريع المنفذة، ويتكون من (15) فقرة.

المجال الثالث: المقدرة التمويلية للمنظمات، ويتكون من (15) فقرة.

المجال الرابع: شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة، ويتكون من (15) فقرة.

المجال الخامس: العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية، ويتكون من (15) فقرة.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان (Vagias, 2006) حسب جدول (4.1):

جدول (4.1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة "لا أوافق بشدة" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

4.5 صدق الاستبيان

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها (عبيدات، وآخرون، 2001)، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1. صدق المحكمين "الصدق الظاهري"

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (12) أكاديمياً متخصصين في الإدارة والاقتصاد وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (3).

2. صدق المقياس

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

1. نتائج الاتساق الداخلي

يوضح جدول (4.2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "الإدارة الكفوءة للمنظمات" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "الإدارة الكفوءة للمنظمات" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تلم إدارة المنظمات الأهلية بالوضع الاقتصادي داخل المجتمع المحلي	.398	0.000*
2.	تجمع الإدارة العليا للمنظمات الأهلية معلومات ميدانية حول معدلات ظاهرة الفقر بشكل دوري ومستمر	.613	0.000*
3.	تستقطب الإدارة العليا موظفين مؤهلين قادرين على جمع معلومات وبيانات أولية متعلقة بظاهرة الفقر	.582	0.000*
4.	تستطيع طواقم المنظمات الأهلية الإدارية توثيق تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة وترصد أهم احتياجاتها	.610	0.000*
5.	تعتمد إدارة المنظمات الأهلية في الوصول إلى الفئات المستهدفة بالاعتماد على قواعد بيانات محدثة	.665	0.000*
6.	تحدث إدارة المنظمات الأهلية خططها لأجل تحديد الأولويات وتصنيف الخدمات والفئات المستهدفة	.615	0.000*
7.	تساهم خبرة وكفاءة إدارة المنظمات الأهلية للقيام بدورها في تخفيف حدة الفقر في قطاع غزة	.617	0.000*
8.	إلمام إدارة المنظمات الأهلية بالتكنولوجيا وتطورها يساهم في جودة أداء المنظمات الأهلية في قطاع غزة	.496	0.000*
9.	تساعد الخطط والاستراتيجيات الإدارة العليا في المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر	.468	0.000*
10.	تهتم إدارة المنظمات الأهلية بالأنظمة الإدارية والمالية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية	.621	0.000*
11.	توفر الإدارة العليا للمنظمات الأهلية باحثين ميدانيين لأجل توثيق بيانات الفئات الفقيرة والمهمشة	.585	0.000*
12.	يساعد تنوع أهداف وبرامج المنظمات الأهلية إدارتها على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة	.535	0.000*
13.	تمتلك الإدارة العليا للمنظمات الأهلية معايير واضحة وفقاً للأولويات في اختيار الحالات الفقيرة والمهمشة	.628	0.000*
14.	تلجأ إدارة المنظمات الأهلية لإيجاد حلول ابتكارية في برامجها تسهم بشكل فعلي في تقليل معدلات الفقر	.631	0.000*
15.	تلبي الإدارة العليا للمنظمات الأهلية احتياجات الفقراء أوقات الحروب والحصار على قطاع غزة	.431	0.000*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يتبين من نتائج معامل الارتباط في الجدول (4.2) بأن القيمة الاحتمالية لكافة فقرات المجال "الإدارة الكفوءة للمنظمات" تساوي صفر وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يعني وجود ارتباط بين كافة الفقرات والمجال التي تنتمي إليه، ما يعني صدق الاتساق الداخلي لهذا المجال.

يوضح جدول (4.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "نوعية البرامج والمشاريع المنفذة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية α= 0.05 وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "نوعية البرامج والمشاريع المنفذة" والدرجة الكلية للمجال

s	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع إغاثية تلبي حاجة الفقراء وتحد من الفقر في قطاع غزة	.540	*0.000
.2	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع تنموية ناجحة تسهم بشكل فعلي في عملية التنمية المستدامة	.632	*0.000
.3	تحرك المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية عجلة الاقتصاد الفلسطيني	.580	*0.000
.4	تلبي البرامج التي تنفذها المنظمات الأهلية احتياجات السوق المحلي وتحقق الاكتفاء الذاتي	.595	*0.000
.5	تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات الأهلية إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها المالية	.293	*0.000
.6	تسهم المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية في تخفيف وطأة الحصار المفروض على قطاع غزة	.554	*0.000
.7	يسهم تنوع البرامج والمشاريع التي تتبناها المنظمات الأهلية في التخفيف من حدة الفقر	.512	*0.000
.8	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريعها وبرامجها ضمن إطار استراتيجية واضحة المعالم	.587	*0.000
.9	تحقق المنظمات الأهلية التنمية المستدامة عند استعاضتها عن مشاريع السلة الغذائية بمشاريع مدرة للدخل	.495	*0.000
.10	تسهم المنظمات الأهلية في توفير فرص العمل والقضاء على الفقر والبطالة	.461	*0.000
.11	تؤثر نوعية البرامج والمشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية على الأداء العام لتلك المنظمات	.503	*0.000
.12	تسهم مشروعات الاستثمار المكمل والداعم للتنمية االمجتمعية فعلياً في خلق فرص عمل	.557	*0.000
.13	تساهم مشاريع الإقراض الحسن في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة	.460	*0.000
.14	تتبنى المنظمات الأهلية مشاريع إغاثية وتنموية متنوعة وليست محدودة	.526	*0.000
.15	تغطي المشاريع الموسمية معظم الأسر الفقيرة في محافظات غزة عند تنفيذها	.479	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يتبين من نتائج معامل الارتباط في الجدول (4.3) بأن القيمة الاحتمالية لكافة فقرات المجال "نوعية البرامج والمشاريع المنفذة" تساوي صفر وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني وجود ارتباط بين كافة الفقرات والمجال التي تنتمي إليه، ما يعني صدق الاتساق الداخلي لهذا المجال.

يوضح جدول (4.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "المقدرة التمويلية للمنظمات" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "المقدرة التمويلية للمنظمات" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل المنظمات الأهلية في قطاع غزة	.461	0.000*
2.	يتوفر لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة موارد مالية كافية لتنفيذ أنشطتها ومشاريعها	.348	0.000*
3.	يوجد لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة أكثر من مصدر للتمويل	.358	0.000*
4.	يرتبط الحصول على التمويل بشروط عديدة مثل جودة المشاريع المقترحة والنواحي التقنية والكوادر البشرية	.441	0.000*
5.	تشكل الجهات الخارجية مصادر التمويل الرئيسية الأهم بالنسبة للمنظمات الأهلية في قطاع غزة	.413	0.000*
6.	توفر البرامج الإنمائية المبتكرة، وبناء التآزر مع الحكومة والقطاع الخاص موارد تمويل للمنظمات الأهلية	.542	0.000*
7.	ترتبط المنظمات الأهلية في قطاع غزة بأجندة الممول الأجنبي كشرط للحصول على التمويل المطلوب	.467	0.000*
8.	تستطيع المنظمات الأهلية تمويل برامجها ومشاريعها وفق رؤيتها وخطتها الاستراتيجية	.374	0.000*
9.	يزداد حجم التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية الفلسطينية أثناء الحصار على قطاع غزة	.506	0.000*
10.	تتأثر فرصة الحصول على التمويل بنوعية النشاط والتوجيهات والأهداف المعلنة من قبل المنظمات الأهلية	.508	0.000*
11.	تتوفر لدى المنظمات الأهلية خطة استراتيجية لتجنيد الأموال	.515	0.000*
12.	تؤثر نوعية وجودة المشاريع التي يتم تسويقها للمولين على جلب التمويل للمنظمات الأهلية	.521	0.000*
13.	تؤثر خبرة المنظمات الأهلية وسمعتها على جلب التمويل	.513	0.000*
14.	تهتم المنظمات الأهلية باستقطاب موظفين وخبراء لديهم المقدرة على كتابة المشاريع لتسهيل جلب التمويل	.595	0.000*
15.	تجري المنظمات الأهلية برامج تدريبية مستمرة تهدف لتجنيد الأموال	.468	0.000*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يتبين من نتائج معامل الارتباط في الجدول (4.4) بأن القيمة الاحتمالية لكافة فقرات المجال "المقدرة التمويلية للمنظمات" تساوي صفر وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يعني وجود ارتباط بين كافة الفقرات والمجال التي تنتمي إليه، ما يعني صدق الاتساق الداخلي لهذا المجال.

يوضح جدول (4.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية α= 0.05 وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تؤثر المشاركة ما بين المنظمات الأهلية والحكومية في توزيع الخدمات على الفئات المستهدفة بشكل عادل	.573	0.000*
2.	تنسق المنظمات الأهلية مع المنظمات الحكومية للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً	.601	0.000*
3.	يؤدي انتماء المنظمات الأهلية للأحزاب السياسية إلى توسيع نطاق عملها وتقديم خدماتها بشكل أفضل	.590	0.000*
4.	تتبنى الحكومة خططاً تنموية تهدف إلى معالجة آثار الحصار الاجتماعية والاقتصادية	.616	0.000*
5.	تنفذ الحكومة في قطاع غزة استراتيجيات للتغلب على ظاهرة الفقر	.617	0.000*
6.	يسهم التنسيق بين المنظمات الأهلية والحكومية في تحقيق التوازن والدقة على مستوى المناطق الجغرافية	.600	0.000*
7.	يوفر التنسيق والتعاون بين المنظمات الأهلية والحكومية بيانات دقيقة حول الفئات المستهدفة	.589	0.000*
8.	تقوم المنظمات الأهلية بدور مكمل لدور الحكومة في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة	.507	0.000*
9.	يسهم الحصار المفروض على قطاع غزة في تراجع دور الحكومة تجاه الفقراء	.352	0.000*
10.	تنعكس القرارات الاقتصادية الحكومية في قطاع غزة إيجاباً على الفئات المستهدفة	.574	0.000*
11.	يسهم تعامل بعض الممولين المباشر مع الحكومة في تراجع دور المنظمات الأهلية تجاه المجتمع	.333	0.000*
12.	توفر الحكومة في قطاع غزة فرص عمل للخريجين من شأنها الحد من معدلات الفقر	.576	0.000*
13.	تتبنى الحكومة سياسات وإجراءات من شأنها الحد من معدلات الفقر	.658	0.000*
14.	تخصص الحكومة موارد مالية محدودة للمنظمات الأهلية لضمان استمرارية عملها في تقديم خدماتها	.615	0.000*
15.	تتعاون المنظمات الأهلية مع الحكومة أثناء الحروب والحصار في تلبية حاجات للفقراء والمتضررين	.528	0.000*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يتبين من نتائج معامل الارتباط في الجدول (4.5) بأن القيمة الاحتمالية لكافة فقرات المجال "شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة" تساوي صفر وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يعني وجود ارتباط بين كافة الفقرات والمجال التي تنتمي إليه، ما يعني صدق الاتساق الداخلي لهذا المجال.

يوضح جدول (4.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تتمكن المنظمات الأهلية بفعل علاقتها الخارجية من التغلب على شح التمويل وتوفيرها من مصادر متنوعة	.541	0.000*
2.	يؤدي توسع شبكة العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية إلى تحقيق أهداف هذه المنظمات	.669	0.000*
3.	يحقق تباين العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية إلى تبني قضايا واهتمامات متباينة وأنشطة متنوعة	.593	0.000*
4.	تساعد العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في تطوير استراتيجياتها في مواجهة التحديات المختلفة	.600	0.000*
5.	تؤدي علاقات المنظمات الأهلية إلى تنفيذ مشاريع وفق أسلوب تنمية المجتمع الدولي في مجالات متنوعة	.598	0.000*
6.	تحقق العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية انتشاراً وتوسعاً وتنوعاً في برامج الحد من معدلات الفقر	.673	0.000*
7.	تتسم المنظمات الأهلية ذات العلاقات الخارجية الأوسع بالبناء التنظيمي الجيد والإدارة الكفوءة	.626	0.000*
8.	يسهل تنوع علاقات المنظمات الأهلية تطوير القدرات الإدارية والفنية والتشغيلية للمنظمات الأهلية	.585	0.000*
9.	تسهم العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في بناء وتطوير الكوادر البشرية داخل وخارج هذه المنظمات	.607	0.000*
10.	يولد توثيق علاقات المنظمات الأهلية بالمنظمات الدولية توسعاً في اهتماماتها وأنشطتها وزيادة فرص التمويل	.610	0.000*
11.	يعزز التواصل الدائم للمنظمات الأهلية بالمنظمات الدولية الثقة ويوجه تنفيذ برامجها وفق الأولويات	.629	0.000*
12.	تزداد قدرة المنظمات الأهلية على العطاء وتقديم خدماتها بمقدار تواصلها وتنسيقها مع الحكومة	.403	0.000*
13.	تسهم قوة العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في نقل الصورة الحقيقية لواقع الفقراء والمهمشين دولياً	.635	0.000*
14.	تساعد العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في الحد من الفقر	.651	0.000*
15.	تسهم العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في تنفيذ مشروعات تنموية وإيجاد فرص عمل تحد من الفقر	.683	0.000*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يتبين من نتائج معامل الارتباط في الجدول (4.6) بأن القيمة الاحتمالية لكافة فقرات المجال "العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية" تساوي صفر وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يعني وجود ارتباط بين كافة الفقرات والمجال التي تنتمي إليه، ما يعني صدق الاتساق الداخلي لهذا المجال.

2. الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول (4.7) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (4.7): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(.Sig)
.1	الإدارة الكفوءة للمنظمات	.771	*0.000
.2	نوعية البرامج والمشاريع المنفذة	.823	*0.000
.3	المقدرة التمويلية للمنظمات	.771	*0.000
.4	شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة	.832	*0.000
.5	العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية	.752	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يتبين من نتائج معامل الارتباط في الجدول (4.7) بأن القيمة الاحتمالية لكافة فقرات المجال تساوي صفر وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يعني وجود ارتباط بين كافة الفقرات والمجال التي تنتمي إليه، ما يعني صدق الاتساق الداخلي لهذا المجال.

4.6 ثبات الاستبانة Reliability

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هو مبين في جدول (4.8).

جدول (4.8): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
.1	الإدارة الكفوءة للمنظمات	15	0.854	0.924
.2	نوعية البرامج والمشاريع المنفذة	15	0.811	0.900
.3	المقدرة التمويلية للمنظمات	15	0.712	0.844
.4	شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة	15	0.835	0.914
.5	العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلي	15	0.876	0.936
	المجالات السابقة معاً	**75**	**0.940**	**0.969**

*الصدق البنائي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (8-4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.712،0.876) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.940). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.844،0.936) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.969) وهذا يعنى أن الصدق الذاتي مرتفع. وهذه القيمة تعد مرتفعة ومطمئنة لمدى ثبات أداة الدراسة، حيث يرى كثير من المختصين أن المحك للحكم على كفاية معامل ألفا كرونباخ هو (0.5)، الأمر الذي يشير إلى ثبات النتائج الذي يمكن أن تسفر عنها أداة الدراسة عند تطبيقها (جودة، 2008).

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (3) قابلة للتوزيع. ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4.7 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test:

تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4.9).

جدول (4.9): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	المجال	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	الإدارة الكفوءة للمنظمات	0.259
.2	نوعية البرامج والمشاريع المنفذة	0.116
.3	المقدرة التمويلية للمنظمات	0.714
.4	شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة	0.922
.5	العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية	0.174
	جميع مجالات الاستبانة	0.500

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (4.9) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

5.1 مقدمة

5.2 الأدوات الإحصائية المستخدمة

5.3 الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات العامة

5.4 اختبار فرضيات الدراسة

5.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على البيانات العامة (وظيفة معبئ الاستبيان، مجال عمل المؤسسة، عدد سنوات خبرة المؤسسة، الفئة المستهدفة، إجمالي حجم تمويل المؤسسة في السنوات الست الماضية (المجال الإغاثي- المجال التنموي)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

5.2 الأدوات الإحصائية المستخدمة

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: سوف يستخدم الباحث هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، وسوف تفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.
2. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3. اختبار كولمجوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: قد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
5. اختبار (T) في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي الدرجة المتوسطة (الحياد) وهي (3) أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد استخدمه الباحث للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
6. اختبار (T) لعينتين مستقلتين: وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات.
7. اختبار التباين الأحادي: ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسكات أو أكثر.

5.3 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات العامة

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق البيانات العامة:

5.3.1 توزيع عينة الدراسة حسب وظيفة معبئ الاستبيان

جدول (5.1): عينة الدراسة حسب وظيفة معبئ الاستبيان

وظيفة معبئ الاستبيان	العدد	النسبة المئوية %
رئيس المنظمة	25	11.7
عضو مجلس ادارة	123	57.7
المدير التنفيذي	35	16.4
مدير المشاريع	30	14.1
المجموع	213	100.0

يتضح من جدول (5.1) أن 11.7% من عينة الدراسة وظيفتهم رئيس منظمة، 57.7% عضو مجلس إدارة، 16.4% مدير تنفيذي، بينما 14.1% وظيفتهم مدير المشاريع في المنظمة.

وتبين هذه النتيجة بأن ما نسبته 69.5% من معبئي الاستبانة يمثلون مجالس الإدارة في المنظمات الأهلية وهي نسبة جيدة لتعزيز صدق وثبات النتائج المتوقعة، حيث أن مجالس الإدارة هي أعلى سلطة في المنظمات الأهلية من حيث دورهم في اتخاذ القرارات ورسم السياسات واعتماد الاستراتيجيات، وتؤكد هذه النتيجة أيضاً بأن الاستبانة خدمت الفرص المتوقعة من جهة الفئة المستهدفة التي بنيت عليها الفرضيات.

شكل (5.1): عينة الدراسة حسب وظيفة معبئ الاستبيان

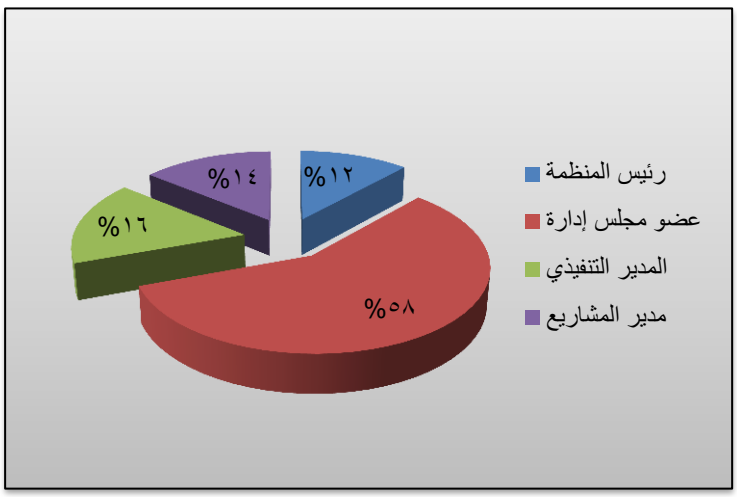

المصدر: جرد بواسطة الباحث

5.3.2 توزيع عينة الدراسة حسب مجال عمل المؤسسة

جدول (5.2): عينة الدراسة حسب مجال عمل المؤسسة

مجال عمل المؤسسة	العدد	النسبة المئوية %
إغاثي	193	22.3
تنموي	172	19.9
ثقافي	142	16.4
تعليمي	156	18.1
رياضي	81	9.4
صحي	114	13.2
غير ذلك	6	0.7
المجموع	*864	100.0

* المجموع أكثر من 213 لأن المستجيب يمكن أن يختار أكثر من إجابة

يتضح من جدول (5.2) أن ما نسبته 22.3% من عينة الدراسة أجابوا أن مجال عمل مؤسستهم إغاثي، 19.9% تنموي، 16.4% ثقافي، 18.1% تعليمي، 9.4% رياضي، 13.2% صحي، بينما 0.7% مجال عملهم غير ذلك.

يوحي المجموع الكلي لمجالات عمل المنظمات الأهلية بتنوع واختلاف مجالات عمل وأهداف تلك المنظمات لتخدم بذلك قطاعات وشرائح متنوعة من المجتمع الفلسطيني، كما وتشير النتيجة لأن مجال الإغاثة احتل المرتبة الأولى من أهداف المنظمات الأهلية تلاه مجال التنمية الذي احتل المرتبة الثانية، وهذا يدلل على أن المنظمات الأهلية تعمل بشكل متوازٍ في هذين المجالين، وقد يعزى هذا الجمع بين المجالين والمجالات الأخرى المبينة لاهتمام هذه المنظمات باحتياجات المجتمع نتيجة الظروف التي يعيشها، وكذلك حفاظاً على استمراريتها وبقائها لتقديم الخدمة للفقراء.

شكل (5.2): عينة الدراسة حسب مجال عمل المؤسسة

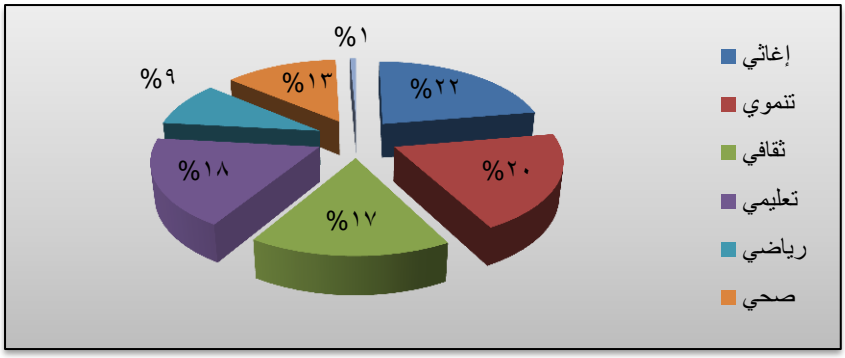

المصدر: جرد بواسطة الباحث

5.3.3 توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات خبرة المؤسسة

جدول (5.3): عدد سنوات خبرة المؤسسة

عدد سنوات خبرة المؤسسة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	55	25.8
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	53	24.9
من10 إلى أقل من 15 سنة	31	14.6
15 سنة فأكثر	74	34.7
المجموع	213	100.0

يتضح من جدول (5.3) أن ما نسبته 25.8% من عينة الدراسة أجابوا أن سنوات خبرة مؤسستهم أقل من 5 سنوات، 24.9% تتراوح سنوات الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات، 14.6% تتراوح سنوات الخبرة من10 إلى أقل من 15 سنة، 34.7% تتراوح سنوات الخبرة من 15 سنة فأكثر.

تبين النتيجة بأن النصيب الأكبر من المنظمات الأهلية هي تلك التي مضى على تأسيسها أكثر من 15 عاماً، وهو دليل على عراقة دور المنظمات الأهلية في خدمة المجتمع الفلسطيني لاسيما فئة الفقراء، وأن تلك المنظمات على كفاءة وخبرة عالية ما أهلها للاستمرار والديمومة في تقديم خدماتها رغم ظروف الحصار والعدوان المتكرر على قطاع غزة، من ناحية أخرى يتضح أن ربع المنظمات الأهلية تقريباً لم يمض على تأسيسها خمسة أعوام، الأمر الذي يشير إلى تزايد أعداد المنظمات الأهلية بعد عام 2007 أي خلال فترة الحصار على قطاع غزة.

جدول (5.3): عينة الدراسة حسب عدد سنوات خبرة المؤسسة

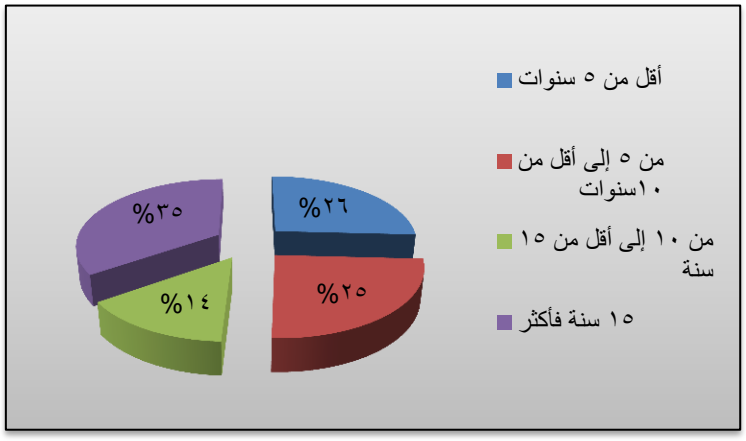

المصدر: جرد بواسطة الباحث

5.3.4 توزيع عينة الدراسة حسب الفئة المستهدفة

جدول (5.4): الفئة المستهدفة

الفئة المستهدفة	العدد	النسبة المئوية %
أيتام	166	26.7
فقراء	184	29.6
نسوية	104	16.7
ذوي احتياجات خاصة	142	22.8
غير ذلك	26	4.2
المجموع	*622	100.0

* المجموع أكثر من 213 لأن المستجيب يمكن أن يختار أكثر من إجابة

يتضح من جدول (5.4) أن ما نسبته 26.7% من عينة الدراسة أجابوا أن فئتهم المستهدفة هي الأيتام، 29.6% فئتهم المستهدفة الفقراء، 16.7% فئتهم المستهدفة نسوية، 22.8% فئتهم المستهدفة من ذوي الاحتياجات الخاصة، بينما 4.2% أجابوا أن فئتهم المستهدفة غير ذلك.

تشير النتيجة إلى أن غالبية المنظمات الأهلية تلعب دوراً في محاربة الفقر عبر تقديم خدماتها للأيتام والفقراء، وتشير النتيجة إلى اهتمام واضح بفئة النساء وذوي الاحتياجات الخاصة، الأمر الذي يشير إلى حدوث تطور في مجالات عمل المنظمات الأهلية من جهة، وتساوقها مع أهداف المؤسسات الدولية المانحة لاسيما الغربية منها من جهة أخرى، والتي تركز على الاهتمام ببرامج المرأة أحياناً كشرط لاستجلاب التمويل، ونظراً لاهتمام المؤسسات الدولية ببرامج المرأة والطفل.

شكل (5.4): عينة الدراسة حسب الفئة المستهدفة

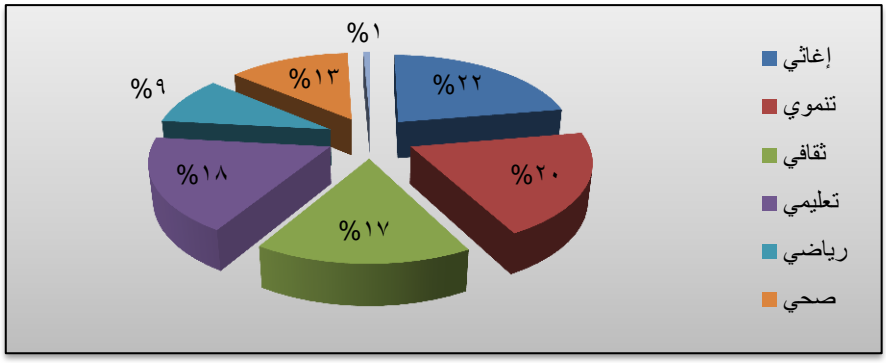

المصدر: جرد بواسطة الباحث

5.3.5 توزيع عينة الدراسة حسب إجمالي تمويل المؤسسة في السنوات الست الماضية للمجال الإغاثي

جدول (5.5): إجمالي تمويل المؤسسة في السنوات الست الماضية للمجال الإغاثي

المجال الاغاثي	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 مليون دولاراً	157	73.7
من 5 إلى أقل من 10 مليون دولاراً	33	15.5
من10 إلى أقل من 15 مليون دولاراً	9	4.2
15 مليون دولاراً فأكثر	14	6.6
المجموع	213	100.0

يتضح من جدول (5.5) أن ما نسبته 73.7% من عينة الدراسة أجابوا أن تمويل المؤسسة في السنوات الست الماضية للمجال الإغاثي أقل من 5 مليون دولاراً، 15.5% يتراوح ذلك التمويل من 5 إلى أقل من 10 مليون دولاراً، 4.2% يتراوح ذلك التمويل من10 إلى أقل من 15 مليون دولاراً، بينما 6.6% أجابوا بأن تمويل المؤسسة في السنوات الست الماضية للمجال الإغاثي بلغ 15 مليون دولاراً فأكثر.

تدلل النتيجة على أن الغالبية العظمى من المنظمات الأهلية تعاني من ضعف التمويل في المجال الإغاثي، ويعزى ذلك إلى ظروف الحصار والإغلاق وتقليص نشاط المؤسسات الدولية المانحة بسبب الظروف السياسية التي استجدت على قطاع غزة بعد عام 2006.

شكل (5.5): توزيع العينة حسب إجمالي تمويل المؤسسة في السنوات الست الماضية في مجال الإغاثة

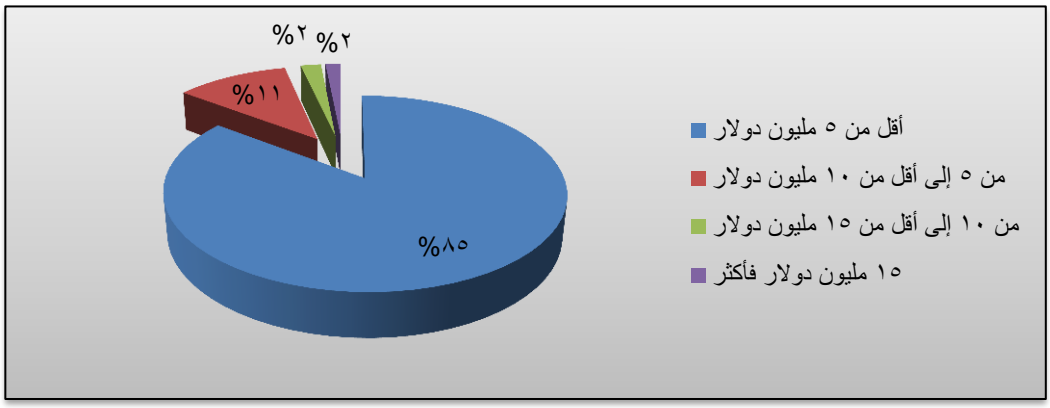

المصدر: جرد بواسطة الباحث

5.3.6 توزيع عينة الدراسة حسب إجمالي تمويل المؤسسة في السنوات الست الماضية للمجال التنموي

جدول (5.6): إجمالي تمويل المؤسسة في السنوات الست الماضية للمجال التنموي

المجال التنموي	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 مليون دولاراً	169	85.4
من 5 إلى أقل من 10 مليون دولاراً	22	11.1
من 10 إلى أقل من 15 مليون دولاراً	4	2.0
15 مليون دولاراً فأكثر	3	1.5
المجموع	*198	100.0

*هنالك 15 شخص لم يجيبوا على السؤال، ويعزى ذلك لعدم اهتمام منظماتهم بالمجال التنموي.

يتضح من جدول (5.6) أن ما نسبته 85.4% من عينة الدراسة أجابوا أن تمويل المؤسسة في السنوات الست الماضية للمجال التنموي أقل من 5 مليون دولاراً، 11.1% يتراوح ذلك التمويل من 5 إلى أقل من 10 مليون دولاراً، 2.0% يتراوح ذلك التمويل من10 إلى أقل من 15 مليون دولاراً، بينما 1.5% أجابوا أن تمويل المؤسسة في 6 سنوات الماضية للمجال التنموي 15 مليون دولاراً فأكثر.

تدلل النتيجة على أن الغالبية العظمى من المنظمات الأهلية تعاني من ضعف التمويل في المجال التنموي، ويعزى ذلك إلى ظروف الحصار والإغلاق وعدم دخول المواد الخام والبضائع وارتفاع الأسعار، وتقليص نشاط المؤسسات الدولية المانحة بسبب الظروف السياسية التي استجدت على قطاع غزة بعد عام 2006.

شكل (5.6): توزيع العينة حسب إجمالي تمويل المؤسسة في السنوات الست الماضية في مجال الإغاثة

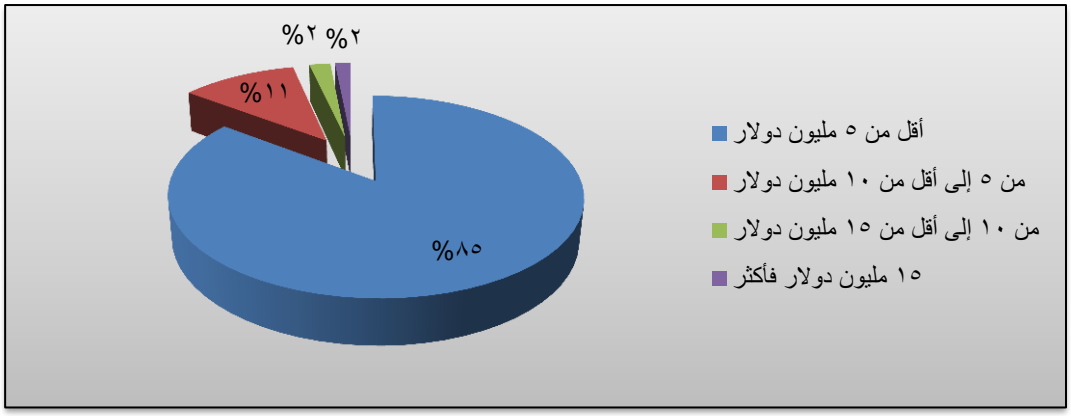

المصدر: جرد بواسطة الباحث

5.4 اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبار المعلمي (اختبارT للعينة الواحدة)، هذا الاختبار مناسب في حالة وجود أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الفرضيات حول متوسط درجة الإجابة يساوي درجة الحياد (درجة الموافقة المتوسطة).

الفرضية الصفرية: اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل موافق بدرجة متوسطة (محايد) حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3.

إذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهى 3 (محايد)، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (محايد)، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد). وذلك من خلال قيمة الاختبار، فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) والعكس صحيح.

5.4.1 الفرضية الأولى

تؤثر الإدارة الكفوءة للمنظمات الأهلية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5% على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.7).

جدول (5.7): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "الإدارة الكفوءة للمنظمات"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	تلم إدارة المنظمات الأهلية بالوضع الاقتصادي داخل المجتمع المحلي	4.13	82.60	22.61	*0.000	1
.2	تجمع الإدارة العليا للمنظمات الأهلية معلومات ميدانية حول معدلات ظاهرة الفقر بشكل دوري ومستمر	3.70	73.99	11.24	*0.000	14
.3	تستقطب الإدارة العليا موظفين مؤهلين قادرين على جمع معلومات وبيانات أولية متعلقة بظاهرة الفقر	3.81	76.11	12.89	*0.000	11
.4	تستطيع طواقم المنظمات الأهلية الإدارية توثيق تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة وترصد أهم احتياجاتها	3.96	79.25	17.43	*0.000	6
.5	تعتمد إدارة المنظمات الأهلية في الوصول إلى الفئات المستهدفة بالاعتماد على قواعد بيانات محدثة	3.84	76.71	13.26	*0.000	10
.6	تحدث إدارة المنظمات الأهلية خططها لأجل تحديد الأولويات وتصنيف الخدمات والفئات المستهدفة	3.85	77.09	14.70	*0.000	9
.7	تساهم خبرة وكفاءة إدارة المنظمات الأهلية للقيام بدورها في تخفيف حدة الفقرفي قطاع غزة	3.97	79.44	16.87	*0.000	5
.8	إلمام إدارة المنظمات الأهلية بالتكنولوجيا وتطورها يساهم في جودة أداء المنظمات الأهلية في قطاع غزة	4.07	81.32	18.34	*0.000	2
.9	تساعد الخطط والاستراتيجيات الإدارة العليا في المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر	4.01	80.19	17.43	*0.000	3
10	تهتم إدارة المنظمات الأهلية بالأنظمة الإدارية والمالية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية	3.78	75.55	12.68	*0.000	12
11	توفر الإدارة العليا للمنظمات الأهلية باحثين ميدانيين لأجل توثيق بيانات الفئات الفقيرة والمهمشة	3.88	77.56	14.44	*0.000	8
12	يساعد تنوع أهداف وبرامج المنظمات الأهلية إدارتها على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة	4.00	80.00	18.46	*0.000	4
13	تمتلك الإدارة العليا للمنظمات الأهلية معايير واضحة وفقاً للأولويات في اختيار الحالات الفقيرة والمهمشة	3.69	73.77	10.81	*0.000	15
14	تلجأ إدارة المنظمات الأهلية لإيجاد حلول ابتكارية في برامجها تسهم بشكل فعلي في تقليل معدلات الفقر	3.72	74.46	11.37	*0.000	13
15	تلبي الإدارة العليا للمنظمات الأهلية احتياجات الفقراء أوقات الحروب والحصار على قطاع غزة	3.96	79.15	16.10	*0.000	7
	جميع فقرات المجال معاً	3.89	77.82	26.49	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.7) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تلم إدارة المنظمات الأهلية بالوضع الاقتصادي داخل المجتمع المحلي" يساوي 4.13 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.60%، قيمة الاختبار 22.61 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر "تمتلك الإدارة العليا للمنظمات الأهلية معايير واضحة وفقاً للأولويات في اختيار الحالات الفقيرة والمهمشة" يساوي 3.69 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.77%، قيمة الاختبار 10.81 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.89، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 77.82%، قيمة الاختبار 26.49 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**إدارة الكفوءة للمنظمات**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية الأولى

تؤثر الإدارة الكفوءة للمنظمات الأهلية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5% على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

ويعزو الباحث ذلك، للأسباب التالية:

- إدارة المنظمات الأهلية تتمتع بقدر عالٍ من الخبرة ولديها إلمام جيد بالأوضاع الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، ولديها تقدير مناسب لاحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة، وتقوم إدارة المنظمات بتقديم مقترحات للمشاريع اللازمة التي تخدم احتياجات الفقراء، وتتوافق مع الخطط الموضوعة من قبلهم في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.
- إلمام الإدارة العليا في المنظمات الأهلية بالتكنولوجيا ساعدها في عملية الاتصال والتواصل مع المؤسسات الدولية المانحة بهدف جلب التمويل لمشاريع الفقراء والمحتاجين، وساهم

بشكل كبير في سلاسة تحديث بيانات الفقراء والمستفيدين، وحقق توزيعاً عادلاً في تنفيذ البرامج والمشاريع وتوزيعها توزيعاً عادلاً حسب المناطق الجغرافية للفقراء.

- رغم موافقة أعضاء العينة على الفقرة الثالثة عشرة إلا أنها احتلت الترتيب الأدنى في المتوسط الحسابي، ويعزو الباحث ذلك للاختلاف الحاصل بين المنظمات الأهلية في اعتماد معايير اختيار موحدة عملية في تحديد واختيار الفئات الفقيرة والمهمشة، حيث لا توجد مرجعية موحدة وملزمة للعمل بها لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات مثل:

1. دراسة (أبو مدلله، الأغا، 2010) حيث استنتجت أن تسخير التكنولوجيا يساعد في الحد من معدلات الفقر، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات يساعد في تدريب العاملين ويعمل على إيجاد فرص عمل جديدة.
2. دراسة (عليوة، 2007)، حيث استنتجت هذه الدراسة أن المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة على مستوىً جيد من الكفاءة الإدارية والتنظيمية.
3. دراسة (Suharko, 2007)، حيث استنتجت وجود أداء جيد للمنظمات غير الحكومية إلى حد معقول، كما ويظهر تحسناً في أوضاع الفقراء، وأحياناً بشكل كبير جداً، وذلك نتيجة لتدخل المنظمات غير الحكومية.

كما اختلفت هذه النتائج مع بعض الدراسات مثل:

دراسة (سوليفان، ودجاني، 2000)، حيث استنتجت وجود بعض المشاكل مثل: قلة الموارد، الازدواجية في المهام والوظائف، ضعف الهيكل الداخلي للمنظمات، تدني مستوى الإدارة وغياب قوانين داخلية واضحة.

ويرى الباحث أن سبب التوافق بين الدراسة الحالية وبعض نتائج الدراسات السابقة لاسيما المحلية منها يعود لكونها دراسات تمت حديثاً في غضون السنوات الخمسة الماضية، بينما يعود الاختلاف مع بعض نتائج الدراسات السابقة الأخرى كونها أجريت قبل أكثر من 10 سنوات، ويُستنتج كذلك بأن المنظمات الأهلية استطاعت أن تحسن من كفاءتها الإدارية وأن تطور من أدائها خلال السنوات الست الماضية وهي فترة الحصار المفروض على قطاع غزة، وهذه تعتبر نقطة قوة للمنظمات الأهلية.

5.4.2 الفرضية الثانية

تؤثر نوعية البرامج والمشاريع المنفذة للمنظمات الأهلية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5% على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.8).

جدول (5.8): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "نوعية البرامج والمشاريع المنفذة"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع إغاثية تلبي حاجة الفقراء وتحد من الفقر في قطاع غزة	4.05	81.03	20.20	*0.000	1
.2	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع تنموية ناجحة تسهم بشكل فعلي في عملية التنمية المستدامة	3.73	74.65	11.48	*0.000	11
.3	تحرك المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية عجلة الاقتصاد الفلسطيني	3.75	74.91	13.03	*0.000	9
.4	تلبي البرامج التي تنفذها المنظمات الأهلية احتياجات السوق المحلي وتحقق الاكتفاء الذاتي	3.42	68.44	6.22	*0.000	14
.5	تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات الأهلية إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها المالية	3.32	66.42	4.72	*0.000	15
.6	تسهم المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية في تخفيف وطأة الحصار المفروض على قطاع غزة	3.80	76.10	13.46	*0.000	7
.7	يسهم تنوع البرامج والمشاريع التي تتبناها المنظمات الأهلية في التخفيف من حدة الفقر	3.82	76.32	14.49	*0.000	6
.8	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريعها وبرامجها ضمن إطار استراتيجية واضحة المعالم	3.64	72.83	10.09	*0.000	12
.9	تحقق المنظمات الأهلية التنمية المستدامة عند استعاضتها عن مشاريع السلة الغذائية بمشاريع مدرة للدخل	3.79	75.85	12.33	*0.000	8
.10	تسهم المنظمات الأهلية في توفير فرص العمل والقضاء على الفقر والبطالة	3.74	74.72	11.56	*0.000	10
.11	تؤثر نوعية البرامج والمشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية على الأداء العام لتلك المنظمات	3.85	77.08	15.02	*0.000	4

.12	تسهم مشروعات الاستثمار المكمل والداعم للتنمية االمجتمعية فعلياً في خلق فرص عمل	3.90	78.01	16.44	*0.000	2
.13	تساهم مشاريع الإقراض الحسن في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة	3.83	76.53	14.41	*0.000	5
.14	تتبنى المنظمات الأهلية مشاريع إغاثية وتنموية متنوعة وليست محدودة	3.90	77.93	14.89	*0.000	3
.15	تغطي المشاريع الموسمية معظم الأسر الفقيرة في محافظات غزة عند تنفيذها	3.51	70.14	6.91	*0.000	13
	جميع فقرات المجال معاً	3.74	74.71	23.33	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.8) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع إغاثية تلبي حاجة الفقراء وتحد من الفقر في قطاع غزة" يساوي 4.05 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.03%، قيمة الاختبار 20.20 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات الأهلية إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها المالية" يساوي 3.32 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.42%، قيمة الاختبار 4.72 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.74، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 74.71%، قيمة الاختبار23.33 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**توعية البرامج والمشاريع المنفذة**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية الثانية

تؤثر نوعية البرامج والمشاريع المنفذة للمنظمات الأهلية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5% على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الحربين المتعاقبتين التي شنتهما إسرائيل على قطاع غزة في عامي 2008، 2012 قد أثرتا على نوعية البرامج والمشاريع الإغاثية، حيث تزايد على إثرها تعاطف المؤسسات الدولية مع الأوضاع الإنسانية المتدهورة نتيجة الحربين، وسارعت تلك المؤسسات إلى إرسال المزيد من المساعدات الإنسانية الإغاثية والأدوية إلى قطاع غزة، وتوافدت أعداد هائلة من تلك المؤسسات والوفود المتضامنة والقوافل الإغاثية محملة بمعظم ما يحتاجه المتضررون والفقراء من غذاء وكساء ودواء، وقد كان للمنظمات الأهلية في تلك الأوقات الدور الأكبر في توزيع المعونات على الفئات المتضررة والمحتاجة.

جاءت نتيجة الفقرة رقم (5) بالموافقة على أن المنظمات الأهلية سعت من وراء تنفيذها لبعض المشاريع التنموية إلى جني الأرباح، وهذا يعزى لثلاثة أمور مختلفة من وجهة نظر الباحث هما:

- أن المنظمات الأهلية هي مؤسسات غير ربحية تهدف إلى خدمة المجتمع بما فيهم شريحة الفقراء، وأن عوائد المشاريع التنموية التي تنفذها تلك المنظمات تعود بالنفع على الفئات المستهدفة للمنظمات الأهلية كما ترى المنظمات نفسها.
- أن المنظمات الأهلية تسعى لتعزيز قدرتها المالية من خلال عائدات المشاريع التنموية وخصوصاً بسبب ما تعانيه من تراجع وضعف في التمويل نتيجة الظروف الموضوعية التي يمر بها قطاع غزة، ومن ثم يخصص جزء كبير من تلك العوائد إلى مصاريف رواتب وأجور ونفقات تشغيلية أخرى والتي لا تستهدف الفئات الفقيرة مباشرة.
- أن المنظمات الأهلية تسعى من خلال تنفيذها لبعض المشاريع الإنتاجية والمدرة للدخل لإيجاد بدائل تمويلية تحمل صفة الديمومة والاستمرارية، وتشكل عائداً منتظماً.

لكن الباحث ومن واقع خبرته كرئيس لإحدى المؤسسات الخيرية في قطاع غزة يختلف مع نتيجة الفقرة (5) للأسباب التالية:

- النصيب الأكبر من المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية في قطاع غزة تعد مشاريعاً موسمية مثل مشاريع رمضان، السلة الغذائية، كسوة الشتاء، الزي المدرسي للطلبة الفقراء،

توزيع لحوم الأضاحي، فهي مشاريع لا تحمل صفة الاستمرارية أو الثبات، وتتذبذب قيمة تمويلها من عام لآخر.

- جزء لا بأس به من المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية في قطاع غزة يتوقف على ظروف الطوارئ والحروب والعدوان المتكرر على قطاع غزة، وبالتالي فهي مشاريع مؤقتة تزول بزوال المسبب وتنتهي بانتهاء فترة تجاوز الأزمات التي تحدث أحياناً.
- المشاريع ذات الطابع الإغاثي على أهميتها الكبيرة إلا أن أثرها ينتهي بسرعة لا تتجاوز أسبوعين أو ثلاث في غالب الأحوال، بخلاف المشاريع التنموية أو الإنتاجية التي يبقى أثرها قائماً على المدى البعيد وتؤمن دخلاً مستمراً للأسر الفقيرة.
- تجارب بعض المنظمات الأهلية في تنفيذ عدة مشاريع تنموية كانت قد أثبتت فشلها خلال السنوات القليلة الماضية وبعضها تم تصفيته.

لذا فإن الباحث يرى أن نوعية البرامج والمشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية في قطاع غزة تساهم في الحد من معدلات الفقر ولكن بصورة محدودة جداً لأن معظم المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية في قطاع غزة تعتبر تقليدية، وتفتقر إلى التخطيط الجيد ودراسات الجدوى الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى فلازالت نسب الفقر في قطاع غزة تشهد ارتفاعاً ملحوظاً.

واتفقت نتائج هذا المجال مع بعض الدراسات مثل:

1. دراسة (عبد السلام، 2008)، حيث استنتجت بأن هناك دوراً هاماً تلعبه الجمعيات الأهلية كفاعل رئيس ومشارك للدولة في التنمية، كما أوصت بضرورة التركيز على تجارب الجمعيات الأهلية في مكافحة الفقر ولاسيما بنك الفقراء في بنجلادش.
2. دراسة (Surako, 2007)، بينت في نتائجها أن التدخل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في التخفيف من حدة الفقر أدى إلى تغير في حياة الفقراء في البلدان النامية، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ البرامج المبتكرة، كما أنها عززت من جودة حياة الفقراء، ويسرت للفقراء التوصل إلى موطئ القدم الأول على سلم التنمية.

واختلفت نتائج هذا المجال مع بعض الدراسات مثل:

1. دراسة (الثلاثيني، 2013)، حيث استنتجت أن المشروع متناهي الصغر يعد مصدر الدخل الرئيس الحالي للأسر الفلسطينية، كما أوصت بالتركيز على المشاريع الصناعية والإنتاجية للمساهمة في العملية الاقتصادية.

2. دراسة (خفاجة، 2012)، حيث أوصت بزيادة اهتمام الجمعيات الخيرية بتأهيل الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر، وعدم الاكتفاء بالمساعدات الإغاثية.
3. دراسة (الزيادي، 2011)، حيث استنتجت أن الجمعيات الأهلية لا تقدم مساعدات كافية لتساعدها فى إقامة مشروع صغير.
4. دراسة (Sample, 2011)، حيث استنتجت أن مؤسسات الإقراض متناهي الصغر ابتعدت عن هدفها الرئيس في مساعدة الفقراء وأصبحت المنافسة مع المؤسسات الشبيهة هي أولى اهتماماتها.
5. دراسة (أصرف، 2010)، حيث أوصت بإلغاء مشاريع السلة الغذائية من قبل المنظمات غير الحكومية والاستعاضة عنها بمشاريع صناعية وتجارية صغرى تحقق التنمية المستدامة.
6. دراسة (شتات، والكفارنة، 2010) حيث أوصت بالعمل على توجيه نوع التمويل إلى الفئات المحتاجة والمهمشة بطرق مباشرة.
7. دراسة (حسن، 2005)، حيث استنتجت أن المساعدات التي تتلقاها الأسر الفقيرة متعددة المصادر لا تكفي لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية، وأن برامج التشغيل لم تكن موجهة بشكل أساسي للفئات الفقيرة والمعرضة للفقر.
8. دراسة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002)، حيث أوصت بتوفير فرص عمل كحل لمشكلة البطالة، وإمكانية الحصول على قروض بشروط مرنة.

بالمقارنة بين أوجه الاتفاق والاختلاف، فإنه يتضح أن هذه النتائج تختلف مع معظم نتائج الدراسات السابقة، وبالرغم من أن نتيجة المجال الحالي اتفقت مع 5 دراسات إلا أن 4 منها تمت خارج الأراضي الفلسطينية (عربية وأجنبية)، وهذا ما يعزز وجهة نظر الباحث في أن المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية للتقليل من معدلات الفقر في قطاع غزة ليست نوعية وغير كافية.

5.4.3 الفرضية الثالثة

تؤثر المقدرة التمويلية للمنظمات الأهلية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5% على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.9).

جدول (5.9): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "المقدرة التمويلية للمؤسسات"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	تلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل المنظمات الأهلية في قطاع غزة	4.08	81.50	19.98	*0.000	3
.2	يتوفر لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة موارد مالية كافية لتنفيذ أنشطتها ومشاريع	3.00	60.09	0.06	0.952	15
.3	يوجد لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة أكثر من مصدر للتمويل	3.68	73.55	10.09	*0.000	10
.4	يرتبط الحصول على التمويل بشروط عديدة مثل جودة المشاريع المقترحة والنواحي التقنية والكوادر البشرية	4.01	80.28	19.04	*0.000	5
.5	تشكل الجهات الخارجية مصادر التمويل الرئيسية الأهم بالنسبة للمنظمات الأهلية في قطاع غزة	4.25	84.95	20.10	*0.000	1
.6	توفر البرامج الإنمائية المبتكرة، وبناء التآزر مع الحكومة والقطاع الخاص موارد تمويل للمنظمات الأهلية	3.75	74.91	12.23	*0.000	9
.7	ترتبط المنظمات الأهلية في قطاع غزة بأجندة الممول الأجنبي كشرط للحصول على التمويل المطلوب	3.58	71.66	8.00	*0.000	12
.8	تستطيع المنظمات الأهلية تمويل برامجها ومشاريعها وفق رؤيتها وخطتها الاستراتيجية	3.65	72.96	10.48	*0.000	11
.9	يزداد حجم التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية الفلسطينية أثناء الحصار على قطاع غزة	4.06	81.13	16.78	*0.000	4
10	تتأثر فرصة الحصول على التمويل بنوعية النشاط والتوجيهات والأهداف المعلنة من قبل المنظمات الأهلية	3.98	79.62	19.54	*0.000	6
11	تتوفر لدى المنظمات الأهلية خطة استراتيجية لتجنيد الأموال	3.57	71.36	8.80	*0.000	13
12	تؤثر نوعية وجودة المشاريع التي يتم تسويقها للمولين على جلب التمويل للمنظمات الأهلية	3.96	79.24	15.28	*0.000	7
13	تؤثر خبرة المنظمات الأهلية وسمعتها على جلب التمويل	4.19	83.87	19.53	*0.000	2
14	تهتم المنظمات الأهلية باستقطاب موظفين وخبراء لديهم المقدرة على كتابة المشاريع لتسهيل جلب التمويل	3.85	76.98	13.97	*0.000	8
15	تجري المنظمات الأهلية برامج تدريبية مستمرة تهدف لتجنيد الأموال	3.34	66.76	4.74	*0.000	14
	جميع فقرات المجال معاً	3.79	75.89	26.98	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.9) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "تشكل الجهات الخارجية مصادر التمويل الرئيسية الأهم بالنسبة للمنظمات الأهلية في قطاع غزة" يساوي 4.25 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84.95%، قيمة الاختبار 20.10 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "يتوفر لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة موارد مالية كافية لتنفيذ أنشطتها ومشاريعها" يساوي 3.00 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 60.09%، قيمة الاختبار 0.06 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.952 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة (محايد) من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.79، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 75.89%، قيمة الاختبار 26.98 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "المقدرة التمويلية للمؤسسات" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية الثالثة

تؤثر المقدرة التمويلية للمنظمات الأهلية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5% على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

ويعزو الباحث اعتماد الغالبية العظمى من المنظمات الأهلية على التمويل الخارجي للأسباب التالية:

- أن مصادر التمويل الداخلية لا يمكن لها أن تغطي غالبية المنظمات الأهلية نتيجة للزيادة غير الطبيعية الملحوظة في أعداد تلك المنظمات.

- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة، وكذلك ارتفاع أعداد أسر الشهداء والأيتام نتيجة للعدوان المتكرر والحروب المتعاقبة.
- تدهور الاقتصاد الفلسطيني، وتراجع فرص الاستثمار أدى إلى تقليص فرص التبرعات من قبل الشركات ورجال الأعمال لتضررهم كبقية القطاعات الأخرى.
- الغالبية العظمى من ذوي الدخول الجيدة لا يثقون بالمنظمات الأهلية لاعتبارات سياسية، اجتماعية، نفسية وغيرها تدفعهم لإخراج زكاة أموالهم ودفع تبرعاتهم للفئات الفقيرة مباشرة دون وسيط.
- يقوم بعض الميسورين ونتيجة لترابط النسيج المجتمعي في قطاع غزة بكفالة أيتام أو أسر فقير أو طلبة أو معاقين مباشرة من باب صلة الرحم والأقربون أولى بالمعروف.

غير أن الباحث يرى أن لهذه النتيجة مؤشر خطير وهذا من واقع التجربة أيضاً، فالبرامج التي تنفذها المنظمات الأهلية في قطاع غزة تعتمد على المؤسسات الدولية بشكل جوهري، فعند انقطاع مصادر التمويل الخارجية لأي سبب من الأسباب فإن هذا سيوقف برامج وأنشطة المنظمات الأهلية، بل وسوف يهدد وجودها، كما ما من شأنه أن يؤثر بشكل كارثي على الأيتام والفقراء وغيرهم من الفئات المستهدفة وسوف يزيد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

كما تعكس النتيجة واقعاً أليماً من حيث عدم كفاية الموارد المالية لتنفيذ برامج وأنشطة المنظمات الأهلية في قطاع غزة نتيجة لاعتمادها على مصدر تمويل واحد في الأغلب، ونتيجة لعدم وضوح أهداف المنظمات الأهلية وتعدد مجالات العمل بها وغياب الرؤية التنموية لها، الأمر الذي يتطلب تفعيل الاتصال والتواصل مع المؤسسات الخارجية والبحث عن مصادر بديلة للتمويل للعمل على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة من خلال رؤية استراتيجية.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة مثل:

1. دراسة (عبد السلام، 2008)، حيث استنتجت بأن هناك دوراً هاماً للجمعيات الأهلية مشاركاً للدولة في التنمية ومن مصادر تمويلية مختلفة.
2. دراسة (عليوة، 2007)، حيث استنتجت بأن المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة تبذل جهداً واضحاً للحد من آثار ظاهرة الفقر.

ويؤكد الباحث على الحاجة الماسة لتعزيز مصادر دخل المنظمات الأهلية والعمل الجاد على تعددها وذلك لأجل العمل على تقليل معدلات الفقر في قطاع غزة، كما أنه لا بد من العمل على

تبني رؤية تنموية جديدة لتجنب الاعتماد على مصدر واحد، وللمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا الأمر يتطلب تدريب المدراء والعاملين بأقسام التمويل والمشاريع على أساليب تجنيد الأموال وفتح قنوات جديدة مع أكثر من جهة تمويل خارجية بهدف تقليل معدلات الفقر والبطاله في قطاع غزة.

5.4.4 الفرضية الرابعة

تؤثر علاقة المنظمات الأهلية بالحكومة تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5% على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.10).

جدول (5.10): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	تؤثر المشاركة ما بين المنظمات الأهلية والحكومية في توزيع الخدمات على الفئات المستهدفة بشكل عادل	3.79	75.77	12.11	*0.000	4
.2	تنسق المنظمات الأهلية مع المنظمات الحكومية للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً	3.69	73.90	11.63	*0.000	8
.3	يؤدي انتماء المنظمات الأهلية للأحزاب السياسية إلى توسيع نطاق عملها وتقديم خدماتها بشكل أفضل	3.48	69.58	6.35	*0.000	14
.4	تتبنى الحكومة خططاً تنموية تهدف إلى معالجة آثار الحصار الاجتماعية والاقتصادية	3.67	73.43	10.78	*0.000	9
.5	تنفذ الحكومة في قطاع غزة استراتيجيات للتغلب على ظاهرة الفقر	3.70	73.99	10.05	*0.000	6
.6	يسهم التنسيق بين المنظمات الأهلية والحكومية في تحقيق التوازن والدقة على مستوى المناطق الجغرافية	3.77	75.31	14.14	*0.000	5
.7	يوفر التنسيق والتعاون بين المنظمات الأهلية والحكومية بيانات دقيقة حول الفئات المستهدفة	3.88	77.63	17.85	*0.000	2
.8	تقوم المنظمات الأهلية بدور مكمل لدور الحكومة في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة	4.03	80.56	17.97	*0.000	1

.9	يسهم الحصار المفروض على قطاع غزة في تراجع دور الحكومة تجاه الفقراء	3.70	73.99	9.92	0.000	6
.10	تنعكس القرارات الاقتصادية الحكومية في قطاع غزة إيجاباً على الفئات المستهدفة	3.61	72.11	8.62	*0.000	11
.11	يسهم تعامل بعض الممولين المباشر مع الحكومة في تراجع دور المنظمات الأهلية تجاه المجتمع	3.83	76.62	12.37	*0.000	3
.12	توفر الحكومة في قطاع غزة فرص عمل للخريجين من شأنها الحد من معدلات الفقر	3.61	72.11	8.86	*0.000	11
.13	تتبنى الحكومة سياسات وإجراءات من شأنها الحد من معدلات الفقر	3.58	71.51	8.32	*0.000	13
.14	تخصص الحكومة موارد مالية محدودة للمنظمات الأهلية لضمان استمرارية عملها في تقديم خدماتها	3.11	62.18	1.25	0.211	15
.15	تتعاون المنظمات الأهلية مع الحكومة أثناء الحروب والحصار في تلبية حاجات للفقراء والمتضررين	3.65	72.95	8.69	*0.000	10
	جميع فقرات المجال معاً	3.67	73.45	18.23	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.10) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة "تقوم المنظمات الأهلية بدور مكمل لدور الحكومة في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة" يساوي 4.03 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.56%، قيمة الاختبار 17.97 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة عشر "تخصص الحكومة موارد مالية محدودة للمنظمات الأهلية لضمان استمرارية عملها في تقديم خدماتها" يساوي 3.11 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 62.18%، قيمة الاختبار 1.25 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.211 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة (محايد) من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.67، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 73.45%، قيمة الاختبار 18.23 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر

مجال "**شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية الرابعة

تؤثر علاقة المنظمات الأهلية بالحكومة تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5% على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية مبدأ الشراكة مع الحكومة والدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية من حيث دور التكامل مع الحكومة، ذلك لأن الحكومة هي الجهة ذات المسؤولية أساساً تجاه الفقراء، وهي الجهة المطالبة بمساعدتهم وإخراجهم من الفقر من خلال خطط وطنية واستراتيجية لديها لمحاربة الفقر وذلك عبر الوزارات المختلفة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، العمل، الاقتصاد وغيرها، ولعل ما يبرز دور المنظمات الأهلية في لعب دور أكبر تجاه الفقراء هو الحصار الذي تتعرض له الحكومة الفلسطينية في غزة والظروف الاقتصادية التي تمر بها هذه الحكومة، وما خلفته الحروب والعدوان المتكرر من آثار سلبية على المواطنين في قطاع غزة، مما ألقى بمسؤولية أكبر على عاتق المنظمات الأهلية في العمل على تقليل معدلات الفقر في قطاع غزة.

كما أن النتيجة تشير إلى ضعف في دور الحكومة في مساندة المنظمات الأهلية ودعمها مالياً وذلك بسبب عجز موازنة الحكومة وعدم قدرتها على القيام بواجباتها كاملة تجاه الفقراء، ومن هنا لابد من الانتباه إلى أنه وبالرغم من أن المنظمات الأهلية تلعب دوراً كبيراً ومكملاً لدور الحكومة في تخفيف معدلات الفقر إلا أن الحكومة في مثل ظروفها الحالية لا تستطيع دعم ومساندة المنظمات الأهلية عند تعثرها أو عند توقف التمويل الخارجي أو تراجعه لهذه المنظمات.

ومن خلال النتيجة يتضح أن الحكومة يمكن أن تساعد المنظمات الأهلية في بعض النواحي اللوجستية وقواعد البيانات الإلكترونية التي تساعد تلك المنظمات في تحديد أولويات الفئات المهمشة، وقد عززت المقابلات الشخصية التي أجريت خلال الدراسة الحالية هذه النتيجة.

ولقد لاحظ الباحث من واقع خبرته في هذا المجال ومعايشته لواقع العمل الخيري أن المنظمات الأهلية تكافح أحياناً من أجل الاستمرار في البقاء وذلك في مراحل الركود وعند تراجع التمويل الخارجي لأن جزءً من برامجها ومشاريعها تعتبر مؤقتة، فهي متوقفة على ظروف الطوارئ والحروب والأزمات وتنتهي بانتهاء الظروف والمسببات، وجزء آخر من برامجها يتم تنفيذه في

المواسم مثل موسمي رمضان والأضاحي وعند بدء السنوات الدراسية وعند مطلع الشتاء وما شابه، وفي بعض الأوقات الأخرى من العام تمر كثير من المنظمات الأهلية بفترة ركود لا تستطيع خلالها تلك المنظمات القيام بواجباتها تجاه الفقراء فضلاً عن عدم قدرتها على تغطية مصاريف الأجور ونفقات التشغيل. ومن هنا تأتي أهمية الدور المؤازر والمساند للمنظمات الحكومية لمساعدتها في تحقيق أهدافها وفي مقدمتها التقليل من معدلات الفقر في قطاع غزة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات مثل:

1. دراسة (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2006)، حيث أوصت بضرورة تطوير الشراكة بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية.
2. دراسة (هندي، 2005)، حيث استنتجت بأن سبباً من أسباب فشل الجمعيات في تحقيق التنمية في فلسطين هو ضعف في التنسيق ما بين الجمعيات الأهلية والسلطة الفلسطينية.
3. دراسة (سوليفان، ودجاني، 2000)، حيث استنتجت أن المنظمات الأهلية تعاني من مشاكل جوهرية عديدة أهمها قلة الدعم الحكومي.

جميع نتائج الدراسات السابقة تؤكد على ضرورة العمل على تمكين المنظمات الأهلية الفلسطينية، وتفعيل العلاقة ما بين الحكومة والمنظمات الأهلية، وأن تلك المنظمات بحاجة للدعم الحكومي المتمثل في الدعم المادي واللوجستي وغيره من أشكال الدعم حتى تتمكن من تقليل معدلات الفقر في قطاع غزة والقيام بواجباتها في المجالات الأخرى.

5.4.5 الفرضية الخامسة

تؤثر العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5% على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (11-5).

جدول (5.11): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	تتمكن المنظمات الأهلية بفعل علاقتها الخارجية من التغلب على شح التمويل وتوفيرها من مصادر متنوعة	3.97	79.44	16.76	*0.000	6
.2	يؤدي توسع شبكة العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية إلى تحقيق أهداف هذه المنظمات	4.03	80.57	18.13	*0.000	1
.3	يحقق تباين العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية إلى تبني قضايا واهتمامات متباينة وأنشطة متنوعة	4.01	80.19	20.26	*0.000	2
.4	تساعد العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في تطوير استراتيجياتها في مواجهة التحديات المختلفة	3.99	79.72	19.98	*0.000	4
.5	تؤدي علاقات المنظمات الأهلية إلى تنفيذ مشاريع وفق أسلوب تنمية المجتمع الدولي في مجالات متنوعة	3.86	77.18	14.92	*0.000	14
.6	تحقق العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية انتشاراً وتوسعاً وتنوعاً في برامج الحد من معدلات الفقر	3.89	77.83	15.37	*0.000	12
.7	تتسم المنظمات الأهلية ذات العلاقات الخارجية الأوسع بالبناء التنظيمي الجيد والإدارة الكفوءة	3.98	79.62	16.35	*0.000	5
.8	يسهل تنوع علاقات المنظمات الأهلية تطوير القدرات الإدارية والفنية والتشغيلية للمنظمات الأهلية	3.97	79.34	17.62	*0.000	7
.9	تسهم العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في بناء وتطوير الكوادر البشرية داخل وخارج هذه المنظمات	3.91	78.22	17.29	*0.000	11
.10	يولد توثيق علاقات المنظمات الأهلية بالمنظمات الدولية توسعاً في اهتماماتها وأنشطتها وزيادة فرص التمويل	3.95	78.95	16.75	*0.000	9
.11	يعزز التواصل الدائم للمنظمات الأهلية بالمنظمات الدولية الثقة ويوجه تنفيذ برامجها وفق الأولويات	4.00	80.00	18.09	*0.000	3
.12	تزداد قدرة المنظمات الأهلية على العطاء وتقديم خدماتها بمقدار تواصلها وتنسيقها مع الحكومة	3.67	73.49	9.61	*0.000	15
.13	تسهم قوة العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في نقل الصورة الحقيقية لواقع الفقراء والمهمشين دولياً	3.96	79.25	15.10	*0.000	8
.14	تساعد العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في الحد من الفقر	3.93	78.59	16.94	*0.000	10
.15	تسهم العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في تنفيذ مشروعات تنموية وإيجاد فرص عمل تحد من الفقر	3.87	77.46	13.77	*0.000	13
	جميع فقرات المجال معاً	3.93	78.64	26.90	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.11) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "يؤدي توسع شبكة العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية إلى تحقيق أهداف هذه المنظمات" يساوي 4.03 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.57%، قيمة الاختبار 18.13 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشر "تزداد قدرة المنظمات الأهلية على العطاء وتقديم خدماتها بمقدار تواصلها وتنسيقها مع الحكومة" يساوي 3.67 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.49%، قيمة الاختبار 9.61 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.93، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 78.64%، قيمة الاختبار 26.90 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية الخامسة

تؤثر العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5% على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن المؤسسات الدولية هي المصدر الرئيس لتمويل المنظمات الأهلية، وبالتالي فإن قوة العلاقة الخارجية لهذه المنظمات مع المؤسسات الدولية المانحة وبناء جسور ثقة متبادلة معها سوف تسمح بالاستجابة السريعة لاعتماد مقترحات المشاريع التي يتم تسويقها لهذه المؤسسات، وسوف يؤدي إلى تأمين مزيد من مصادر التمويل التي تخدم أهداف المنظمات الأهلية التي تستهدف الفقراء وتعمل على تقليل معدلات الفقر.

تشير النتائج أيضاً إلى أن المنظمات الأهلية في قطاع غزة لديها شبكة علاقات واسعة مع المؤسسات الخارجية المانحة وذلك بحسب اهتمامات وأهداف كل منظمة، وهذا التنوع يعتبر مهماً

في زيادة حصة المنظمات من المشاريع، وهذا النوع من الأنشطة يصب في مصلحة الفقراء ويساعد في الحد من معدلات الفقر.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة (Suharko, 2007)، حيث أوصت بتعزيز المؤسسات المحلية وربطها مع وكالات التنمية فوق المستوى المحلي، وتوسيع نطاق برامجها الإنمائية المبتكرة، وبناء التآزر مع الحكومة والقطاع الخاص.

لذا فمن الضروري تعزيز علاقة المنظمات الأهلية بالمؤسسات الدولية وتعزيز سبل الاتصال والتواصل الدائم معها، وهنا تبرز الحاجة الماسة لتدريب طواقم الإدارة والعاملين بأقسام المشاريع في المنظمات الأهلية لبناء هذه الجسور وتحسين نوعية مقترحات المشاريع من النواحي الفنية والإدارية، وتدريبهم على فنون التواصل والاتصال ومهارات إعداد المشاريع وتسويقها.

تحليل جميع فقرات الاستبيان

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.12).

جدول (5.12): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات الاستبانة

الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
الإدارة الكفوءة للمنظمات	3.89	77.82	26.49	*0.000
نوعية البرامج والمشاريع المنفذ	3.74	74.71	23.33	*0.000
المقدرة التمويلية للمنظمات	3.79	75.89	26.98	*0.000
شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة.	3.67	73.45	18.23	*0.000
العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية.	3.93	78.64	26.90	*0.000
المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبيان	3.80	76.09	30.62	*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.12) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.80 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.09%، قيمة الاختبار30.62 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي

0.000 لذلك تعتبر جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على جميع فقرات الاستبيان.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن المجالات والفقرات التي تم اختيارها بناءً على دراسات سابقة كانت واضحة، وقد تم تحديدها بدقة، والإجابات التي تمت على كافة الفقرات جاءت من واقع خبرة الإدارة العليا للمنظمات الأهلية التي استجابت للاستبانة، وكذلك فإن فرضيات الدراسة قد خدمت تحقيق الأهداف، وجاءت النتائج متوافقة، ومتفق عليها من قبل أفراد العينة.

5.4.6 الفرضية السادسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار على قطاع غزة تعزى للمتغيرات "عدد سنوات خبرة المؤسسة، إجمالي حجم التمويل في السنوات 6 الماضية في المجال الإغاثي/ التنموي.

للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار "T لعينتين مستقلتين"، وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات. كذلك تم استخدام اختبار "التباين الأحادي" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار على قطاع غزة تعزى لعدد سنوات خبرة المؤسسة.

من النتائج الموضحة في جدول (5.13) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار"التباين الأحادي" أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمجالين "الإدارة الكفوءة للمنظمات، المقدرة التمويلية للمنظمات"، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذين المجالين تعزى إلى عدد سنوات خبرة المؤسسة وذلك لصالح المؤسسات التي لها سنوات خبرة أقل من 5 سنوات.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معاً فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى عدد سنوات خبرة المؤسسة.

ويعزو الباحث ذلك إلى ضعف البنية الإدارية والمالية للمنظمات الحديثة التي تأسست خلال فترة الحصار، حيث أن تحديد أولويات الفقراء وتنويع البرامج والمشاريع التي تخدمهم والحصول على الدعم اللازم من خلال العلاقات الخارجية تحتاج إلى خبرة واسعة، وهذا ما لم يتوفر للمنظمات الأهلية المنشأة حديثاً وبالتالي يؤثر على دورها في تقليل معدلات الفقر في قطاع غزة.

جدول (5.13): نتائج اختبار"التباين الأحادي" – عدد سنوات خبرة المؤسسة

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	أقل من 5 سنوات	من5- أقل من 10 سنوات	من10- أقل من 15 سنوات	من 10 سنوات فأكثر		
الإدارة الكفوءة للمنظمات	4.03	3.93	3.79	3.80	2.970	*0.033
نوعية البرامج والمشاريع المنفذ	3.80	3.71	3.71	3.72	0.462	0.709
المقدرة التمويلية للمنظمات	3.92	3.82	3.76	3.70	2.891	*0.036
شراكة المنظمات الأهلية	3.82	3.63	3.63	3.61	1.891	0.132
العلاقات الخارجية للمنظمات	3.95	4.03	3.84	3.88	1.247	0.294
جميع مجالات الاستبانة	3.90	3.82	3.75	3.74	2.177	0.092

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار على قطاع غزة تعزى إلى إجمالي حجم التمويل في السنوات الست الماضية في المجال الإغاثي.

من النتائج الموضحة في جدول (5.14) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار"T- لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ لمجال"العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية" وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال تعزى إلى التمويل في السنوات الست الماضية في المجال الإغاثي.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معاً فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى إجمالي حجم التمويل

في السنوات الست الماضية في المجال الإغاثي، وذلك لصالح المؤسسات التي إجمالي حجم التمويل لديها في السنوات الست الماضية في المجال الإغاثي أقل من 5 مليون دولاراً.

ويعزو الباحث ذلك إلى تحديات عديدة تواجه المنظمات الأهلية أهمها ظروف الحصار، وعمر المنظمات الأهلية الحديث، وحجمها ووجود منافسين أقوياء، إضافة إلى الارتفاع الحاد في معدلات الفقر والذي يتطلب جهوداً كبيرة، وكذلك الافتقار إلى اتباع استراتيجيات وآليات حديثة لتجنيد الأموال.

جدول (5.14): نتائج اختبار"T – لعينتين مستقلتين" – إجمالي حجم التمويل في السنوات الست الماضية في المجال الإغاثي

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	أقل من 5 مليون	5 مليون فأكثر		
الإدارة الكفوءة للمنظمات	3.94	3.74	2.653	*0.009
نوعية البرامج والمشاريع المنفذة	3.77	3.63	2.043	*0.042
المقدرة التمويلية للمنظمات	3.85	3.64	3.211	*0.002
شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة	3.76	3.44	3.876	*0.000
العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية	3.97	3.82	1.892	0.060
جميع مجالات الاستبانة	3.86	3.65	3.497	*0.001

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار على قطاع غزة تعزى إلى إجمالي حجم التمويل في السنوات الست الماضية في المجال التنموي.

من النتائج الموضحة في جدول (5.15) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ للمجالين"الإدارة الكفوءة للمنظمات، شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة" وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذين المجالين تعزى إلى إجمالي حجم التمويل في السنوات الست الماضية في المجال التنموي.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معا فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى إجمالي

حجم التمويل في السنوات الست الماضية في المجال التنموي، وذلك لصالح المؤسسات التي إجمالي حجم التمويل لديها في السنوات الست الماضية في المجال التنموي أقل من 5 مليون دولاراً.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم قدرة المنظمات التي أسست حديثاً وقلة خبرتها للقيام بتنفيذ مشاريع تنموية على مستويات كبيرة تسهم بشكل فعال في عملية التنمية.

جدول (5.15): نتائج اختبار "T – لعينتين مستقلتين" – إجمالي حجم التمويل في السنوات الست الماضية في المجال التنموي

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	أقل من 5 مليون	5 مليون فأكثر		
الإدارة الكفوءة للمنظمات	3.93	3.78	1.478	0.141
نوعية البرامج والمشاريع المنفذة	3.78	3.58	2.198	*0.029
المقدرة التمويلية للمنظمات	3.82	3.63	2.201	*0.029
شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة	3.70	3.53	1.567	0.119
العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية	3.98	3.75	2.295	*0.023
جميع مجالات الاستبانة	3.84	3.65	2.456	*0.015

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

6.1 مقدمة

6.2 نتائج الدراسة

6.3 توصيات الدراسة

6.1 مقدمة

من خلال هذا الفصل سيتم عرض أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته وبحثه الميداني، وقد بنيت التوصيات المقترحة على ضوء النتائج، والتي من شأنها العمل على الحد من معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة.

6.2 نتائج الدراسة

1. تشير نتائج الدراسة إلى أن غالبية المنظمات الأهلية في قطاع غزة تلعب دوراً في الحد من معدلات الفقر عبر تقديمها خدماتها للفقراء والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تقوم إدارة تلك المنظمات بتقديم مقترحات المشاريع اللازمة لخدمة الفقراء لدى الجهات المانحة بحيث تتوافق مع الخطط الموضوعة من قبل الإدارة العليا في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.
2. استجابت المنظمات الأهلية في قطاع غزة لاحتياجات الفقراء في ظل الحصار والحروب والعدوان الإسرائيلي المتكرر بسبب اهتمام تلك المنظمات بالفقراء من جهة ومساندة المؤسسات الدولية المانحة من جهة أخرى.
3. تتمتع الإدارة العليا للمنظمات الأهلية في قطاع غزة بقدرٍ عالٍ من الخبرة، ولديها القدرة على تقدير احتياجات الفئات الفقيرة وفقاً لأولوياتهم، الأمر من شأنه تلبية احتياجات تلك الفئات والعمل على تقليل مستوى معدلات الفقر في قطاع غزة.
4. تمتلك المنظمات الأهلية في قطاع غزة معاييراً في اختيار المستفيدين من برامج الفقر، إلا أن هذه المعايير ليست موحدة لدى كافة المنظمات ولا يوجد معايير محددة وواضحة في تحديد واختيار الفئات الفقيرة والمهمشة تكون ملزمة للعمل بها في كافة المنظمات الأهلية في قطاع غزة.
5. يساعد استعمال التكنولوجيا لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة في عملية تحديث بيانات الفقراء، ويحقق توزيعاً عادلاً بين الفقراء على مستوى المناطق المختلفة من القطاع.
6. تعاني المنظمات الأهلية في قطاع غزة من ضعف في التمويل بسبب ظروف الحصار والإغلاق وتقليص نشاط المنظمات الدولية المانحة.
7. تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات الأهلية في قطاع غزة إلى جني الأرباح وتعزيز مقدرتها المالية.

8. تبين من نتائج الدراسة أن مشاريع الإقراض الحسن تسهم في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة بشكل كبير، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع الصغرى المنتجة.
9. تشكل المؤسسات الدولية المانحة المصدر الرئيس بالنسبة للمنظمات الأهلية في قطاع غزة، وهذا يدل على ضعف مصادر التمويل الداخلية وضعف التخطيط المالي بشأن التمويل وتنوع مصادره، فقد تكون المنظمات الأهلية مهددة بالتوقف عن عملها في حال توقفت المؤسسات المانحة عن دعمها لهذه المنظمات أو في حال تقليص دعمها عند أي ظرف من الظروف.
10. تظهر النتائج عدم كفاية الموارد المالية لتنفيذ برامج المنظمات الأهلية نتيجة لاعتمادها على مصدر رئيس، حيث تعاني معظم المنظمات الأهلية من عدم وجود موارد مالية كافية لديهم.
11. تعتبر جودة المشاريع من النواحي الإدارية والتقنية والفنية شرطاً مهماً لموافقة الممولين على هذه المشاريع، حيث تعتبر هذه المعايير مهمة للمؤسسات المانحة كإحدى الشروط لاعتماد طلبات تمويل هذه المشاريع.
12. ترتبط المنظمات الأهلية في قطاع غزة بأجندة الممول الخارجي كشرط للحصول على التمويل المطلوب، وهذا الأمر قد يحرف المنظمات الأهلية أحياناً عن أهدافها الأساسية ومنطلقاتها الإنسانية، ويجنبها تنفيذ برامجها وفق خططها وأولوياتها.
13. يحتاج العاملون في المنظمات الأهلية في قطاع غزة إلى دورات تدريبية في تجنيد وتوظيف الأموال وفتح قنوات جديدة للتمويل للتخفيف من ظاهرة الفقر، حيث تبين أن معظم المنظمات الأهلية تقوم بإجراء التدريبات اللازمة لأجل الحد من معدلات الفقر.
14. تلعب المنظمات الحكومية في قطاع غزة دوراً مكملاً لدور الحكومة في التخفيف من معدلات الفقر في ظل ظروف الحصار والحروب والعدوان المتكرر على قطاع غزة، وكان هذا الأمر جلياً في الدور الذي قامت به تلك المنظمات خلال فترة الحصار على غزة والحروب والعدوان المتكرر والبرامج المتعددة التي نفذتها تلك المنظمات في إغاثة الفقراء والمتضررين والمشردين.
15. تشير النتائج إلى ضعف دعم الحكومة للمنظمات، وقد تبين أن الحكومة تخصص موارد مالية محددة في نطاق ضيق للمنظمات الأهلية في قطاع غزة، وهذا الأمر يؤثر على مبدأ الشراكة بينهما، ويضعف كثيراً من تحقيق النزاهة والشفافية في عمل المنظمات، كما لا يضمن تطبيق الأنظمة والقوانين الملزمة لعمل تلك المنظمات بشكل كامل.
16. يؤدي الانتماء السياسي للمنظمات الأهلية في قطاع غزة يؤدي إلى توسيع نطاق عملها وتقديم خدماتها بشكل أفضل، وهذا الأمر قد يؤثر نسبياً على بعض الفقراء ويجعل من ولاءهم للأحزاب السياسية شرطاً لحصولهم على الخدمة من هذه المنظمات.

17. تساعد مقدرة المنظمات الأهلية في بناء علاقات قوية مع الجهات الخارجية المختلفة في بناء الثقة وتحقيق أهداف المنظمات والتقليل من معدلات الفقر.
18. أثبتت الدراسة وجود تأثير ذا دلالة إحصائية بين الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة وكل من المتغيرات المستقلة (الإدارة الكفوءة، نوعية البرامج والمشاريع المنفذة، المقدرة التمويلية، شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة، والعلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية).
19. تبين من خلال الدراسة عدم وضوح أهداف بعض المنظمات الأهلية بالنسبة لأفراد المجتمع، وفي بعض الأحيان تعجز تلك المنظمات عن تنفيذ أهدافها بسبب تغير ظروف العمل البيئية بشكل متسارع أو لعدم واقعية الأهداف، ونتيجة كذلك لإهمال المنظمات الأهلية الاعتماد على البحث والتطوير كأساس لحل مشكلات المجتمع المختلفة.
20. أثبتت الدراسة من خلال الملاحظة والخبرة والمقابلات الشخصية وجود مشاكل إدارية داخلية لدى المنظمات الأهلية تتعلق بالأنظمة الإدارية والرقابية والنزاهة والشفافية.

6.3 توصيات الدراسة

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة، توصل الباحث إلى التوصيات المقترحة التالية:

أولاً: الإدارة الكفوءة للمنظات الأهلية

1. ضرورة اعتماد معايير موحدة لاختيار الفئات الفقيرة والمهمشة لجميع المنظمات الأهلية في قطاع غزة لتحقيق العدالة في التوزيع وللتخفيف من معدلات الفقر.
2. ربط المنظمات الأهلية بقاعدة بيانات إلكترونية مركزية ومتطورة توثق تفاصيل الفئات المستهدفة وترصد أهم حاجاتهم وفي مقدمتهم الفئات الفقيرة والمهمشة.
3. تمكين قيادة المنظمات الأهلية للقيام بأدوارها تجاه المجتمع بإحداث تغيير جوهري في أنظمتها الداخلية وهياكلها الإدارية والمالية بما يحقق النزاهة والشفافية وجودة الأداء.
4. تدريب المدراء والعاملين في أقسام التمويل وإعداد المشاريع في المنظمات الأهلية على منظومة للتواصل والاتصال وطرق إعداد وتسويق المشاريع وتجنيد الأموال لتلبية احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة.
5. تطوير ودعم الكادر الإداري والبناء المؤسسي للمنظمات الأهلية التي أنشئت حديثاً خلال فترة الأعوام الستة الماضية لتعزيز دورها المجتمعي في مساعدة الفقراء.
6. اختيار الكوادر العاملة في المنظمات الأهلية من ذوي الكفاءات والمؤهلات المناسبة بعيداً عن الاعتبارات السياسية والحزبية، وذلك تعزيزاً للنزاهة والشفافية.

ثانياً: نوعية البرامج والمشاريع المنفذة

1. العمل على تبني استراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتنمية البشرية والاقتصادية، وتسهم في توفير فرص، وتعمل على الحد من معدلات الفقر.
2. استحداث نوعية برامج ومشاريع غير تقليدية تهتم بالتنمية المستدامة والاستثمار البشري وتعزيز ثقافة الاعتماد على الذات وزيادة الإنتاج، والتي من شأنها جذب اهتمام الممولين الخارجيين، الإسهام بشكل فعلي في مكافحة الفقر في قطاع غزة.
3. تقييم واقع الفئات المهمشة "ذوي الاحتياجات الخاصة، المسنين، المرضى" وكفاية الخدمات المقدمة لهم من أجل الإرتقاء بها وتطويرها من خلال برامج ومشاريع تخصص لهذا الغرض.
4. تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع.

ثالثاً: المقدرة التمويلية للمنظمات الأهلية

1. الاهتمام بتنويع مصادر التمويل لدى المنظمات الأهلية من خلال تعزيز مصادر التمويل الذاتي، والتركيز على المشاريع الإنتاجية، إلى جانب الاهتمام بالتمويل الخارجي.
2. إقناع الممولين بالحاجة للمشاريع التي تتضمن تحديد دقيق لأولويات واحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة وفق خطة المنظمات الأهلية المحلية، وعدم الانصياع لخطط وشروط الممولين المخالفة لأولويات واحتياجات الفقراء في قطاع غزة.
3. إيجاد آليات توجيه التمويل الدولي بما يخدم المجتمع الفلسطيني في غزة ويحقق المساهمة في تخفيف حدة الفقر بعيداً عن الأجندات الخاصة.
4. العمل على توفير قاعدة بيانات حديثة عن الممولين المحتملين وتحديثها باستمرار.

رابعاً: علاقة الحكومة بالمنظمات الأهلية

1. تفعيل أسس التنسيق والشراكة وتكامل الأدوار ما بين المنظمات الأهلية والقطاع الحكومي لضمان الوصول لكافة الفقراء في قطاع غزة.
2. ضرورة تقديم الحكومة بعض التسهيلات ومنح أدنى من الدعم المالي اللازم للمنظمات الحكومية كي تستمر في تقديمها الخدمات للفقراء.
3. مطالبة الحكومة بحماية أرباب المشروعات الصغرى وضمان تسويق منتجات مشاريعهم.

خامساً: العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية

1. توثيق علاقة المنظمات الأهلية بالمؤسسات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص، وتعزيز سبل الاتصال والتواصل الدائم معها بهدف اطلاعهم على معاناة المواطنين في قطاع غزة، بناء الثقة، والحصول على التمويل المناسب لبرامج الفقر وفق الأولويات.
2. تفعيل الجانب الإعلامي لدى المنظمات الأهلية لإلقاء الضوء على دورها وأنشطتها من ناحية، ولترويج قضية الفقراء في قطاع غزة على المستوى الدولي من ناحية أخرى.
3. العمل على تشكيل جسم ناظم لمنظمات العمل الأهلية لتنظيم عمل المهنة، وينبثق عن هذا الجسم هيئات استشارية ورقابية بهدف التخطيط والتنظيم والتنسيق وتوحيد الجهود وتصويب مسارات العمل الأهلي.

المراجع العلمية

- المراجع العربية
- المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية

1. الكتب

- أبو النصر، مدحت (2007). **إدارة منظمات المجتمع المدني: دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة.** إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى.
- الأغا، إحسان والأستاذ، محمود (2004). **مقدمة في تصميم البحث التربوي**، غزة، فلسطين.
- جودة، محفوظ (2008). **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS**، دار وائل للنشر، ط1، عمان.
- الخطيب، عامر (2008). **أصول التربية وتحديات القرن الحادي والعشرين.** غزة، مكتبة القدس.
- الرشيدى، ملاك (2008). **مهارات وحالات وخبرات فى الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع.** القاهرة، دار المهندس.
- عبد العزيز، حمدي رضوان (1994). **التابع والمتبوع في الاقتصاد الدولي.** المطبعة الإسلامية للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة.
- عبد العظيم، حمدي (1995). **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.** الناشر المؤلف، القاهرة.
- عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد (2001). **البحث العلمي– مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- عطية، عبد القادر (2000). **اتجاهات حديثة في التنمية.** الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
- عطية، محمد ناجي (2006). **البناء المؤسسي فى المنظمات الخيرية.** الإسكندرية، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع.
- كردي، أحمد (2011). **مهارات إدارة العمل الخيري.** مؤسسة الهادي للطباعة والنشر، القاهرة.
- يونس، محمد (2007). **بنك الفقراء.** ترجمة د. عالية عبد الحميد عارف، دار الشروق العالمية، القاهرة.

2. الأبحاث والمؤتمرات

- أبو مدللة، سمير والأغا، وفيق (2011). **ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتهما.** سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (13)، العدد (B)، مجلة الأزهر بغزة، جامعة الأزهر، غزة.

- الأشقر، يوسف (2006). **دراسة واقع التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة.** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أصرف، عبلة (2010). **دور القطاع الخاص في الحد من الفقر والبطالة.** ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر بعنوان رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.
- بدوي، عبد السلام (2011). **أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة.** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- التميمي، صلاح الزرو، (2002). **الدور المتغير للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل.** مؤتمر الخير العربي، الأردن، عمان، من 22-24 مايو 2002.
- ثابت، وائل (2020). **مشاكل التدريب الإداري في المؤسسات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة.** مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (12)، العدد (1)، جامعة الأزهر، غزة.
- الجديلي، محمد (2005). **دور الموازنة كأداة تخطيط مالي في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة.** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- حسن، عبد الله (2005). **الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، حالة عملية محافظة جنين.** رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس.
- حماد، أكرم عطية (2003). **تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي – دراسة مقارنة.** رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الجزيرة، السودان.
- خفاجة، محمد (2012). **مستوى خط الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية (دراسة مقارنة).** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- سعد، وائل (2006). **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس.** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- سعيد، أحمد (2002). **دور الصندوق الاجتماعى فى رفع كفاءة المنظمات غير الحكومية فى جمهورية مصر العربية.** رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- شاهين، سمر (2007). **واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة.** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- شبير، رحاب (2006). **واقع إدارة الموارد البشرية في المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة وسبل تطويره.** ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 13-15 فبراير 2006.
- شتات، جلال والكفارنة، وفاء (2010). **الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة من وجهة نظر مديري شبكة المنظمات الأهلية.** ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر بعنوان رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- شرف، جهاد محمد (2005). **أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية دراسة ميدانية في قطاع غزة.** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الصطوف، محمد الحسين (2004). **علاقة التنمية البشرية بمفاهيم الفقر، الاستغلال، الأمن البشري، العمل والتشغيل.** المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموغرافي بالقاهرة، ديسمبر 2004.
- العاني، تقي (2002). **الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري ودور التربية والتعليم فيه.** بحث مقدم إلى الندوة التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب المنعقد في الجزائر، 9-3 فبراير 2002.
- عبد السلام، مصطفى (2008). **دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح إنشاء بنك فقراء أهلي إسلامي.** بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي.
- عبد الهادي، عزت (2002). **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني.** دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع مؤسسة التعاون لإدارة مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.
- عبد الودود، رجاء (2002). **دور الجمعيات الأهلية فى تفعيل مشاركة المرأة لتحديث المجتمع المصرى المعاصر.** الجمعيات الأهلية وتحديث مصر، المؤتمر السنوى الرابع للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية 16-17 ديسمبر 2002.
- عليوة، جبر (2007). **إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة، دراسة تطبيقية على الجمعيات الإسلامية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة.** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.

- عويضة، إيهاب (2008). **أثر الرضا الوظيفي على الولاء التنظيمي لدر العاملين في المنظمات الأهلية – محافظات غزة.** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- غالي، شرين (2006). **ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها – استراتيجية بنوك الفقراء ومدى إمكانية تطبيقها في مصر.** رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- الفرا، ماجد (2009). **التفكير الاستراتيجي لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة.** ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر واقع المؤسسات الأهلية، آفاق وتحديات، الجامعة الإسلامية، غزة.
- فهيم، مروة (2005). **تطوير إدارة المنظمات غير الحكومية ودور مجلس الإدارة والمدير التنفيذي مع دراسة تطبيقية.** رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- فياله، مؤنس (1998). **ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر – دراسة مقارنة.** كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- قرشي، فريد (1997). **تنمية الموارد لتمويل مشروعات المنظمات الأهلية العربية.** ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، 17–19 مايو 1997.
- لدادوة، حسن وآخرون (2001). **علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين.** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- مرصد، الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين (2003). **دور المرأة الفلسطينية في الهيئات والمنظمات غير الحكومية.** ورقة عمل مقدمة لمركز الدراسات (أمان).
- محسن، محمود (2008). **مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- مقداد، محمد (2005). **دور الجمعيات الخيرية الإغاثية في الاقتصاد الفلسطيني "دراسة حالة قطاع غزة".** بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، في الفترة من 8–9 مايو 2005.
- مكي، سالم (2009). **مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية.** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- النباهين، يوسف (2008). **تقييم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة.** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- نخلة، خليل (1999). **مؤسساتنا الأهلية ودورها في فلسطين – نحو تنمية مجتمعية**. القدس، مقدم لصالح الملتقي الفكري العربي ومركز إحياء تراث الطيبة.
- نصير، عبد الله (2002). **البيئة والتنمية المستدامة والتكامل الاستراتيجي للعمل الخيري**. مؤتمر الخير العربي الثالث، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي، لبنان. الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.
- هندي، كمال (2005). **تقييم دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين دراسة حالة قطاع غزة**. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- يوسف، خولة (2011). **الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة في ضوء أحكام القانون الدولي العام**. رسالة دكتوراة منشورة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد الرابع، دمشق.

3. الأفراد والتقارير

- أبو رمضان، محسن (2007) – **الحوار المتمدن** ،العدد (2072).
- أحمد، عثمان (2008). **الدليل الإرشادى لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية العربية**. قطر، رئاسة مجلس الوزراء، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- الأمم المتحدة (1997). **أثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر**. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- البرغوثي، مصطفى (2000). **المنظمات الأهلية والتحديات التي تواجهها**. ملتقى الفكر العربي، العدد (22)، شؤون تنموية.
- برنامج التعليم المفتوح (1992). **مبادئ الاقتصاد (2)**. منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- البكوش، الطيب (2008). **الفقر وحقوق الإنسان**. جامعة بير زيت، مركز دراسات التنمية.
- توهامي، إبراهيم (2009). **تحديات الفقر وآليات مكافحته في بعض البلدان النامية**. ورقة عمل، مجلة قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين– الجزء الرابع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- **الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا** (2012). لعامي 2010–2011، غزة.
- **جمعية المجمع الإسلامي** (2013). لعام 20012، غزة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012ب). **مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر للعام 2011**. رام الله، فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). **الفقر في الأراضي الفلسطينية، تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009، 2010**، رام الله، فلسطين.
- ديفوير، جوزيف وتريد، علاء (2009). **تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008**. معهد أبحاث الدراسات السياسية الاقتصادية (ماس)، القدس ورام الله.
- سراج، إسماعيل ويوسف، محسن (1997). **الفقر والأزمات الاقتصادية**. سلسلة كتيبات بن خلدون للدراسات الإنمائية (4).
- سرحان، رولا (2006). **حدود تدخل مؤسسات العمل الأهلي في العملية الانتخابية – الانتخابات التشريعية الفلسطينية**. وكالة وفا.
- الشلبي، ياسر (2001). **تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD (2005). **تحقيق الغايات الإنمائية للألفية**. الاستثمارات الريفية والسياسات التمكينية، روما، فبراير، 2005.
- عبد الهادي، عزت (2004). **رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية**. مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله – فلسطين.
- عيسى، ماهر (2001). **المنظمات غير الحكومية إلى أين؟**. مجلة الأفق، غزة، العدد (20).
- الكسادي، عادل (2003). **الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات**. مجلة الشؤون العامة، (24).
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1410هـ). **مستقبلنا المشترك**. عالم المعرفة، الكويت.
- ماس (2001) **تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر**. عمر عبد الرازق ونائل موسى، أيار 2001.
- مركز بيسان للبحوث والإنماء (2002). **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**. دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع مؤسسة التعاون، رام الله.
- مؤسسة الملتقى المدني (1996). **المؤسسات غير الحكومية**. القدس، فلسطين.
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار قطاع الدراسات التنموية (2005). **تجارب دولية في تطوير الخدمات الصحية**، القاهرة، فبراير 2005.
- المدهون، فداء، وآخرون (2009). **تدمير المجتمع المدني منهجياً**، تقرير توثيقي للاعتداءات الإسرائيلية على المؤسسات الأهلية الفلسطينية خلال الحرب على غزة من من 2008/12/27

لغاية 2009/1/19، منظمة أصدقاء الإنسان الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان ومؤسسة الثريا للإعلام والاتصال، فينا.

- مرصد، الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين (2003). **دور المرأة الفلسطينية في الهيئات والمنظمات غير حكومية**. ورقة عمل مقدمة لمركز الدراسات (أمان).
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2001). **تقرير حول الفقر في قطاع غزة**، غزة.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2006). **الفقر في قطاع غزة**. غزة.
- مجلة الوقائع الفلسطينية (2000). **قانون رقم واحد لسنة 2000**. عدد (32).
- المصري، سلوى (2002). **تقرير تشخيص الفقر في الأردن**. البنك الدولي.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس (2005). **نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2004). **تقرير التنمية البشرية**. فلسطين.
- وزارة الداخلية، مديرية الشؤون العامة (2013). **تصنيف المنظمات الأهلية وتعدادها**. غزة.
- يونس، عصام (2002). **التنمية وحقوق الإنسان**. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأهلي الفلسطيني، شبكة المنظمات الأهلية، 2002.
- يونس، عصام، **نشرة فلسطين**، العدد (9)، السنة الأولى، 2011.

4. المقابلات الشخصية

- أبو رمضان، محسن، رئيس شبكة المنظمات الأهلية، غزة، مقابلة شخصية بتاريخ 2013/04/22.
- البيطار، رياض، مدير عام الإدارة العامة للحماية الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية، غزة، مقابلة شخصية بتاريخ 2013/04/23.
- الصواف، مصطفى، وكيل مساعد، وزارة الشؤون الاجتماعية غزة، مقابلة شخصية بتاريخ 2013/04/23.
- نصار، محمد، مدير دائرة المشاريع التطويرية، وزارة الشؤون الاجتماعية، غزة، مقابلة شخصية بتاريخ 2013/04/23.

5. المواقع الإلكترونية

- حمد، جميل والعيلة، رياض (2009). **تأثير الحصار الإسرائيلي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للفلسطينيين في قطاع غزة**. الموقع الإلكتروني لمركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.

http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=1272&cid=24

- الحوراني، عبد الله (2011). **واقع التنمية الاجتماعية في فلسطين**. وكالة وفا للأنباء.

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3167

- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (2006). **دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر في 4 بلدان عربية (لبنان، اليمن، مصر، المغرب)**.

http://www.insanonline.net/print_news.php?id=1596

- الشوا، عامر (2012). **الأوضاع الصعبة جعلت المؤسسات الخيرية واقعاً مهماً في غزة**. الموقع الإلكتروني لصحيفة القدس.

http://www.alquds.com/news/article/view/id/342255

- الصوراني، غازي (2010). **الآثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة**. دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

http://www.alzaytouna.net/permalink/5363.html

- الصوراني، غازي (2009). **الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة**. الموقع الإلكتروني لأجراس العودة.

http://www.ajras.org/?page=show_details&table=studies&Id=94

- الطباع، ماهر (2012). **حصاد اقتصاد غزة 2012**. موقع الرسالة الإلكتروني.

http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=65700

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، **ظاهرة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة في قطاع غزة** خلال الفترة من 2007/10/31-/6/12".

http://www.idsc.gov.ps/arabic/economy/Present_Situation/workshop5.html

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. الكتب

- Bennett, Jon (2003). **NGO & Governments – A Review of Current Practice for Southern & Eastern NGO**. Oxford, UK, 1997.
- Hashemi, Sayed and De Montesquiou, Aude (2011). **Reaching the poorest: Lessons from the Graduation Model**. CGAP, Focus Note 69, Washington, D.C.

- Ibrahim El-Bayoumi Ghanem (2003). **The Culture of Volunteerism in the Contemporary Arab Society: Components, Problematic and the Need for Vitalization**. Nahda, Fifteenth Issue, April 2003.
- Price, Klair, Book titled (2008). **Grants finder Senior Information Researcher**.
- Vagias, Wade M. (2006). **Likert-type scale response anchors**. Clemson International Institute for Tourism & Research Development, Department of Parks, Recreation and Tourism Management. Clemson University.
- Wiliam J. Baumol (2003). **Economics Principles and Policy**. sixth edition.
- Wissa, Yola S. (1995). **Learning How to Learn as A Strategy to Develop the Developer, The Care of NGOs In Egypt**. Institute for Development Policy & Management (IDPM), University of Manchester.

2. الأبحاث والمؤتمرات

- The World Bank (2000/2001). **Attacking Poverty**. World Development Report, Washington D. C.
- World Bank (1995). **Annual World Bank Conference on Development Economics**. Edited by M. Bruno and B. Pleskovie.
- Sample, Bob (2011). **Moving 100 Million Families Out of Severe Poverty: How Can We Do It.** Paper prepared for Global Microcredit Summit, Valladolid, Spain.

3. المواقع الإلكترونية

- Catherine,Ferguson (2011) **Enhancing The Role Of Ngos And Civil Society In Poverty Alleviation: Challenges And Opportunities**

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/@emp_policy/documents/meetingdocument/wcms_162981.pdf

- Mellor, Warren L. (2001). **Reason for Hope: The Support of NGOs to Education for All**. Unesco, Graphoprint. www.unesco.org
- Suharko (2007). **The Roles of NGOs in Rural Poverty Reduction: The Case of Indonesia and India**. Discussion paper No. 160, Nagoya, Japan. Discussion Paper No.160 http://gramvikas.org/uploads/file/Publications/WebPublications/Academic/8-GSID%20Nagoya.pdf

الملاحق

- ملحق رقم (1): كتاب التحكيم
- ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين
- ملحق رقم (3): الاستبانة في صورتها الأولية
- ملحق رقم (4): الاستبانة في صورتها النهائية
- ملحق رقم (5): قائمة بأسماء المبحوثين "المنظمات الخيرية"

ملحق رقم (1): كتاب التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

كلية التجارة
Faculty of Commerce

الرقم ج س غ/ 62
Ref 20 جمادى الأولى 1434
التاريخ 31 آذار 2013
Date

لمن يهمه الأمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: تسهيل مهمة الباحث/ة: عبد الرحيم محمد شهاب.

تهديكم كلية التجارة بالجامعة الإسلامية تحياتها، وترجو التكرم بمساعدة الباحث/ة المذكور/ة أعلاه، والملتحق/ة في برنامج ماجستير إدارة الأعمال، برقم جامعي (120070439) في تسهيل مهمته/ها في تحكيم الاستبانة والتي سوف تساعده/ها في استكمال رسالة ماجستير بعنوان:

(دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار على قطاع غزة – دراسة تطبيقية للمنظمات الخيرية في قطاع غزة)

وذلك خدمة للبحث العلمي.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

عميد كلية التجارة

أ.د. ماجد محمد الفرا

صورة إلى:
*الملف.

ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف 0700 286 (8) 970+ Tel: فاكس 0800 286 (8) 970+ fax: P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine
www.iugaza.edu.ps public@iugaza.edu.ps

ملحق رقم: (2): قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	المسمى الوظيفي	مكان العمل
.1	د. رشدي وادي	أستاذ مشارك	الجامعة الإسلامية – غزة
.2	د. سامي أبو الروس	أستاذ مشارك	الجامعة الإسلامية – غزة
.3	د. سمير صافي	أستاذ مشارك	الجامعة الإسلامية – غزة
.4	د. أكرم سمور	أستاذ مساعد	الجامعة الإسلامية – غزة
.5	د. ياسر الشرفا	أستاذ مساعد	الجامعة الإسلامية – غزة
.6	د. وفيق الأغا	أستاذ مشارك	جامعة الأزهر – غزة
.7	د. محمد فارس	أستاذ مساعد	جامعة الأزهر – غزة
.8	د. وائل ثابت	أستاذ مساعد	جامعة الأزهر – غزة
.9	د. نضال عبد الله	أستاذ مساعد	جامعة الأقصى – غزة
.10	د. عبد الحكيم الطلاع	أستاذ مساعد	جامعة الأقصى – غزة
.11	د. رامي عبده	أستاذ مساعد	جامعة الأقصى – غزة
.12	د. بسام أبو حمد	أستاذ مشارك	جامعة القدس – غزة

ملحق رقم (3): الاستبانة في صورتها الأولية

الجامعة الإسلامية – بغزة

كلية التجارة

عمادة الدراسات العليا

The Islamic University

Faculty of Commerce

Deanery of Graduate Studies

دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار على قطاع غزة

The Role of NGOs in Reduction of Poverty Rate during the Siege on Gaza Strip

الاخ الفاضل .....

بعد التحية

بداية اتقدم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة بجزء من وقتكم وجهدكم في تعبئة هذا الاستبيان.

إن هذا الاستبيان يهدف إلى تبيان وإظهار دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار على قطاع غزة وهو جزء من البحث التكميلي لنيل درجة الماجستير في الإدارة من الجامعة الإسلامية بغزة.

لذا يرجى منك الإجابة عن فقرات الاستبانة المرفقة شاكرين لكم تعاونكم، ومؤكدين لكم بأن المعلومات التي ستقدمها لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الفئة المستهدفة: المنظمات الأهلية العاملة والفاعلة في المجال الخيري في قطاع غزة

تحت إشراف

د. وسيم الهابيل

الباحث

عبد الرحيم شهاب

2013

1. **اسم المؤسسة (أختياري)/**.....
2. **وظيفة معبئ الاستبيان:**

☐رئيس المنظمة ☐المدير التنفيذي ☐مدير المشاريع ☐منسق المشاريع

3. **حالة المؤسسة:**

☐تعمل ☐متوقفة عن العمل

4. **مجال عمل المؤسسة:**

☐إغاثي ☐تنموي ☐ثقافي ☐تعليمي ☐رياضي ☐صحي غير ذلك/ .....

5. **عدد سنوات خبرة المؤسسة:**

☐أقل من خمس سنوات ☐ **من (6-10) سنوات** ☐**من (11-15) سنة** ☐ **أكثر من 15 سنة**

6. **الفئات المستهدفة:**

☐أيتام ☐فقراء ☐نسوية ☐ذوي احتياجات خاصة ☐غير ذلك:.....

7. **حجم تمويل المؤسسة:**

المجال الإغاثي:

☐أقل من 5 مليون دولاراً ☐من (5-أقل من 10) مليون دولاراً ☐من (10-أقل من 15) مليون دولاراً ☐15 مليون دولاراً فأكثر

المجال التنموي:

☐أقل من 5 مليون دولاراً ☐من (5-أقل من 10) مليون دولاراً ☐من (10-أقل من 15) مليون دولاراً ☐15 مليون دولاراً فأكثر

ما مدى موافقتك على كل عبارة من العبارات التالية؟

الرقم	العبارة	موافق بدرجة				
		كبير جداً	كبير	متوسط	منخفضة	منخفضة جداً
1	**الإدارة الكفوءة للمنظمات**					
1.1	تلم إدارة المنظمات الأهلية بالوضع الاقتصادي داخل المجتمع المحلي					
1.2	تجمع الإدارة العليا للمنظمات الأهلية معلومات ميدانية حول معدلات ظاهرة الفقر بشكل دوري ومستمر					
1.3	تستقطب الإدارة العليا موظفين مؤهلين قادرين على جمع معلومات وبيانات أولية متعلقة بظاهرة الفقر					
1.4	تستطيع طواقم المنظمات الأهلية الإدارية توثيق تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة وترصد أهم احتياجاتها					
1.5	تعتمد إدارة المنظمات الأهلية في الوصول إلى الفئات المستهدفة بالاعتماد على قواعد بيانات محدثة					
1.6	تحدث إدارة المنظمات الأهلية خططها لأجل تحديد الأولويات وتصنيف الخدمات والفئات المستهدفة					
1.7	تساهم خبرة وكفاءة إدارة المنظمات الأهلية للقيام بدورها في تخفيف حدة الفقر في قطاع غزة					
1.8	إلمام إدارة المنظمات الأهلية بالتكنولوجيا وتطورها يساهم في جودة أداء المنظمات الأهلية في قطاع غزة					
1.9	تساعد الخطط والاستراتيجيات الإدارة العليا في المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر					
1.10	تهتم إدارة المنظمات الأهلية بالأنظمة الإدارية والمالية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية					
1.11	توفر الإدارة العليا للمنظمات الأهلية باحثين ميدانيين لأجل توثيق بيانات الفئات الفقيرة والمهمشة					
1.12	يساعد تنوع أهداف وبرامج المنظمات الأهلية إدارتها على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة					
1.13	تمتلك الإدارة العليا للمنظمات الأهلية معايير واضحة وفقاً للأولويات في اختيار الحالات الفقيرة والمهمشة					
1.14	تلجأ إدارة المنظمات الأهلية لإيجاد حلول ابتكارية في برامجها تسهم بشكل فعلي في تقليل معدلات الفقر					
1.15	تلبي الإدارة العليا للمنظمات الأهلية احتياجات الفقراء أوقات الحروب والحصار على قطاع غزة					
2	**نوعية البرامج والمشاريع المنفذة**					
2.1	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع إغاثية تلبي حاجة الفقراء وتحد من الفقر في قطاع غزة					
2.2	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع تنموية ناجحة تسهم بشكل فعلي في عملية التنمية المستدامة					
2.3	تحرك المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية عجلة الاقتصاد الفلسطيني					
2.4	تلبي البرامج التي تنفذها المنظمات الأهلية احتياجات السوق المحلي وتحقق الاكتفاء الذاتي					
2.5	تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات الأهلية إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها المالية					
2.6	تسهم المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية في تخفيف وطأة الحصار المفروض على قطاع غزة					
2.7	يسهم تنوع البرامج والمشاريع التي تتبناها المنظمات الأهلية في التخفيف من حدة الفقر					
2.8	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريعها وبرامجها ضمن إطار استراتيجية واضحة المعالم					
2.9	تحقق المنظمات الأهلية التنمية المستدامة عند استعاضتها عن مشاريع السلة الغذائية بمشاريع مدرة للدخل					
2.10	تسهم المنظمات الأهلية في توفير فرص العمل والقضاء على الفقر والبطالة					
2.11	تؤثر نوعية البرامج والمشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية على الأداء العام لتلك المنظمات					

الرقم	العبارة	موافق بدرجة				
		كبير جداً	كبير	متوسط	منخفضة	منخفضة جداً
2.12	تسهم مشروعات الاستثمار المكمل والداعم للتنمية االمجتمعية فعلياً في خلق فرص عمل					
2.13	تساهم مشاريع الإقراض الحسن في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة					
2.14	تتبنى المنظمات الأهلية مشاريع إغاثية وتنموية متنوعة وليست محدودة					
2.15	تغطي المشاريع الموسمية معظم الأسر الفقيرة في محافظات غزة عند تنفيذها					
3	**المقدرة التمويلية للمنظمات**					
3.1	تلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل المنظمات الأهلية في قطاع غزة					
3.2	يتوفر لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة موارد مالية كافية لتنفيذ أنشطتها ومشاريعها					
3.3	يوجد لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة أكثر من مصدر للتمويل					
3.4	يرتبط الحصول على التمويل بشروط عديدة مثل جودة المشاريع المقترحة والنواحي التقنية والكوادر البشرية					
3.5	تشكل الجهات الخارجية مصادر التمويل الرئيسية الأهم بالنسبة للمنظمات الأهلية في قطاع غزة					
3.6	توفر البرامج الإنمائية المبتكرة، وبناء التآزر مع الحكومة والقطاع الخاص موارد تمويل للمنظمات الأهلية					
3.7	ترتبط المنظمات الأهلية في قطاع غزة بأجندة الممول الأجنبي كشرط للحصول على التمويل المطلوب					
3.8	تستطيع المنظمات الأهلية تمويل برامجها ومشاريعها وفق رؤيتها وخطتها الاستراتيجية					
3.9	يزداد حجم التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية الفلسطينية أثناء الحصار على قطاع غزة					
3.10	تتأثر فرصة الحصول على التمويل بنوعية النشاط والتوجيهات والأهداف المعلنة من قبل المنظمات الأهلية					
3.11	تتوفر لدى المنظمات الأهلية خطة استراتيجية لتجنيد الأموال					
3.12	تؤثر نوعية وجودة المشاريع التي يتم تسويقها للمولين على جلب التمويل للمنظمات الأهلية					
3.13	تؤثر خبرة المنظمات الأهلية وسمعتها على جلب التمويل					
3.14	تهتم المنظمات الأهلية باستقطاب موظفين وخبراء لديهم المقدرة على كتابة المشاريع لتسهيل جلب التمويل					
3.15	تجري المنظمات الأهلية برامج تدريبية مستمرة تهدف لتجنيد الأموال					
4	**شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة**					
4.1	تؤثر المشاركة ما بين المنظمات الأهلية والحكومية في توزيع الخدمات على الفئات المستهدفة بشكل عادل					
4.2	تنسق المنظمات الأهلية مع المنظمات الحكومية للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً					
4.3	يؤدي انتماء المنظمات الأهلية للأحزاب السياسية إلى توسيع نطاق عملها وتقديم خدماتها بشكل أفضل					
4.4	تتبنى الحكومة خططاً تنموية تهدف إلى معالجة آثار الحصار الاجتماعية والاقتصادية					
4.5	تنفذ الحكومة في قطاع غزة استراتيجيات للتغلب على ظاهرة الفقر					
4.6	يسهم التنسيق بين المنظمات الأهلية والحكومية في تحقيق التوازن والدقة على مستوى المناطق الجغرافية					
4.7	يوفر التنسيق والتعاون بين المنظمات الأهلية والحكومية بيانات دقيقة حول الفئات المستهدفة					
4.8	تقوم المنظمات الأهلية بدور مكمل لدور الحكومة في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة					

الرقم	العبارة	موافق بدرجة				
		كبير جداً	كبير	متوسط	منخفضة	منخفضة جداً
4.9	يسهم الحصار المفروض على قطاع غزة في تراجع دور الحكومة تجاه الفقراء					
4.10	تنعكس القرارات الاقتصادية الحكومية في قطاع غزة إيجابا على الفئات المستهدفة					
4.11	يسهم تعامل بعض الممولين المباشر مع الحكومة في تراجع دور المنظمات الأهلية تجاه المجتمع					
4.12	توفر الحكومة في قطاع غزة فرص عمل للخريجين من شأنها الحد من معدلات الفقر					
4.13	تتبنى الحكومة سياسات وإجراءات من شأنها الحد من معدلات الفقر					
4.14	تخصص الحكومة موارد مالية محدودة للمنظمات الأهلية لضمان استمرارية عملها في تقديم خدماتها					
4.15	تتعاون المنظمات الأهلية مع الحكومة أثناء الحروب والحصار في تلبية حاجات للفقراء والمتضررين					
5	**العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية**					
5.1	تتمكن المنظمات الأهلية بفعل علاقتها الخارجية من التغلب على شح التمويل وتوفيرها من مصادر متنوعة					
5.2	يؤدي توسع شبكة العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية إلى تحقيق أهداف هذه المنظمات					
5.3	يحقق تباين العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية إلى تبني قضايا واهتمامات متباينة وأنشطة متنوعة					
5.4	تساعد العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في تطوير استراتيجياتها في مواجهة التحديات المختلفة					
5.5	تؤدي علاقات المنظمات الأهلية إلى تنفيذ مشاريع وفق أسلوب تنمية المجتمع الدولي في مجالات متنوعة					
5.6	تحقق العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية انتشاراً وتوسعاً وتنوعاً في برامج الحد من معدلات الفقر					
5.7	تتسم المنظمات الأهلية ذات العلاقات الخارجية الأوسع بالبناء التنظيمي الجيد والإدارة الكفوءة					
5.8	يسهل تنوع علاقات المنظمات الأهلية تطوير القدرات الإدارية والفنية والتشغيلية للمنظمات الأهلية					
5.9	تسهم العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في بناء وتطوير الكوادر البشرية داخل وخارج هذه المنظمات					
5.10	يولد توثيق علاقات المنظمات الأهلية بالمنظمات الدولية توسعاً في اهتماماتها وأنشطتها وزيادة فرص التمويل					
5.11	يعزز التواصل الدائم للمنظمات الأهلية بالمنظمات الدولية الثقة ويوجه تنفيذ برامجها وفق الأولويات					
5.12	تزداد قدرة المنظمات الأهلية على العطاء وتقديم خدماتها بمقدار تواصلها وتنسيقها مع الحكومة					
5.13	تسهم قوة العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في نقل الصورة الحقيقية لواقع الفقراء والمهمشين دولياً					
5.14	تساعد العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في الحد من الفقر					
5.15	تسهم العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في تنفيذ مشروعات تنموية وإيجاد فرص عمل تحد من الفقر					

ملحق رقم (4): الاستبانة في صورتها النهائية

الجامعة الإسلامية – بغزة

كلية التجارة

عمادة الدراسات العليا

The Islamic University

Faculty of Commerce

Deanery of Graduate Studies

دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار على قطاع غزة

The Role of NGOs in Reduction of Poverty Rate during the Siege on Gaza Strip

الأخ الفاضل ..... حفظه الله

بعد التحية

الموضوع: تعبئة استبانة

بداية اتقدم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة بجزء من وقتكم وجهدكم في تعبئة هذا الاستبيان.

إن هذا الاستبيان يهدف إلى تبيان وإظهار دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار على قطاع غزة وهو جزء من البحث التكميلي لنيل درجة الماجستير في الإدارة من الجامعة الإسلامية بغزة.

لذا يرجى منكم الإجابة عن فقرات الاستبانة المرفقة شاكرين لكم تعاونكم، ومؤكدين لكم بأن المعلومات التي ستقدمها لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الفئة المستهدفة: المنظمات الأهلية العاملة والفاعلة في المجال الخيري في قطاع غزة

تحت إشراف

د. وسيم الهبيل

الباحث

عبد الرحيم شهاب

2013

1. **وظيفة معبئ الاستبيان:**

☐ رئيس المنظمة ☐ عضو مجلس إدارة ☐ المدير التنفيذي ☐ مدير المشاريع

2. **مجال عمل المؤسسة "يمكن اختيار أكثر من إجابة":**

☐ إغاثي ☐ تنموي ☐ ثقافي ☐ تعليمي ☐ رياضي ☐ صحي غير ذلك/.....

3. **عدد سنوات خبرة المؤسسة:**

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من (5–أقل من 10) سنوات ☐ من (10–أقل من 15) سنة ☐ 15 سنة فأكثر

4. **الفئات المستهدفة "يمكن اختيار أكثر من إجابة":**

☐ أيتام ☐ فقراء ☐ نسوية ☐ ذوي احتياجات خاصة غير ذلك/.....

5. **إجمالي حجم تمويل المؤسسة في السنوات ال 6 الماضية:**

المجال الإغاثي:

☐ أقل من 5 مليون دولاراً ☐من (5–أقل من 10) مليون دولاراً ☐من (10–أقل من 15) مليون دولاراً ☐15 مليون دولاراً فأكثر

المجال التنموي:

☐ أقل من 5 مليون دولاراً ☐من (5–أقل من 10) مليون دولاراً ☐من (10–أقل من 15) مليون دولاراً ☐15 مليون دولاراً فأكثر

ما مدى موافقتك على كل عبارة من العبارات التالية؟

الرقم	العبارة	موافق بدرجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	**الإدارة الكفوءة للمنظمات**					
1.1	تلم إدارة المنظمات الأهلية بالوضع الاقتصادي داخل المجتمع المحلي					
1.2	تجمع الإدارة العليا للمنظمات الأهلية معلومات ميدانية حول معدلات ظاهرة الفقر بشكل دوري ومستمر					
1.3	تستقطب الإدارة العليا موظفين مؤهلين قادرين على جمع معلومات وبيانات أولية متعلقة بظاهرة الفقر					
1.4	تستطيع طواقم المنظمات الأهلية الإدارية توثيق تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة وترصد أهم احتياجاتها					
1.5	تعتمد إدارة المنظمات الأهلية في الوصول إلى الفئات المستهدفة بالاعتماد على قواعد بيانات محدثة					
1.6	تحدث إدارة المنظمات الأهلية خططها لأجل تحديد الأولويات وتصنيف الخدمات والفئات المستهدفة					
1.7	تساهم خبرة وكفاءة إدارة المنظمات الأهلية للقيام بدورها في تخفيف حدة الفقر في قطاع غزة					
1.8	إلمام إدارة المنظمات الأهلية بالتكنولوجيا وتطورها يساهم في جودة أداء المنظمات الأهلية في قطاع غزة					
1.9	تساعد الخطط والاستراتيجيات الإدارة العليا في المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر					
.10	تهتم إدارة المنظمات الأهلية بالأنظمة الإدارية والمالية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية					
.11	توفر الإدارة العليا للمنظمات الأهلية باحثين ميدانيين لأجل توثيق بيانات الفئات الفقيرة والمهمشة					
.12	يساعد تنوع أهداف وبرامج المنظمات الأهلية إدارتها على الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة					
.13	تمتلك الإدارة العليا للمنظمات الأهلية معايير واضحة وفقاً للأولويات في اختيار الحالات الفقيرة والمهمشة					
.14	تلجأ إدارة المنظمات الأهلية لإيجاد حلول ابتكارية في برامجها تسهم بشكل فعلي في تقليل معدلات الفقر					
.15	تلبي الإدارة العليا للمنظمات الأهلية احتياجات الفقراء أوقات الحروب والحصار على قطاع غزة					
2	**نوعية البرامج والمشاريع المنفذة**					
2.1	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع إغاثية تلبي حاجة الفقراء وتحد من الفقر في قطاع غزة					
2.2	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع تنموية ناجحة تسهم بشكل فعلي في عملية التنمية المستدامة					
2.3	تحرك المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية عجلة الاقتصاد الفلسطيني					
2.4	تلبي البرامج التي تنفذها المنظمات الأهلية احتياجات السوق المحلي وتحقق الاكتفاء الذاتي					
2.5	تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات الأهلية إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها المالية					
2.6	تسهم المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية في تخفيف وطأة الحصار المفروض على قطاع غزة					
2.7	يسهم تنوع البرامج والمشاريع التي تتبناها المنظمات الأهلية في التخفيف من حدة الفقر					
2.8	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريعها وبرامجها ضمن إطار استراتيجية واضحة المعالم					
2.9	تحقق المنظمات الأهلية التنمية المستدامة عند استعاضتها عن مشاريع السلة الغذائية بمشاريع مدرة للدخل					
.10	تسهم المنظمات الأهلية في توفير فرص العمل والقضاء على الفقر والبطالة					
.11	تؤثر نوعية البرامج والمشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية على الأداء العام لتلك المنظمات					

الرقم	العبارة	موافق بدرجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.12	تسهم مشروعات الاستثمار المكمل والداعم للتنمية االمجتمعية فعلياً في خلق فرص عمل					
.13	تساهم مشاريع الإقراض الحسن في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة					
.14	تتبنى المنظمات الأهلية مشاريع إغاثية وتنموية متنوعة وليست محدودة					
.15	تغطي المشاريع الموسمية معظم الأسر الفقيرة في محافظات غزة عند تنفيذها					
3	**المقدرة التمويلية للمنظمات**					
3.1	تلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل المنظمات الأهلية في قطاع غزة					
3.2	يتوفر لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة موارد مالية كافية لتنفيذ أنشطتها ومشاريعها					
3.3	يوجد لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة أكثر من مصدر للتمويل					
3.4	يرتبط الحصول على التمويل بشروط عديدة مثل جودة المشاريع المقترحة والنواحي التقنية والكوادر البشرية					
3.5	تشكل الجهات الخارجية مصادر التمويل الرئيسية الأهم بالنسبة للمنظمات الأهلية في قطاع غزة					
3.6	توفر البرامج الإنمائية المبتكرة، وبناء التآزر مع الحكومة والقطاع الخاص موارد تمويل للمنظمات الأهلية					
3.7	ترتبط المنظمات الأهلية في قطاع غزة بأجندة الممول الأجنبي كشرط للحصول على التمويل المطلوب					
3.8	تستطيع المنظمات الأهلية تمويل برامجها ومشاريعها وفق رؤيتها وخطتها الاستراتيجية					
3.9	يزداد حجم التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية الفلسطينية أثناء الحصار على قطاع غزة					
.10	تتأثر فرصة الحصول على التمويل بنوعية النشاط والتوجيهات والأهداف المعلنة من قبل المنظمات الأهلية					
.11	تتوفر لدى المنظمات الأهلية خطة استراتيجية لتجنيد الأموال					
.12	تؤثر نوعية وجودة المشاريع التي يتم تسويقها للمولين على جلب التمويل للمنظمات الأهلية					
.13	تؤثر خبرة المنظمات الأهلية وسمعتها على جلب التمويل					
.14	تهتم المنظمات الأهلية باستقطاب موظفين وخبراء لديهم المقدرة على كتابة المشاريع لتسهيل جلب التمويل					
.15	تجري المنظمات الأهلية برامج تدريبية مستمرة تهدف لتجنيد الأموال					
4	**شراكة المنظمات الأهلية بالحكومة**					
4.1	تؤثر المشاركة ما بين المنظمات الأهلية والحكومية في توزيع الخدمات على الفئات المستهدفة بشكل عادل					
4.2	تنسق المنظمات الأهلية مع المنظمات الحكومية للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً					
4.3	يؤدي انتماء المنظمات الأهلية للأحزاب السياسية إلى توسيع نطاق عملها وتقديم خدماتها بشكل أفضل					
4.4	تتبنى الحكومة خططاً تنموية تهدف إلى معالجة آثار الحصار الاجتماعية والاقتصادية					
4.5	تنفذ الحكومة في قطاع غزة استراتيجيات للتغلب على ظاهرة الفقر					
4.6	يسهم التنسيق بين المنظمات الأهلية والحكومية في تحقيق التوازن والدقة على مستوى المناطق الجغرافية					
4.7	يوفر التنسيق والتعاون بين المنظمات الأهلية والحكومية بيانات دقيقة حول الفئات المستهدفة					
4.8	تقوم المنظمات الأهلية بدور مكمل لدور الحكومة في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة					

الرقم	العبارة	موافق بدرجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
4.9	يسهم الحصار المفروض على قطاع غزة في تراجع دور الحكومة تجاه الفقراء					
10.	تنعكس القرارات الاقتصادية الحكومية في قطاع غزة إيجابا على الفئات المستهدفة					
11.	يسهم تعامل بعض الممولين المباشر مع الحكومة في تراجع دور المنظمات الأهلية تجاه المجتمع					
12.	توفر الحكومة في قطاع غزة فرص عمل للخريجين من شأنها الحد من معدلات الفقر					
13.	تتبنى الحكومة سياسات وإجراءات من شأنها الحد من معدلات الفقر					
14.	تخصص الحكومة موارد مالية محدودة للمنظمات الأهلية لضمان استمرارية عملها في تقديم خدماتها					
15.	تتعاون المنظمات الأهلية مع الحكومة أثناء الحروب والحصار في تلبية حاجات للفقراء والمتضررين					
5	**العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية**					
5.1	تتمكن المنظمات الأهلية بفعل علاقتها الخارجية من التغلب على شح التمويل وتوفيرها من مصادر متنوعة					
5.2	يؤدي توسع شبكة العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية إلى تحقيق أهداف هذه المنظمات					
5.3	يحقق تباين العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية إلى تبني قضايا واهتمامات متباينة وأنشطة متنوعة					
5.4	تساعد العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في تطوير استراتيجياتها في مواجهة التحديات المختلفة					
5.5	تؤدي علاقات المنظمات الأهلية إلى تنفيذ مشاريع وفق أسلوب تنمية المجتمع الدولي في مجالات متنوعة					
5.6	تحقق العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية انتشاراً وتوسعاً وتنوعاً في برامج الحد من معدلات الفقر					
5.7	تتسم المنظمات الأهلية ذات العلاقات الخارجية الأوسع بالبناء التنظيمي الجيد والإدارة الكفوءة					
5.8	يسهل تنوع علاقات المنظمات الأهلية تطوير القدرات الإدارية والفنية والتشغيلية للمنظمات الأهلية					
5.9	تسهم العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في بناء وتطوير الكوادر البشرية داخل وخارج هذه المنظمات					
10.	يولد توثيق علاقات المنظمات الأهلية بالمنظمات الدولية توسعاً في اهتماماتها وأنشطتها وزيادة فرص التمويل					
11.	يعزز التواصل الدائم للمنظمات الأهلية بالمنظمات الدولية الثقة ويوجه تنفيذ برامجها وفق الأولويات					
12.	تزداد قدرة المنظمات الأهلية على العطاء وتقديم خدماتها بمقدار تواصلها وتنسيقها مع الحكومة					
13.	تسهم قوة العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في نقل الصورة الحقيقية لواقع الفقراء والمهمشين دولياً					
14.	تساعد العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في الحد من الفقر					
15.	تسهم العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية في تنفيذ مشروعات تنموية وإيجاد فرص عمل تحد من الفقر					

ملحق رقم (5): قائمة بأسماء المبحوثين "المنظمات الخيرية"

م.	اسم الجمعية	العنوان
1.	الجمعية الإسلامية – بيت لاهيا	بيت لاهيا، شارع المنشية
2.	الجمعية الوطنية للتطوير والتنمية – نماء	مدينة جباليا
3.	جمعية سواعد للإغاثة والتنمية	غزة، السنافور
4.	جمعية المجمع الإسلامي – غزة	غزة، الصبرة
5.	جمعية نداء فلسطين للأعمال الخيرية	مدينة جباليا، برج السلطان
6.	جمعية مودة لرعاية الأسرة	البريج
7.	الجمعية الإسلامية – رفح	رفح
8.	جمعية تنمية الأسرة والمجتمع	مخيم جباليا خلف مركز الشرطة
9.	جمعية الوئام الخيرية	الشيخ زايد
10.	الجمعية الإسلامية – النصيرات	النصيرات
11.	جمعية روافد للإغاثة والتنمية	غزة الصبرة
12.	مؤسسة وردة الاقصى للتأهيل الأسري	رفح، جامعة القدس المفتوحة
13.	جمعية اشراقة الخيرية – بيت حانون	بيت حانون، أعلى مبنى البلدية
14.	اتحاد الاطباء العرب	غزة، تل الهوى
15.	جمعية الشابات المسلمات – غزة	غزة الثلاثيني، بالقرب من الخدمات الطبية
16.	جمعية الوفاق الفلسطينية	جباليا النزلة
17.	جمعية فلسطين الخيرية للإعمار والتنمية	غزة، الشجاعية
18.	جمعية النور الخيرية /غزة	غزة، السامر
19.	جمعية السلامة الخيرية – الشيخ زايد	شمال غزة، مفترق الشيخ زايد
20.	جمعية إعمار للتنمية والتأهيل	خانيونس
21.	جمعية بيت الخير الفلسطيني	غزة، السامر
22.	جمعية الفلاح الخيرية جباليا النزلة	جباليا النزلة، بالقرب من البلدية
23.	الجمعية الإسلامية – مخيم جباليا	مخيم جباليا، مسجد السيدة عائشة
24.	جمعية سلام للإغاثة والتنمية	مدينة جباليا، شارع القدس
25.	جمعية الصلاح الإسلامية	فرع الشمال، مفترق الشيخ زايد
26.	جمعية ملتقى الرحمة – مدينة جباليا	مدينة جباليا، خلف مسجد العمري
27.	الجمعية الإسلامية – مدينة جباليا	مدينة جباليا، مسجد الإحسان
28.	جمعية أبناء البلد الخيرية – بيت حانون	بيت حانون، موقف السيارات
29.	الجمعية الإسلامية – خانيونس البلد	خانيونس، البلد
30.	جمعية سراج الضعفاء	مخيم جباليا
31.	جمعية الصلاح الإسلامية – المغازي	المغازي، بالقرب من شركة الكهرباء

32. جمعية السلامة الخيرية المغازي	المغازي، شركة الكهرباء
33. جمعية الهوابر الخيرية	جباليا، الأبرار
34. جمعية الملتقى الفلسطيني للتغيير والتنمية	مدينة جباليا، مدخل السكة
35. الجمعية الإسلامية – بيت حانون	بيت حانون
36. جمعية التطوير – بيت لاهيا	بيت لاهيان شارع الشيماء
37. جمعية بيتنا للتنمية والتطوير	جباليا ال17
38. جمعية الحياة والأمل – جباليا	جباليا، الزهراء
39. جمعية نبراس الأجيال للتنمية االمجتمعية	جباليا، الزهراء
40. جمعية العنقاء للتنمية االمجتمعية	مدينة جباليا، بالقرب من البنك الاسلامي
41. جمعية مؤسسة برامج التربية للطفولة المبكرة الفلسطينية	غزة، شارع الجلاء، خلف شركة جوال
42. جمعية تطوير الأسرة الخيرية	بيت حانون
43. المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات	غزة، أنصار
44. جمعية مركز الشباب الفلسطيني – غزة	غزة، شارع الوحدة بالقرب من موقف بيت لاهيا
45. جمعية العطاء الخيرية	بيت حانون
46. الإغاثة الاسلامية – غزة	غزة، بالقرب من جامع الكنز
47. جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني	مخيم جباليا، بالقرب من دوار الشهداء
48. الإغاثة الإنسانية– غزة	غزقن برج الشوا الحصري
49. الجمعية الفلسطينية للتنمية وحماية التراث	بيت لاهيا، بالقرب من جامعة القدس المفتوحة
50. جمعية الكوادر المهنية الفرنكفورية	غرب الجوازات بالقرب من المركز الفرنسي
51. جمعية أرض الانسان	غزة، السويدي، شارع النصر
52. شبكة المنظمات الأهلية – بينجو	غرب برج الشوا
53. مؤسسة المساعدات الطارئة الفرنسية	الشيخ عجلين، الكرنيش
54. الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب	غزة، المينا عمارة حجي
55. جمعية طموح لتنمية المهارات	غزة، مفترق حيدر
56. مركز الصداقة الفلسطيني للتنمية	غزة، المينا عمارة حجي
57. جمعية الإغاثة الطبية	غزة، مقابل لجنة الانتخابات المركزية
58. مركز شئون المرأة	غزة، اللبابيدي عمارة السعيد
59. جمعية الملاحيين البحريين الفلسطينيين	غزة، اللبابيدي عمارة السعيد
60. الجمعية الفلسطينية للتنمية والإعمار "بادر"	غزة، بالقرب من مبنى قاضي القضاة
61. جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي	غزة، مقابل وزارة الأسرى
62. المركز العربي للتطوير الزراعي	غزة، المينا، عمارة حجي
63. جمعية جهود غزة التطوعية للإغاثة السريعة "عطاء غزة"	غزة، المينا، عمارة حجي